



جامعة مولود معمري - تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الإستراتيجية الأمريكية تجاه حوض المتوسط بين  
الهيمنة والأمننة لفترة ما بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: "دراسات متوسطة"

تحت إشراف الأستاذ:

- فريد بن بولعيد.

من إعداد الطالبتين:

- جواد ثيمنة

- حميد جهيدة

لجنة المناقشة

- الأستاذ حدرباش عبد الوهاب.....رئيسا

- الأستاذ فريد بن بولعيد..... مشرفا ومقررا

- الأستاذ واري كريم..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 - 2016

## كلمة شكر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل "فريد بن بولعيد" لإشرافه على

مذكرتنا هذه ولتوجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الالتزام بكل توجيهاتها والانتقادات المقدمة.

## الإهداء

أهدي هذا العمل للوالدين الكريمين، وإلى الزوج الكريم.

وإلى الأستاذ الفاضل "فريد بن بولعيد" الذي كان خير موجه لنا.

"جواد ثيمنة".

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها والوالد الكريم رحمة الله عليه،  
وإلى كل من زوجي، إخوتي وأخواتي.

وإلى الأستاذ الفاضل "فريد بن بولعيد" الذي أشكره على إرشاداته وتوجيهاته القيمة.

" حميد جهيدة "

## خطة الدراسة

مقدمة

### الفصل الأول

#### الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة

المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط

المطلب الأول: مفهوم منطقة المتوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيو سياسية لحوض المتوسط والأهمية الجيوسياسية والأمنية والإقتصادية لها.

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية لحوض المتوسط

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط

إستنتاجات الفصل

### الفصل الثاني

المقاربات الأمنية بحوض المتوسط في ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الأول: المقاربات الأمنية بحوض المتوسط

المطلب الأول: المقاربة العربية للأمن في المتوسط

المطلب الثاني: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط

المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط

المطلب الثالث: المهام الجديدة لحلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس الأمريكي

إستنتاجات الفصل

### الفصل الثالث

التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

المبحث الأول: التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المتوسط

المطلب الأول: مظاهر التعاون الأوروبي - الأمريكي بحوض المتوسط

المطلب الثاني: مظاهر التنافس الأوروبي - الأمريكي بحوض المتوسط

المطلب الثالث: الربيع العربي

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية الأمريكية بحوض المتوسط

المطلب الأول: السيناريو التعاوني

المطلب الثاني: السيناريو التنافسي

المطلب الثالث: السيناريو الخطي

استنتاجات الفصل

خاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

ملخص الدراسة

مقدمة

## مقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم لإملاكها مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والتي تستخدمها كآليتان لإدارة العالم والتحكم في مصائر شعوبه، وهذا ما جعل منها مجالاً مغرياً ودافعاً لكثير من الباحثين والمحللين السياسيين للتعلم فيه وكشف حسابه من سياسات واستراتيجيات وأهداف للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرزها التواجد الدائم في الفضاء المتوسطي، نظراً لما يحتويه من ثروات نفطية ومعدينية بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله في قلب العالم لتوسطها القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، أوروبا وهذا ما منحها أهمية جيواستراتيجية، وبالتالي فهي تطل على ممرات مائية هامة كإطلالها على الساحل الشرقي لأهم بحر في العالم وهو البحر الأبيض المتوسط، ضف إلى ذلك أهميتها الجيوسياسية والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الدولي، وعليه نجد الولايات المتحدة الأمريكية في سعي دائم لضمان بقائها بالمنطقة وذلك وفق إستراتيجيات قامت بوضعها في إطار ما يخدم مصالحها.

## أسباب اختيار الموضوع:

قمنا باختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- **الأسباب الذاتية:** لم نقم باختيار هذا الموضوع بدواعي السهولة والمفاضلة، بل اخترناه نظراً لأهميته، ولاهتمامنا الشخصي بمنطقة حوض المتوسط، ورغبة منا للتوصل لخلفيات الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة.

- **الأسباب الموضوعية:** تتمثل في محاولة الإحاطة بالمعلومات الكافية حول مفهوم الأمن، الهيمنة، منطقة حوض المتوسط والكشف عن حقيقة الإستراتيجية الأمريكية إزاء المتوسط، إذ يعتبر اهتمام هذه الأخيرة بالمنطقة قضية مثيرة للجدل، وبالتالي من المهم محاولة فهم خلفيات هذا الاهتمام كما انه من بين أهم الأسباب الموضوعية الأخرى محاولة الابتعاد عن المواضيع كثيرة التداول حيث أن الدراسات المتعلقة بخلفيات الإستراتيجية الأمريكية إزاء حوض المتوسط قليلة.

## أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال دراستنا هذه لتحقيق جملة من الأهداف والتي نلخصها فيما يلي:
- 1- توضيح الأهمية الإستراتيجية لحوض المتوسط بالنسبة للولايات المتحدة والإستراتيجيات التي اتبعتها لضمان مصالحها بالمنطقة وإدامة وجودها بها.
  - 2- التوصل لنتيجة واضحة عمّ إذا كانت الولايات المتّحدة الأمريكية تهدف من خلال سياستها إزاء المتوسط للهيمنة أو الأمانة أو كلاهما.

## أهميّة الدراسة:

ترتبط أهمية الموضوع بالأهميّة الكبرى لمنطقة حوض المتوسط لدى القوى الكبرى، فنجد كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا تتنافسان لبسط نفوذها بالمنطقة والسيطرة عليها والتحكم في ثرواتها الطبيعية واستغلالها والتي نجد منها النفط، الغاز الطبيعي، المعادن والفوسفات، وبالتالي فمنطقة حوض المتوسط بمثابة القلب النابض للعالم لتوسطه القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، أوروبا، وعليها فمن يسيطر عليها يسيطر بذلك على العالم.

## أدبيات الدراسة:

نظرا لأهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط لدى القوى الفاعلة على الساحة الدولية ونخص بالذكر الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن أدبيات الدراسات السياسية والأمنية بالمنطقة المتوسطة تعرف ثراء باللغتين الإنجليزية والفرنسية التي نجد منها كتاب باللغة الإنجليزية لـ:

- 1- Barry Buzan تحت عنوان: "People, State and fear" الذي يعتبر مرجعا أساسيا للدراسات الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ سعى من خلاله لتوسيع وتعميق مضامين الأمن لقطاعات أخرى غير عسكرية تمثل في القطاع السياسي، الاقتصادي، المجتمعي البيئي.

2- مقالات "Helèn Viau": التي تثير جدلا واسعا حول مفهوم الأمن التقليدي المنحصر في الجانب العسكري وبرز مفهوم الأمن الحديث الواسع.

3- دراسات باللغة العربية، فيمكن ذكر ما ينشر دوريا في مجلة شؤون الشروق الأوسط الصادرة عن مركز بحوث الشرق الأوسط (القاهرة) بالإضافة لما ينشر من مقالات في مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (مصر)، مثل: حدود التحالف وأبعاد الإنقسام في العلاقات الأوروبية، الأمريكية لعبد العظيم خالد.

ومن جهة أخرى نجد كتاب الباحث العراقي ووزير العمل والشؤون الاجتماعية "نصار الربيعي" بعنوان: "دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية"، إذ تضمن الكتاب مبحثا تمهيديا بثلاثة مطالب، بيّن من خلال المطلب الأول: أنّ العلاقات الدولية علاقات صراع وتعاون، وفي المطلب الثاني: تطرق للهيمنة وتعريفها، أما المطلب الثالث: فتضمن نظرية الإستقرار المهيمن، وبالتالي تضمن الكتاب خمسة فصول وخاتمة وبعدها المصادر والملاحق.

تضمن الفصل الأول عنوان الهيمنة في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية وتضمن بدوره ثلاث مباحث: الأول: الهيمنة في المدرسة الواقعية، والثاني: الهيمنة في المدرسة الليبرالية والثالث: الهيمنة الأمريكية في البنائية الإجتماعية، وجاء الفصل الثاني تحت عنوان الهيمنة الأمريكية: وتضمن كذلك ثلاثة مباحث: في الأول: الهيمنة الأمريكية (التقليدية) الكلاسيكية الثاني: الهيمنة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، الثالث: الهيمنة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

الفصل الثالث: جاء بعنوان "مؤسسات الهيمنة الأمريكية وتضمن مبحثين: الأول: المؤسسات الاقتصادية للهيمنة وفيه ثلاثة مطالب: الأول: صندوق النقد الدولي، الثاني: البنك الدولي ومؤسساته، الثالث: منظمة التجارة العالمية، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان المؤسسات السياسية والأمنية للهيمنة الأمريكية وفيه ثلاثة مطالب: الأول: حلف الشمال الأطلسي (حلف الناتو)، الثاني: منظمة الأمم المتّحدة، الثالث: منظمات المجتمع المدني.

وجاء الفصل الرابع بعنوان: وسائل الهيمنة الأمريكية متضمنا ثلاثة مباحث: الأول الوسائل السياسية والأمنية للهيمنة الأمريكية، الثاني: الوسائل الاقتصادية للهيمنة الأمريكية الثالث: الوسائل العسكرية للهيمنة الأمريكية.

أما في الفصل الخامس فقد تطرق فيه الكاتب ل: الآفاق المستقبلية للهيمنة الأمريكية والذي قسمه لمبحثان: الأول: الأطر الفكرية والمناقشة لمستقبل الهيمنة الأمريكية وتضمن مطلبين: الأول: الأطر النظرية والأكاديمية وتجربة السلطة، المطلب الثاني: الأطر النظرية في داخل الإدارة الأمريكية وأما المبحث الثاني فتناول عنوان: القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الهيمنة وفيه مطلبان: الأول: قوى أساسية منافسة للهيمنة الأمريكية والثاني: قوى ثانوية محتملة.

وعامة: بين من خلال هذا الكتاب أنّ الولايات المتحدة الأمريكية القطب الواحد المهيمن على العالم ليس فقط لقوته العسكرية والاقتصادية والسياسية وإنما نتيجة لضعف الأطراف الدولية، فحسب وجهة نظره الهيمنة لا تكمن فقط في قوة الطرف المهيمن بل وكذلك في ضعف الطرف المهيمن عليه، ولخص قوله بالقول أنّ النزوع للهيمنة سيبقى قائم بين الوحدات السياسية الفاعلة في النظام الدولي، ما دام التناقض بين القيم والأعمال السياسية الناجحة قائم بدوره.

ونجد كذلك كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر، بعنوان البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي" الذي يبيّن التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن، وكيف أنّ العولمة أفرزت ديناميات جديدة تؤثر على قضايا الأمن، وتطرق كذلك للحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مبرزة خلفياتها، وإنعكاساتها على الجزائر وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الأوروبي- الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

كما تناولت عدّة رسائل ماجستير موضوع الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط ولكن بصيغ مختلفة، وعلى سبيل المثال نجد: مذكرة: عزّة مصطفى، محمد أحمد المقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية 2004م بعنوان "الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن

تجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (1990-2003م) (ليبيا، العراق، فلسطين) التي بين من خلالها كيفية وصول الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم بعد الحرب الباردة، فارضة عليه نظام أحادي القطبية لتدير به الأحداث العالمية وفقا لما يخدم مصالحها.

أطروحة دكتوراه بعنوان "المنافسة الأمريكية - الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي" 2004م لخير الدين العايب التي بين من خلالها أن الوجود العسكري الأمريكي بالفضاء المتوسطي بات يشكل خطرا على أمن دول المغرب العربي التي أضحت مقتنعة أن تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية أفضل من تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، وبين أيضا من خلالها أن المشاريع الأمريكية الموازية بالمنطقة تهدف لقطع الطريق أمام نظريتها الأوروبية، وبالتالي تهدف لقطع الطريق أمام نظريتها الأوروبية، وبالتالي أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية إتخذت من أحداث 11 سبتمبر 2001م ذريعة لسيطرتها بالمناطق الإستراتيجية في العالم والهيمنة عليها.

#### - حدود الدراسة:

- **المجال الزمني:** تركز الدراسة هذه على فترة ما بعد الحرب، غير أن حاجة الإمام بجميع جوانب الموضوع يتطلب العودة لفترات سابقة، فالعودة لفترة الحرب الباردة مهم في تفسير التحولات التي عرفت الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط.

- **المجال المكاني:** سنتطرق في دراستنا هذه لموضوع: السياسة الأمريكية إزاء المتوسط وفي إطارها سنقوم بتحديد الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط، وعليه فالنطاق المكاني لدراستنا يتحدد في الفضاء المتوسط.

#### إشكالية الدراسة:

إذا كانت دراستنا هذه تعالج حقيقة السياسة الأمريكية في الفضاء المتوسطي، فإنه يمكن حصر إشكالية الدراسة فيما يلي:

- ما هي أهداف السياسة الأمريكية إزاء حوض المتوسط؟

فرضيات الدراسة:

تتدرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي حسب الترتيب التالي:

- 1- ما هي العوامل التي حفزت التواجد الأمريكي في حوض المتوسط؟
- 2- ما هي أولويات السياسة الأمريكية اتجاه حوض المتوسط؟
- 3- ما هي السيناريوهات المستقبلية المتوقعة بمنطقة المتوسط في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي؟

وعلى ضوء الإشكالية والأسئلة المتفرعة منها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- 1- الحافز الأساسي للتواجد الأمريكي بحوض المتوسط هو البعد الأمني.
- 2- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من وراء سياساتها في المتوسط لبسط نفوذها بالمنطقة و الهيمنة عليها.
- 3- شكل التواجد الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط تحديا امام النفوذ الأمريكي بالمنطقة.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- المنهج التاريخي عند تعرضنا للعلاقات بين كل من القوى الفاعلة ودول حوض المتوسط على مدى عبر التاريخ. والمقارنة بين المقاربات الأمنية التي صيغت بشأن المنطقة المتوسطية، من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إضافة للمنطقة العربية، حيث كانت المقارنة ضمنية وليست مباشرة.

- إتمدنا كذلك على المنهج النسقي وهو المتبع من طرف المختصين في دراسة المنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف والتكتلات الدولية، وبالرغم من اختلاف متغيرات التحليل بين مختلف هذه الأطر، إلا أنه يتناول نظام معين بمتغيراته المختلفة يدفع بنا إلى التعرف على

أسباب وحتميات وجوده والمؤثرات التي تنجم عنه أثر تفاعلاته وتأثيره بنظمه الفرعية ومحيطه الخارجي<sup>1</sup>.

### الإطار النظري:

للإجابة عن السؤال المركزي والأسئلة الفرعية استعنا ب:

#### - النظرية الليبرالية الجديدة:

من أهم روادها "جوزيف ناي"، الذي يرى أن الأمن بمستوياته الثلاث من الممكن أن يتحقق في ظلّ اختلال موازين والقوى مع وجود طرف مهيمن وهذا ما أسماه الإستقرار بالهيمنة، وإن تحقيقه يتطلب القوة الناعمة والتي تعني إمتلاك ثقافة وحضارة تستطيع أن تتضمن عدم استخدام القوة من قبل الوحدات الأخرى لتهديد أمن الوحدة صاحبة تلك الثقافة وقمنا بتوظيف هذه النظرية باعتبارها تنطبق والاستراتيجيات التي تتحرك وفقها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق هيمنتها بحوض المتوسط والعالمي ككل.

كما استعنا بالنظرية الواقعية التي تعتبر نظرية كبرى في العلاقات الدولية تعمل على تحليل العلاقات بين الدول من منظور المصالح الوطنية وتتجرد من الأخلاق فالدول في سعي دائم للحصول على القوة وزيادة الاحتفاظ بها وبالتالي فحسب النظرية المحدد الوحيد للدولة في السياسة الخارجية هو مصلحتها الوطنية، وتعتبر هذه النظرية الإنسان شرير بطبعه، وهذا ما ذهب إليه توماس "هوبز" الذي اعتبر الواقعية من إفرازات الحرب الأهلية الإنجليزية بين عام 1642-1651م، حصرت الواقعية مفهوم الأمن في الجانب العسكري فقط إذ لا سبيل لتحقيقه والحفاظ عليه إلاّ باعتماد منطق القوة وترى أن الدول تسعى للبقاء بغض النظر عن الوسائل، ظهرت مجددا على الساحة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، لتؤكد كون الولايات المتحدة الأمريكية القطب الواحد والمهيمن على النظام الدولي وبالتالي أعطت مجدداً الأولوية للأداة العسكرية لمواجهة الإرهاب. إذن فالولايات

<sup>1</sup> - خليفة خلاصي ، ملتي: منهجية التحليل السياسي، جامعة ملود معمري: تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015م. غير منشورة.

المتحدة الأمريكية تستمد توجهات سياستها الخارجية من أفكار النظرية الواقعية وعليه قمنا بتوظيفها في هذه الدراسة.

**نظرية الإستقرار المهيمن:** تمّ تطويرها ضمن نطاق الاقتصاد السياسي الدولي من قبل الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينات القرن العشرين نجد منهم R. Keohane (روبرت كيوهان) Kindle. Berger (كندل بيرغر) و Gilipin (غليبين)، إذ إعتبروا مفهوم الهيمنة العنصر المتحول والمستقل وسعوا لربطه بفكرة النظام بوصفه متحول وتابع وحسب أنصار هذه النظرية، فإن الأنظمة المستقرة خاصة في العلاقات الاقتصادية الدولية تعتمد على طرف مهيمن يضع القواعد والمعايير، ثم يشرف على تطبيقها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بدفع أعضاء آخرين لتشغيل النظام في ظل قوته المهيمنة، ترتكز النظرية على أساس أنّ العالم بحاجة لدولة واحدة مسيطرة تخطط وتسير قواعد الاقتصاديين أهم أعضاء النظام. وحسب أنصار هذه النظرية لكي تكون دولة ما مهيمنة يجب أن يكون لديها القدرة الاقتصادية السياسية التي تدعمها القوة العسكرية بالإضافة للقطاع التكنولوجي التقني.

تعتبر النظرية من النظريات الشائعة لوصف مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الرأسمالي.

### الإطار المفاهيمي للدراسة:

- الأمن: هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع<sup>1</sup>.
- الأمنة: من إسهامات مدرسة "كوبنهاغن" بزعامة المفكر البريطاني "باري بوزان" والأمننة بمعنى إضفاء الطابع الأمني، يهدف لتجاوز الصعوبات التي تواجه مفهوم الأمن أثناء تطبيقه، وتسمح باعتبار رهانات معينة على أنّها تهديدات أمنية تتطلب حلّ استثنائي.

<sup>1</sup> - Barry Buzan, **People, State and Fear, The national security, problem in international relations.** London: Wheatsheaf, 1983, P 24.

- **الهيمنة:** هدف استراتيجي تطمح الوحدات السياسية لتحقيقه، وهي من أولويات السياسة العليا لتلك الدول وتنشط كمحرك غريزي للدول الكبرى وبشكل دائم بهدف كسب مزيد من القوة التي يمكن أن توظف كقدرة إسناد للفعل الاستراتيجي المؤثر والذي يولد الحراك للأداء الاستراتيجي الشامل ويحفز التفكير ويحدد المسار نحو الهدف وتعطي مكانة استثنائية وهيبة للطرف المهيمن<sup>1</sup>.

- **الفضاء المتوسطي:** يعرفه بالمفهوم الضيق: الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبالمفهوم الموسع وحسب المنظور الأمريكي هو: الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بالإضافة للدول الخليج والبحر الأسود.

وبالمفهوم السياسي وفقا للطرح الأوروبي نجده يتمثل في أوروبا ودول جنوب المتوسط<sup>2</sup>.

- **الإستراتيجية:** تستخدم كلمة الإستراتيجية وصفة "إستراتيجي" استخداما واسعاً من قبل الباحثين والمختصين في الشؤون العسكرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي (الإستراتيجية "Strategy") مشتق من الكلمة اليونانية استراتيجوس "Strategos" والتي تعني فن القيادة ومن مشتقاتها "strato" والتي تعني "جيش" أو "حشد" ومن مشتقاتها أيضاً "stratagen" والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو. وقد ألف القائد الروماني "سيكتوس اليونيس فرونتيستوس" كتاب عام 100م باسم "Strategenaton" جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون ومن بين ما أورده من خدع عسكرية عملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ط1، الدار العربية للنشر ناشرون، 2013، ص 69.

<sup>2</sup> - يمينة عطيش، محاضرة: العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2014/2015 . غير منشورة

<sup>3</sup> - د. شاكر تركي أمين، الإدارة الإستراتيجية، على الرابط:

[www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=2131118&Fn.p02](http://www.kau.edu.sa/GetFile.aspx?id=2131118&Fn.p02)، بتاريخ: 2016/07/27.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 03.

أما "شندلر" فقد عرّفها بتحديد الأهداف والغايات على المدى البعيد، وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات.<sup>2</sup>

#### - تقسيم الدراسة:

قمنا بتقسيم بحثنا هذا لثلاثة فصول حيث تطرقنا في:

**الفصل الأول:** الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة وقد تضمن الفصل مبحثين: تناول **المبحث الأول:** تحديد مفاهيم الدراسة بداية بتحديد مفهوم الأمن ومستوياته وصولاً لتحديد مفهوم الهيمنة وأنواعها. أما **المبحث الثاني:** يتناول مفهوم الفضاء المتوسطي وأهميته. **الفصل الثاني:** يندرج ضمن عنوان المقاربات الأمنية بحوض المتوسط في ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة والذي ضمّ بدوره مبحثين: **المبحث الأول** تناول موضوع: المقاربات الأمنية بحوض المتوسط. أما **المبحث الثاني:** فتناول موضوع: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط.

أما **الفصل الثالث والأخير:** فتضمن عنوان "التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة، وضمّ كذلك مبحثين، **المبحث الأول** تناول موضوع التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط. أما **المبحث الثاني:** فتناول موضوع السيناريوهات المستقبلية المتوقعة.

# الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

يثير مفهوم "الأمن" و"منطقة المتوسط" جدلاً لدى الباحثين والمختصين حول تحديد تعريف جامع مانع باعتبارهما من بين المفاهيم الغامضة في حقل العلاقات الدولية وبالإضافة للمفهومين نجد كذلك مفهوم "الهيمنة" والذي يعتبر بدوره مفهوم غامض. وعليه سنتطرق في هذا الفصل لتحديد الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة كما يلي:

- مفهوم الأمن ومستوياته.
- مفهوم الهيمنة وأنواعها.
- التعريف بمنطقة المتوسط وأهميتها.

## المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة.

إنّ دراسة أي ظاهرة بغية الوصول لكلّ ما يتعلق بها من حقائق يستدعي بالضرورة ضبطها مفهوماتيا والاستعانة بالأطر النظرية المفسرة له. وهو ما ينطبق على دراستنا هذه بين كلّ من مفهومي الأمانة والهيمنة ما يستدعي تحديد المفهومين وضبطهما.

### المطلب الأوّل: مفهوم الأمن.

يعتبر الأمن من بين القضايا التي نالت حظا وافرا من الدراسات وهو أحد المفاهيم المتداولة في العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية بشكل خاص.

1- الأمن لغويا: يمكن إيجاز مفهوم الأمن لغويا فيما يلي:

- الطمأنينة لغويا: عدم الخوف فنقول: «أمن البلد» بمعنى «يطمئن به أهله».

- الثقة: فالذي يثق فيه القوم هو الذي يتخذونه أمينا حافظا<sup>1</sup>.

- الحفظ: فقد قيل بأن الأمن جمع أمين من الحفظة، والمفرد الحافظ وأهل الحفظ من خوف المتاهة، وقيل هو الحافظ الحارس والمأمون هو من يتولى رقابة الشيء، والحفاظ عليه.

- عدم الخيانة: فالأمن نقيض الخوف، ولذا يقال: «أمن فلان يؤمن أمنا» وكذلك أداء الأمانة عكس الخيانة.

وكل هذه المشتقات من جذر لغوي واحد مادته الألف والميم والنون "الأمن"، وقد اتفق

أهل اللّغة جميعا أنّ الأمن هو ضدّ الخوف أو كما يذكر الأصفهاني "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 29.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 33.

**2- الأمن شرعا:** بالعودة لنصوص القرآن الكريم نجد مصطلح "الأمن" وارد في عدة صيغ ويرجع ذلك بكونها المادّة التي اشتق منها الإيمان<sup>1</sup> وفي الأصل الأمن هو الإطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وكذلك الثقة بالغير وهذا ما ينتج عنه راحة النفس؛ وقد وردت كلمة الأمن على هذه الصيغة خمس مرات وسبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف، في قوله تعالى: «فليعبدوا ربّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف»<sup>2</sup>.

وقوله تعالى: «وإذا جاءهم أمر من الأمن والخوف أذاعوا به»<sup>3</sup>، وهذا ما يؤكد أن الأمن ضد الخوف.

**3- الأمن اصطلاحاً:** يصعب إيجاد تعريف جامع مانع وذلك لعدّة إعتبارات: منها طبيعة الظاهرة الأمنية فهي ظاهرة غامضة حركية معقدة غير ساكنة يدخل في إطارها طبيعة التهديد الأمني والآليات المعتمدة لمواجهة هذا التهديد، وأهم ما في ذلك الفاعل الأمني بحيث عرفت الظاهرة الأمنية تطورات بتطور تلك العناصر بناء على التحولات الدولية ويتداخل مفهوم الأمن مع بعض المفاهيم وعليه نجد غياب الإجماع بين الدارسين والمحليين حول معناه، وهو ما ذهب إليه الأستاذ باري بوزان Barry Buzan في قوله: «إنه مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، مروراً بالأبعاد المختلفة له، والإنتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدوليّة»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الطيب البكرش، "الترايط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 10، جوان 2003، ص 165.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة قريش، الآيات من 5 إلى 3.

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 82.

<sup>4</sup> سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وابعاده"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008، ص 10.

**4- المفهوم التقليدي والحديث للأمن:** شكل مفهوم الأمن على مرّ التاريخ محور اهتمام الدارسين والمحللين، فاختلفت وجهات نظرهم حول المفهوم، باختلاف اعتباراتهم وتوجهاتهم، وقد شهد المفهوم تحول من التصرّو التقليدي الضيق إلى التصرّو الحديث الموسع والشامل.

**4-أ- تقليديا:** كان ينظر إليه على أنه حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة الصلبة كوسيلة نهائية لاستقبال حصار التهديد وضمان استمرارية تحقيق المصالح، ولذلك كان يفهم أمن الدولة على أنه يمثل أمنها العسكري فقط، مما أدى بالدول الأقل مقدرة على التحالف مع غيرها بالرجوع لمواجهة الأخطار المحتملة، ولضمان الأمن الجماعي أيضا للدولة المتحالفة أدى بالدول للسعي نحو زيادة إمكاناتها التسليحية قناعة منها لأن ذلك يزيد من رصيد قوتها لضمان عدم تهديد مصالحها من قبل الأطراف الأخرى. وعليه يستخلص أن مفهوم الأمن التقليدي منحصر في الجانب العسكري فقط وبالتالي فهو مفهوم ضيق، فكثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بحماية المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة من أي تهديد متوقع ضدهم، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات الخاصة بالدولة في مواجهة الدول الأخرى انطلاقا بالإجراءات الوقائية في الدّاخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاق العسكرية لغاية قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها<sup>1</sup>، ومن خلال هذا التعريف يظهر لنا أنّ بناء مفهوم الأمن كان يقوم على مسلمات:

- طبيعة التهديد الأمني الخارجي والذي يتمثل في الفواعل الأخرى.
  - جوهر التهديد الأمني الذي يحمل الطّابع العسكري، وعليه تعتمد الدّول على الجانب العسكري لحفظ البقاء وذلك بالردّ على التهديدات المباشرة بالمواجهة العسكرية.
- وتتدرج هذه المسلمات في التعريف الذي قدمه ليبمان "Lippman": «تعد الأمة آمنة إلى حدّ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهدّدة بالتضحية بقيمتها الأساسية إذا ما أرادت

<sup>1</sup> - عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص 07.

تجنب الحرب؛ وباستطاعتها إذا واجهت التحدي أن تحمي قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب»<sup>1</sup>. وعليه فالجانب الحربي والتسليحي وفق هذا الاتجاه هو محور القوة العسكرية والتي تعتبر بدورها أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه باعتماد قدرة الدولة على التصدي لأي خطر أو هجوم عسكري ضدها، إذن فالأمن بصفته التقليدية كان مرادفا لوجود عدو خارجي يستدعي استخدام الأداة العسكرية لمواجهة هزمه لضمان البقاء.

يعرف "عبد الوهاب الكيالي" الأمن بمنظوره التقليدي على أنه: «تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية والتي قد تؤدي بها للوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي»<sup>2</sup>.

أما "فرانك تريجر" "Frank Trager" فيذهب للقول أن «جوهر العملية الأمنية هو حماية القيم القومية الحيوية».

وبصفة عامة ينحصر مفهوم الأمن التقليدي في حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية باستخدام القوة العسكرية، وضمان استمرار تلك المصالح لا يتحقق وفق هذا الاتجاه إلا بالعمل على زيادة الإمكانيات العسكرية والتي تجعل الدول واثقة من قوتها وقدرتها على تحقيق الأمن والتصدي لأي خطر أو تهديد خارجي قد يمس مصالحها<sup>3</sup>. وهذا ما ذهب إليه أنصار المنظر الواقعي وبالمقابل أهمل القضايا الأخرى الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية... وبالتالي كان عاجزاً أمام التغيرات الجذرية التي طرأت على المستوى العالمي بعد سقوط جدار برلين، إذ لم يستطع التنبؤ بانتهاء الحرب الباردة، كما عجز على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وعليه أقرت بأن مقاربتها الأمنية التقليدية المعتمدة على الإستراتيجية العسكرية غير

<sup>1</sup> - جون بيلس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 421.

<sup>2</sup> - د. عبد الوهاب، الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 م، ص 131.

<sup>3</sup> - تامر كامل، دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه، العراق: وزارة الثقافة والإعلام، 1985، ص 24.

قادرة على صدّ التحديات والتهديدات التي أفرزها عالم ما بعد الحرب الباردة وأبرز مثال على ذلك: النزاع الأثني الذي حدث في فيديرالية يوغوسلافيا سابقا.

#### 4-ب حديثا (المنظور المعاصر للأمن):

ارتبط الاتجاه المعاصر لمفهوم "الأمن" في نطاقه الواسع والشامل أساسًا بطبيعة التطورات التي طرأت على النظام السياسي الدولي والإفرازات التي نتجت عنها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من الناحية النظرية باعتماد العناصر التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية والمتمثلة في:<sup>1</sup>

- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

- صور التحولات الدولية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي فرضتها هذه التحولات.

يرى "جون بيرتون" "John Burton" أن مفهوم الأمن تغير مع الثورة التقنية ولم يعد مرتبط فقط بالجانب العسكري، بل بالقدرة على منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة.<sup>2</sup>

والأمن بمفهومه الواسع هو تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية وتأمين لمصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق أهدافها التي تترجم المصلحة العامة للمجتمع، ووفقا لهذا الطرح فإنّ مفهوم "الأمن" يركز على ثلاثة محاور أساسية:<sup>3</sup>

- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا.

<sup>1</sup> - خالد معمري جندلي، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما يعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007/2008، ص 22.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 22.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 22.

- تحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.

اذ يعتبر "باري بوزان" "Barry Buzan" ان مفهوم الأمن عصيا على الصيانة الدقيقة ومبهم التحديد، بحيث انه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة في أن واحد، إذ بغياب التحديد الدقيق يتوفر للنخبة السياسية هامشا من المناورة للتنظير الإستراتيجي وتوظيف القوة»<sup>1</sup>.

ويضيف "باري بوزان" قائلاً: «لا يمكن لأفراد المجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه»، وبتحقيق ذلك يعني إذا نظرنا للأمن فإنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، بينما في سعيهما للأمن فإن كل من الدولة والمجتمع يجدان نفسيهما في إنسجام مع بعضها البعض لكن يختلفان أحيانا أخرى، ويضيف قائلاً: «أساس الأمن هو البقاء ، والمقابل له جملة من الميولات الجوهرية حول شروط الوجود»<sup>2</sup>، يعطي "باري بوزان" أهمية كبيرة للتهديدات والتحديات الجديدة التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة مثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التصادم بين الهويات، انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونظرًا لعدم قدرة المنظار التقليدي للمدرسة الواقعية على التعامل مع هذه التحديات والتهديدات الجديدة، فإنه يجب إعادة النظر في مفهوم الأمن: وذلك بتطوير مقاربة جديدة للأمن تحمل في طياتها جميع أنماط المواجهة وتتعامل مع جميع المستويات، وعليه تداولت تسميات عديدة حول مفهوم الأمن الشامل والتي نجد منها:<sup>3</sup>

- الأمن المتكامل: حيث يشمل جميع أشكال التهديد.
- الأمن المتبادل: وفقه يتم نزوع الدول المنفردة لتعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى.
- الشراكة الأمنية: حيث يتم إشراك الدول غير الغربية.

<sup>1</sup> - سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وأبعاده مرجع سابق الذكر ص 11.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 13.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

- الأمن التعاوني: حيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات، فمثلا: مشكلة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب والفقر والتلوث البيئي والجريمة المنظّمة وأسلحة الدمار الشامل، كلها قضايا تستدعي التعامل معها بشكل تعاوني على المستوى الدولي وبوسائل جديدة لتأتي مقارنة الأمن الشامل كصياغة جديدة تأخذ جميع أشكال التهديد وتحدّد وسائل بديلة.

ونجد كذلك من إسهامات مدرسة "كوبنهاغن" للسلام مفهوم "الأمننة" "sécurisation" أي إضفاء الطابع الأمني، وهو مفهوم مطّور من طرف "أول ويفر" "Ole Weaver"، يرمي هذا المفهوم لتجاوز كلّ الصعوبات التي تواجه مفهوم الأمن أثناء تطبيقه، وعليه فأنجع طريقة لتجاوز هذا النقص هي اللجوء "للأمننة" التي تسمح بتكييف قضايا معينة على أنّها مشاكل أمنية تستوجب المعالجة الإستثنائية<sup>1</sup>.

وعليه فقد ساهمت مدرسة "كوبنهاغن" مساهمة كبيرة في تغيير مفهوم الأمن وتحويله من المفهوم التقليدي الضيق والمنحصر في الجانب العسكري فقط، إلى المفهوم الحديث الواسع والشامل لجميع الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية بالإضافة للجانب العسكري.

وأما "روبرت ماكنمارا" "Robert Mc Manamar" (وزير دفاع أمريكي سابق) وأحد المفكرين الإستراتيجيين في كتابه "جوهر الأمن" أن: «الأمن هو التطور والتنمية سواء الاقتصادية منها أو السياسية أو الاجتماعية في ظلّ حماية مضمونه» ويضيف قائلاً: «الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مواجهتها للمصادر التي تهدد قدراتها وسعيها لإقامة الفرصة لتطوير تلك القدرات تطويراً حقيقياً في كلّ المجالات سواءً في الحاضر أو المستقبل».

<sup>1</sup> - وهيبه تبارني، لأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 38.

أمّا "دومينيك دافيد" "Dominique David" يقول «الأمن في معناه الواسع يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرًا واقعًا»<sup>1</sup>.

في حين يعرفه "فرانك تراجر" و"فرانك سيموني" "Frank Tragrer et Frank Simonie" «بأنه هو ذلك الجزء من السياسة الحكومية، الذي يعني خلق الشروط المناسبة وطنيا ودوليا لحماية القيم الحيوية من أعدائها الحقيقيين أو المحتملين»<sup>2</sup>.

يعرفه "علي الدين هلال" بأنه «تأمين كيان الدولة أو مجموعة من الدول ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة المناسبة لتحقيق أهدافها القومية وغاياتها التي تعبّر عن الاتفاق العام في المجتمع»<sup>3</sup>.

وحاول مصطفى علوي إبراز العلاقة بين الأمن والتنمية إذ يرى أنها ليست علاقة بسيطة وإنما هي علاقة مركبة إذ أنها علاقة بين ظاهرتين وكل واحدة تمثل بدورها ظاهرة مركبة، ولكن تحقيق أيّ منها يساعد على تحقيق الأخرى<sup>4</sup>.

أمّا عبد المنعم المنشاط فنجدّه يطرح تعريف واسع للأمن القومي إذ يقول أنه: «قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف، تتحدد متغيرات هذا المفهوم في: «التوازن السياسي الداخلي، القدرة العسكرية والرفاهية الاقتصادية»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - Charles Philippe David, Jean Hacques Roche, « Théories de la sécurité ; définition, approches et concept de la sécurité internationale », Paris : Edition Montchrestien, 2002, P 85.

<sup>2</sup> - Thierry Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationale ? », la Revue internationale et stratégique, (hiver, n°= 52,2003-2004), P 33.

<sup>3</sup> - جمال علي زهران، «تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب» في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، "الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص 60.

<sup>4</sup> - مصطفى علوي، "الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق"، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جانفي 2004، ص 43.

<sup>5</sup> - جمال علي زهران، «تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية الدولية الراهنة»، مرجع سابق، ص 60.

وهناك من يعرف الأمن على أنه «قدرة المجتمع وإطاره النظامي بالنسبة للدولة على صدّ جميع التهديدات الدّاخلية والخارجية ما يؤدي للمحافظة على كيانه»<sup>1</sup>.

وبعد أحداث **11 سبتمبر 2001م**، التي هي عبارة عن منعطفات في السياسة الأمريكية، أعاد التأكيد أنّ المنظور الواقعي للأمن سيظلّ الحاكم للعلاقات الدّولية والمسيطر عليها، فحسب وجهة نظر الولايات المتّحدة الأمريكية هو الأنسب لدراسة وتحليل وتغيير الظواهر الأمنية وهذا بغض النظر عن التحول الذي شهده مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدّولي الجديد، وهذا باعتبار أحداث **11 سبتمبر** الإرهابية بمثابة إستقراء الفكر الواقعي وتأكيد على المقولات التي قدمها أنصار هذا المنظور وأثبتت على المسلمات الواقعية ومنها:<sup>2</sup>

- إعلاء المصالح الذاتية للدولّ فهي تحلّ العلاقات الدّولية من منظور المصالح الوطنية وهي تتجرد من الأخلاق التي تعتبر في وجهة نظرها عائق لتحقيق تلك المصالح، فالدولّ تسعى من أجل الحصول على القوّة وزيادتها والاحتفاظ بها، والمحدد الوحيد لسلوك الدولة في السياسة الخارجية هو مصلحتها الوطنية فحسب.

- إعلاء الأداة العسكرية وتجاهل الرأي العام، والمبادئ الديمقراطية، فنظرًا لصعوبة تحقيق الأمر والإستقرار عن طريق القانون الدّولي أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم استخدام القوّة لتحقيق السلام، وعليه فالحرب ممكنة في العلاقات الدولية<sup>3</sup>.

أحيّت أحداث **11 سبتمبر** نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنتنغتون والتي يذهب من خلالها للقول «أنّ القضاء على الخطر الشيوعي والحدّ منه لا يعني نهاية المشاكل العالمية، فهناك عدوّ صاعد على السّاحة الدولية بالدرجة الأولى والذي يمثل خطر حقيقي

<sup>1</sup> - أيوب مدحت، الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص 17.

<sup>2</sup> - وهيبه تبارني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، مرجع سابق، ص 40.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 41.

على الحضارة الغربية، ويتمثل هذا الخطر في الإسلام». وهذا ما ذهب إليه الفكر الغربي بعد الأحداث (11 سبتمبر) حيث اعتبروا الإسلام هو العدو الحقيقي للغرب كما تتبأ هنتغتون، كما اعتبروه الإرهاب في حد ذاته.

مما سبق، يتضح لنا أنّ مفهوم الأمن مفهوم غامض وغير ثابت، ولحدّ الآن لا يزال يثير جدلاً لدى الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، إذ زاد النقاش بين تصورات منظري مدرسة "كوبنهاغن" الداعين لضرورة توسيع مفهوم الأمن وجعله أشمل، وبين التصورات الواقعية الهادفة للحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع تكيفه بقضايا الوقت الراهن وخاصّة الإرهاب، بالإضافة للجريمة المنظمة، و انتشار أسلحة الدمار الشامل.

### المطلب الثاني: مستويات الأمن.

للأمن عدّة مستويات "الأمن الوطني"، "الأمن الإقليمي"، "الأمن الدولي" بالإضافة للأمن الإنساني كمستوى آخر له والذي كان له أثر كبير على الدراسات الأمنية الدولية.

#### 1- الأمن الوطني (الداخلي):

ويتمثل أساساً في مجموعة الأخطار الداخلية والخارجية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.<sup>1</sup>

يقصد بالأمن على المستوى الداخلي الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي خطر أو تهديد يمس استقرار وأمن المجتمع والذي يكون بطرق غير شرعية وكذلك توفير جميع الإمكانيات للحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم الفرد والمجتمع والحديث عن الوضع القائم داخل مجتمع ما لا يقصد به احتكار السلطة من طرف حزب أو جماعة مصالح أو جهة معينة بطرق غير شرعية، وعدم فتح باب الحريات لتداول على

<sup>1</sup> - أبو كشك (الغازي)، "سياسة الأمن القومي"، على الرابط:

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html> يوم 2016/07/09.

السلطة، فهذا قد يؤدي لتأزم الوضع داخل المجتمعات ويصل بها لحالات من اللأمن الداخلي، بل والمقصود بها هنا هو أن لا يشهد المجتمع طرقاً غير شرعية مثل محاولات تغيير الوضع القائم كالإنقلابات العسكرية، المظاهرات الفوضوية والغير القانونية وغيرها من الخروقات المختلفة والتي تؤدي لزعزعة الأمن الوطني.

فالأمن في مستواه الداخلي يتركز على ركيزتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالنظام السياسي والتي بدورها تؤدي وظيفتين تتمثلان في: توفير جميع متطلبات أفراد المجتمع والسعي لتحقيق الأمن والاستقرار لهم.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في قدرة الدولة على التحكم في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، بمعنى أنه على الدولة أن تكون قادرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد كل ما قد يؤدي لتزعج النظام مثلاً: فرضها احترام كل القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح مع من لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة، «فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل من الدولة والمواطنين»<sup>1</sup>.

## 2- الأمن الإقليمي:

يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يربط فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كأداة لضمان وبناء الأمن الإقليمي، ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

أحياناً تسعى الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء كانت مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الداخلي والخارجي ما يسمى بالأمن الثنائي وسعيها هذا جعلها تدخل في تحالفات إقليمية وأبرز مثال على ذلك انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي

<sup>1</sup> - أبو كشك (الغازي)، "سياسة الأمن القومي"، المرجع السابق.

كضمان أمنها في إطار الكتلة الأوروبية من أي تهديد تركي من الجهة الشرقية، وأحيانا تلجأ الدول للدخول في بعض المنظمات الدولية لتعزيز وضمان أمنها كذلك وأبرز مثال على ذلك: "إنضمام تركيا إلى منظمة الحلف الأطلسي" "NATO" ويمكن أن يتخذ المستوى الإقليمي للأمن مسار آخر، أي أنه لا يشترط التواجد في نفس الرقعة الجغرافية كي تدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة، فالواقع يبين لنا أن العديد من الدول تدخل في اتفاقيات ومعاهدات فيما بينها بالرغم من البعد الجغرافي وهذا ما يسمى "بالإقليمية الجديدة" فالشراكة الأمنية أفضل مثال على ذلك "Security partnership arrangement" والغاية منها مصلحة بالدرجة الأولى بين الأطراف المشتركة، وهذه الشراكة متعددة ونجد منها: المعاهدات الرسمية، منظمات الدولية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية وأبرز مثال على ذلك "الشراكة الأورو - متوسطة"<sup>1</sup>.

فالأمن الإقليمي يعرف على أنه «عبارة عن سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي لإقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية»<sup>2</sup>، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ووفر لها الحماية من التهديدات الخارجية بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو كانت التهديدات التي تواجهها مشتركة وذلك عبر صياغة تدابير بين الدول المعنية ضمن مستوى إقليمي واحد انطلاقا من توافق الغايات والمصالح الذاتية المشتركة<sup>3</sup>.

ويذهب البعض للقول أنه لتحقيق أمن إقليمي بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية يجب توافر مجموعة من الخصائص والتي نجدها منها:

<sup>1</sup> - F. (attina), « The european security partnership: nato and the european union », Jean-mannet working papers, n° 29, 2001, P 05.

<sup>2</sup> - خليل حسين، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، على الرابط: <http://arkhlilhussen.blogspot.com/2009/01/blog-post-1982.html>. 27/07/2015

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

- 1- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.
  - 2- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني.
  - 3- توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون.
- لكن يبقى إشكال يطرح نفسه والذي يتمثل في كيفية التمييز بين شروط قيام النظم الأمنية الإقليمية، وشروط استمرارها ونجاحها خلال تحديد السمات النظامية التي تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة والتي تشمل أبعاد عدّة منها: وحدات النظام والتفاعل حدود النظام، وهيكل النظام وعليه نجد أن قيام أيّ نظام أمني إقليمي يختلف مضمونها من منطقة إقليمية لأخرى ويمكن أن تشهد فشلاً في أقاليم مختلفة مثل ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقاً.
- وفي هذا الصدد يؤكد الأستاذ خليل حسين أنّ هناك وجهة نظر حول وجود تنظيمات إقليمية تختص بالأمن الإقليمي لجانب المنظمات الدولية<sup>1</sup>.
- الأولى:** هي نظرة تفاؤلية: وترى بأن المزايا التي تتمتع بها الأنظمة الإقليمية تجعلها أكثر قدرة على توفير الأمن والسلم الإقليميين، وذلك لأسباب عدّة حسب وجهة نظر الأستاذ.
- إنّ العمل الإقليمي قد يساعد على إبعاد المنطقة التي توجد في نطاقه، عن الصراعات الدولية الكبرى أي عزل القضايا الدولية الأكثر تعقيداً لعدم وجود روابط مادية حضارية بين أطرافها.
- إنّ التنظيم الإقليمي يحكم وجوده في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانياً، عادة ما يكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها.
- إنّ وجود تنظيمات دولية إقليمية، في نطاق تنظيم دولي عالمي، قد يكون مقيداً في تحقيق العبي عن كاهل هذا التنظيم الدولي.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

والثانية: هي نظرة تشاؤمية والتي ترى بأن مساوىء وسلبيات الإقليمية هي تجزئة للنظام الدولي من خلال:

- إن إنشاء منظمات إقليمية قد يؤدي إلى طغيان الإعتبارات والمصالح الإقليمية المحدودة الأمر الذي يضعف الإلتزامات الدولية لدول الإقليم.

- أنه من غير الصحيح افتراض الروابط بين الدول المتجاورة جغرافيا هي دائما أقوى من تلك التي تقوم بين بعض هذه الدول.

- إن نشوء تنظيمات دولية إقليمية متعددة، قد يؤدي لنتائج سلبية فيما يتعلق بإمكانية تطوير التنظيم الدولي المعاصر.

- وعلى الرغم من اختلاف نظرة المتفائلين والمتشائمين للأمن الإقليمي إلا أنهما يتفقان في أن نظام الأمن الإقليمي لتجزئة الاتحاد الأوروبي ساعد كثيرا المنطقة الأوروبية في حلّ النزاعات فيما بين وحداتها السياسية بطرق سلمية كما ساعدها على إيقاف التهديدات المتبادلة<sup>1</sup>.

### 3- الأمن الدولي:

وهو ما يعرف بالأمن الجماعي والمقصود به في الدراسات السياسية مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو المساس والإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك عبر إتخاذ تدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولة تغيير، ولقد ظهرت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم المتحدة، وتتمثل فكرة الأمن الدولي في وضع وجعل العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق والأخلاقيات الدولية بالإضافة إلى الصد والردع للعدوان بغض النظر عن مصادر تمويله، ويعرفه أحد الباحثين بأنه «النظام الذي تعتمد فيه الدول

<sup>1</sup> - إسماعيل صبري مقلد، "الإستراتيجية والسياسة الدولية"، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1973، ص 223.

في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر أو تهديد خارجي، على أساس التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة في تحقيق هذه الحماية»<sup>1</sup>.

فنظم الأمن الدولي ليس بمفهوم أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول بل يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي (العسكري) لحلّ تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، وبالتالي فإن مفهوم "الأمن الدولي" يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السّلك والأمن الدوليين، وذلك من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من جزئين: جزء يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان. وجزء علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل: إتفاقه وفرض عقوبات على المعتدين والباحث أثناء قيامه بالدراسات الأمنية قد يتعرض لمفاهيم أخرى مثل: الأمن الجماعي، السلام الدولي.

فبالرغم من تواجد بعض الاختلافات النظرية إلا أنه من المتفق عليه أن الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي والسلام الدولي هو نتيجة للأمن الدولي والجماعي<sup>2</sup>.

ويمكن تلخيص مبادئ نظام الأمن الدولي فيما يلي:<sup>3</sup>

- توفير القوة الدولية الرادعة للمعتدي التي تجعله يدرك خسارته مسبقاً.
- اعتبار مجابهة العدوان واجباً على كلّ الدول بغض النظر عن المصالح المشتركة.
- إتفاق دولي للعمل على تحديد المعتدي في أيّ نزاع مسلح مع إتخاذ قرار جماعي مشترك لتصفية العدوان والقضاء عليه قبل إنتشاره ولتحقيق الأمن الدولي يجب توفر مجموعة من الشروط<sup>4</sup>.

1- حظر اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية ما عاد في حالتين:

<sup>1</sup>- زايد عبيد الله (مصباح)، "السياسة الدولية بين النظرية والممارسة"، ليبيا: دار الرواء، 202، ص 203.

<sup>2</sup>- خليل حسين، "نظام القانون الإقليمي في القانون الدولي العام". على الرابط:

<http://drkhililhussein.blogs.pot.com/2009/01/blog-post-1982.html>.

<sup>3</sup>- زيد عبيد الله، المرجع نفسه ص 203.

<sup>4</sup>- المرجع نفسه.

- من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
- حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوفير شروط معينة، والتي تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

2- احترام الإلتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة من الدول الأعضاء.

3- تسوية المنازعات الدولية سلمياً.

4- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

#### 4- الأمن الإنساني:

طرح مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، «وكان نتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة لاسيما إنتشار الصراعات المحلية، وعولمة بعض المشاكل: البيئية، الفقر وإنتشار الأوبئة....»<sup>1</sup>، أول استخدام لمصطلح ومفهوم الأمن الإنساني كان سنة 1966م وكان هذا من طرف المفكر "بلاتز" "W.E.Blataz" والذي قام بطرح رؤية حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له يحمل عنوان "الأمن الإنساني: بعض التأملات Humam security somme réflexions"، حيث ذهب للتأكيد أنّ «الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد»<sup>2</sup>، ما يؤكد أنّ المنظور الواقعي للأمن لم يعد كافياً للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، ما أدى لضرورة التعجيل في إعادة النظر في تلك المنظورات بغرض توسيع منظور لأمن يعكس طبيعة مصادر التهديدات في الفترة الجديدة.

وبصفة عامة يقصد: "بالأمن الإنساني"، ما يحفظ حق الإنسان والفرد وتوفير له حياة كريمة وجوّ من الاستقرار والأمن والطمأنينة، وحياة بلا خوف في الحاضر وعدم وجود تهديدات وأخطار في المستقبل وتوفير احتياجات البشرية وحسب وجهة نظر الأستاذ "عبد

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي"، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 27.

<sup>2</sup> "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم". على الرابط: <http://www.dctracs-org/s6061.htm>

النور بن عنتر " فإنّ المقصود بالأمن الإنساني «صون كرامة الإنسانية بتلبية حاجياته المادية والمعنوية بمعنى أن يكون بمأمن من النقص والحرمان الاقتصادي وأن تضمن ممارسة حقوقه الأساسية في الحياة»<sup>1</sup>، ومنه تتغير المهام حيث يصبح دور الدولة هنا تأمين أفرادها من التهديدات التي قد تواجههم سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

وقد حظي مفهوم "الأمن الإنساني" بقدر وافر من الاهتمام من قبل الباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية وذلك بمناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين واختلافها عما كانت عليه سابقاً، بالإضافة لمناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفاهيم أخرى كالتدخل الإنساني والحكم الرشيد... ومن الناحية الإجرائية (التطبيقية) نجد وحدات النظام الدولي تسعى جاهدة لضمان الأمن الإنساني كأساس لسياساتها الداخلية والخارجية "الاتحاد الأوروبي" "هيئة الأمم المتحدة"، ونظراً للتطورات الكبيرة التي شهدتها المجتمع الدولي في جميع المجالات في إطار ما يسمى بـ "العولمة"، فقد حدّد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1994م) بعنوان: "عولمة ذات وجه إنساني" "Globalization with a human face" والذي يكشف على أنّه وبالرغم ممّا توفره العولمة من رفاة للإنسان والفرد بمساسها كافة جوانب الحياة إلّا أنّ لها سلبياتها والتي تؤدي لمخاطر كبيرة وقد حدد في هذا التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة وهي كالتالي:

- 1- عدم الاستقرار المالي.
- 2- غياب الأمان الثقافي وغياب الأمن البيئي.
- 3- غياب الأمان الشخصي وغياب الأمان السياسي والمجتمعي.

منذ أحداث 11 الحادي عشر سبتمبر من سنة 2001م بدأ الاتحاد الأوروبي في الحديث عن ضرورة قيامه كمنظمة إقليمية لتحقيق الأمن الدولي، ما ظهر في ظل وجود

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص 28.

خلافات في تحقيق التوافق والاستخدام في المواقف داخل الاتحاد حول بعض التطورات العالمية مثل: الحرب في العراق<sup>1</sup>.

بدأ الحديث عن الاتحاد الأوروبي كقوة دولية عليها مسؤولية تاريخية لتحقيق الأمن العالمي، من هذا المفهوم تم تبني مفهوم الأمن الإنساني كمحور أساسي للإستراتيجية الأمنية الأوروبية، ففي سنة 2003م وافق المجلس الأوروبي على "الإستراتيجية الأمنية" "The European security strategy" والتي ركزت بالأساس على ضرورة وجود دور للاتحاد الأوروبي وتحقيق الأمن العالمي انطلاقاً عن أنه في ظل وجود تداخل في أبعاد الأمن الداخلية والخارجية.

### المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة.

لمفهوم الهيمنة معانٍ واسعة ومتعددة، تختلف باختلاف موضوع استعمالها إلا أن مدلولها العام يركز على الخضوع والتسلط.

يعرف قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية الهيمنة على أنها: مصطلح أستعمل في العلاقات الدولية من وقت قريب، وإن كان بشكل متقطع، إزداد استعماله بعد الحرب الباردة. أما جوزيف ناي "Joseph Niye" وروبرت كوهن "Robert Kohane" فيعرفان الهيمنة على أنها وجود قوة دولية مسيطرة، تكون لها إمكانيات عالية من الناحية المادية وتكون لديها القوة والإرادة الكافية لصياغة التفاعل بين الدول داخل النظام<sup>2</sup>.

أما غرامشي الذي يعتبر أول مؤسس لمفهوم الهيمنة على الثقافية كوسيلة للإبقاء على الحكم في مجتمع رأسمالي، وتطرق للهيمنة على أنها: "القيادة الأخلاقية والسياسية في

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 28.

<sup>2</sup> - نصار الربيعي، الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 75.

المجتمع"، ويذهب في نظريته أن: الرأسمالية تحقق سيطرتها الناجحة على المجتمع بالهيمنة الفكرية والثقافية والايديولوجية، وليس بالقوة الصلبة<sup>1</sup>.

ويرى "دافيد هارفي"، أن الهيمنة مفهوم غامض ما فسح المجال أمام اقتراحات عديدة إذ نجدها في بعض الأحيان تعطي السلطة السياسية وومارسنها من خلال القيادة وموافقة المحكوم، على عكس السلطة السياسية التي تمارس في إطار الإكراه والقسر. وفي أحيان أخرى نجدها تعني مزيج من القسر والموافقة عند ممارسة السلطة السياسية<sup>2</sup>.

ما يمكن الإجماع عليه من خلال هذه التعاريف أن "الهيمنة" هدف استراتيجي تطمح الوحدات السياسية لتحقيقه، وهي من أولويات السياسة العليا لتلك الدول وتنشط المحرك غريزي للدول الكبرى وشكل دائم بهدف كسب مزيد من القوة التي يُمكن أن توظف كقدرة إسناد للفعل الاستراتيجي المؤثر والذي يولد الحراك للأداء الإستراتيجي الشامل ويحفز التفكير ويحدد المسار نحو الهدف وتعطي مكانة استثنائية وهيبة للطرف المهيمن.

وهي أنواع:

### 1- الهيمنة الثقافية:

والتي تعني تخلي الدولة الضعيفة عن ثقافتها الخاصة بها ونشر ثقافة الدول القوية بحكم اتفاقيات بين الدولتين، مقابل المساعدات المالية مثلا والتي هي عبارة عن إغراءات. وتدخل الهيمنة الثقافية ضمن القوة الناعمة والتي يفضلها يصل المحتكر لأهدافه<sup>3</sup>. ويعتبر المفكر (غرامشي Antonio Gramsci)، من كبار منظري مفهوم الهيمنة الثقافية، وقد سعى من خلال استخدام هذا المفهوم كأداة للتفسير من أجل القضاء على

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 75.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 70.

<sup>3</sup> - الهيمنة بين القوة الناعمة والصلبة على الرابط: [www.or.wikipedia.org/wiki](http://www.or.wikipedia.org/wiki) يوم: 2016/07/26.

معوقات إنتشار الثور الإشتراكية في الضفة الغربية لأوروبا فيذهب للتأكد أن هيمنة الرأسمالية ليست مبنية على القوة والمال فحسب، بل وعلى الغزو الثقافي. ويضيف لذلك أن التغيير الاجتماعي يحدث باعتماد إنتاج ثقافة بديلة لدى الطبقات الاجتماعية الدنيا.

وبالتالي اعتبر الغزو الثقافي كحرب تنسيق الأعمال العسكرية المتحركة، فمثلا قبل إنهيار المنظومة الإشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الآليات الثقافية والإعلامية بهدف تحقيق نظام عالمي جديد في إطار الأحادية القطبية<sup>1</sup>.

## 2- الهيمنة الاقتصادية:

تعني سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وتسخير عناصر الإنتاج فيها لصالح الدولة القوية، ونجد الهيمنة الاقتصادية في بعض الأحيان لدى الشركات الصناعية العملاقة والتي تقوم بالسيطرة على اقتصاديات دول كثيرة، خاصة الضعيفة منها.

وللهيمنة الاقتصادية عدة مظاهر منها:<sup>2</sup>

- سيطرة الدول الغنية على الثروات الطبيعية للدول الفقيرة.
- عدم تشجيع القوة القوية على إقامة صناعات في الدول الفقيرة.
- إتخاذ الدول الفقيرة كأسواق لمنتجات الدول الغنية.
- عجز الدول الفقيرة عن تحقيق الكفاءة الذاتية.
- عدم امتلاك الدول الفقيرة لقراراتها وسيادتها وبقاءها أسيرة للدول القوية.

<sup>1</sup> - The clash of civilisation, Sammuel Huntington, Book-A- Million-1, 1997, P 57.

<sup>2</sup> - الهيمنة بين القوة الناعمة والصلبة، المرجع نفسه.

**3- الهيمنة السياسية والعسكرية:**

يشكل مفهوم الهيمنة موضوعاً محورياً لدى المحللين والمفكرين الذين اهتموا بمفهوم السلطة، بحيث هناك توافق على أن مقارنة السلطة لا يمكن أن تتم بمعزل عن مفهوم الهيمنة.

نجد ثلاث أنماط من الهيمنة كل واحدة منها يوازي نمط من السلطة<sup>1</sup>.

أ- **الهيمنة التقليدية:** وهي أساس السلطة الممنوحة للحاكم بفعل قداسة التقاليد، والتي لا يوجد فيها إختلاف بين الإدارة والسلطة والشخص الحاكم، ونجد هذا النمط في التاريخ مجسداً في إمبراطوريات القديمة، وجميع أنماط الإستبداد الشرقي.

2- **الهيمنة الكاريزمية:** تبنى على القدرات الخاصة والشارقة للشخص الحاكم والمعترف له بها، بحيث أن المشروعية لا وجود لها بعيداً عن الاعتراف، ويكون الشخص الحاكم هو المتحكم في دواليب السلطة على كل الأصعدة.

3- **الهيمنة القانونية العقلانية:** وتميز هذا النمط الدولة الحديثة في نموذجها الغربي والتي تبنى على أساس قانوني في قبول المحكومين للسلطة وإمتثالهم لها.

ويتميز هذا النمط بالعقلانية لكونه يجعل من القانون تطبيق الأهداف، التنظيم السياسي، أما السلطة فيه تكون مخولة بفعل القانون والانتخاب بمعنى أنه يماثل الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

أما الهيمنة العسكرية فتعني تسلط دولة قوية على دولة ضعيفة باعتماد القوة الصلبة والمواجهة المباشرة<sup>2</sup>.

ويعتبر هذا النمط من الهيمنة الركيزة الأساسية للهيمنة الأمريكية على العالم، إذ تعتبر القوة الصلبة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها للحفاظ على الوضع القائم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - بوابة إقليم، الهيمنة السياسية، على الرابط : <http://www.azilal-online.com>. يوم 2016/07/26.

<sup>2</sup> - الهيمنة بين القوة الناعمة والصلبة، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - البحر الأبيض المتوسط، على الرابط : <http://www.ar.wikipedia.org/wiki> يوم 2016/07/25.

ويعرّف المنظور الواقعي الهيمنة بـ "النفوذ الذي تستطيع دولة عظمى أن تمارسه على باقي الدوّل في نظام معيّن، ويتراوح مدى هذا النفوذ بين الزعامة والسيطرة<sup>1</sup>.  
وعليه فيمكن القول أنّ الهيمنة هي السيطرة على العالم والقدرة على التحكم فيه من قبل دولة ذات إمكانيات عسكرية اقتصادية سياسية وهذا ما نطبق على الهيمنة الأمريكية.  
واقع النظام الدوّلي الجديد بعد الحرب الباردة إثر السقوط الاتّحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على السّاحة الدّولية دون منازع، والهيمنة الأمريكية على العالم لا تمكن فقط في قوتها وتفوقها في جميع النواحي ولكن تكمن في ضعف الأطراف الدولية وعدم قدرتها على منافستها على السّاحة الدولية.  
إعتمدت الولايات المتّحدة الأمريكية على عدّة وسائل لتحقيق هيمنتها على العالم والتي تتمثل أساساً في<sup>2</sup>: (الوسائل السياسية، العسكرية، الاقتصادية).

### 1- الوسائل السياسية:

للولايات المتحدة الأمريكية تماسك سياسي داخلي بالرغم من أنّ أصول مجتمعاتها ما هو إلّا أقلّيات من مختلف أنحاء العالم، اعتمدت الو.م.أ في رسم إستراتيجياتها على نظريات سابقة مثل: ألفريد ماهان، ماكيندر... صامويل هنتجتون، أخذت بنظرية ماهان "القوة البحرية" وعملت على تطويرها بتزويد أساطيلها بالغواصات البحرية وحاملات الطائرات وشيئا فشيئا حتى أصبحت الو.م.أ القوة الوحيدة والمهيمنة على العالم في إطار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

وترتكز القوة الأمريكية في الجانب السياسي أساسا على:

**1- الخطاب الإيديولوجي:** هو الركيزة الأساسية التي يستند إليها النظام العالمي الجديد والذي يتبناه والتعبئة الإعلامية على السّاحة الدولية، وذلك لترسيخ طروحاته في أذهان الناس

<sup>1</sup> جون بابليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2000، ص 259.

<sup>2</sup> نصار الربيعي، الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 307.

على أنها حقائق مطلقة وغير قابلة للنقاش ويرتكز الخطاب الإيديولوجي بدوره على ثلاثة مبادئ أساسية وهي:

أ- **نشر الديمقراطية:** والتي تعتبر مفهوم صالح لكل زمان ومكان تعتمد في تحركاتها وعلى الآليات الداخلية وفي هذا الإطار يقول:

يقول "جوشوا مورافشيك" (Joshua Muravchik) في كتابه "تصدير الديمقراطية" "لم يكن نصر الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة في قوّة الأسلحة وبراعة الدبلوماسية ولكن كان النصر لها بقوّة الديمقراطية التي يقوم عليها النّظام السياسي الأمريكي ويفشل الإيديولوجية الماركسية، وتبقى الرّسالة الأمريكية بعد إنتصارها على المعسكر الشرقي الشيوعي بدهاء ودون مواجهة عسكرية "الدّعاء للحفاظ على القيم الأمريكية وتطويرها بداخل وخارج القارة الأمريكية ونجد منها نشر الديمقراطية.

وهذا ما قامت عليه إدارة كلينتون أوضح أنطوني ليك مستشار الأمن القومي في مداخلة له بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) أنّ الإدارة الأمريكية ستركز على:

- تشجيع وتدعيم ديمقراطيات واقتصاديات سوق جديدة قدر الإمكان، وسترد على الإعتداءات وتدعم تحرير الدّول المعادية للديمقراطية.

- تدعيم الديمقراطية واقتصاديات السوق التي تتحرك باتجاه المناطق التي سترعى إنشغالاً إنسانياً كبيراً.

في 27 سبتمبر 1993 أكد كلنتون في خطاب له على أنّه لابدّ للولايات المتحدة الأمريكية أن تركز من خلال جهودها على:<sup>1</sup>

- تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم إنتشار الديمقراطية وحرية الأسواق وحقوق الإنسان في الخارج.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

- رفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفاً أولياً في السياسة الخارجية الأمريكية.

- الحفاظ على التفوق في القوة العسكرية مع تكييف القوات الأمريكية لتصبح متلائمة مع التحديات الجديدة.

### ب- حقوق الإنسان:

تعتبر الدعوة للحفاظ على حقوق الإنسان ركيزة أساسية في الخطاب الإيديولوجي في النظام الدولي الجديد، وصنفت كمبدأ أساسي ضمن مواثيق الأمم المتحدة ودساتيرها، ما أوجب على الهيئات والمنظمات العالمية المطالبة بها والدعوة للمحافظة عليها<sup>1</sup>.

### ج- اقتصاد السوق:

كثيراً ما يعرف بعالمية الاقتصاد وهي الدعوة لتعميم الليبرالية لتشمل كافة مناطق العالم، وبالمفهوم المعاصر ظهر أواخر القرن الثامن عشر مع الليبرالية الصناعية واعتبر الوجه الاقتصادي لها<sup>2</sup>.

3- الشرعية الدولية: تعتبر ركيزة أساسية في السياسة الأمريكية إذ تقوم عبرها بإضفاء الجانب القانوني والأخلاقي لتمكين من التدخل المباشر في أي قضية عالمية تشغلها وتريد التدخل بها.

واكتسبت الشرعية الدولية من خلال مجلس الأمن، الذي توصلت للهيمنة عليه باعتبارها الدولة الأولى في العالم التي تنفق أموالاً طائلة لتمويل الأمم المتحدة والعمليات التي تقوم بها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد خالد الأزهر، المصالح الأمريكية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996، ص 90.

<sup>2</sup> - فتحي عفيفي، الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد 289، مارس 2003، ص 48.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه.

**3- توظيف الثقافة والبحث العلمي:**

في إطاره عملت على نشر ثقافة التسلية نقلا من ثقافة العقل، باعتبارها ثقافة استهلاكية فحسب وغير مبدعة تلهي الأدمغة عن ثقافة الذات وتنشيط العقول وهذا ما يجعل إدراكهم محدّد سطحي، وقد توّصل النّظام عبر هذه (الحيلولة) لتحقيق نتائج باهرة لصالحه وصالح المجتمع الرأسمالي، فانصرف الأفراد عن الثقافة الوطنية لحساب ثقافة التسلية يجعلهم ضعفاء وفي حالة إنهيار، بمعنى أن عدم تطوير الفرد لثقافته بقضية من الساحة الفكرية ويقصي خاصية الإبداع منه إذن فالثقافة هي المتنفس الأساسي للأفراد في حالة الأزمات.

ونجد كذلك البحث العلمي الذي أصبح إنتاجه الفكري مقيد بقنوات تشكلها الجمعيات والهيئات العالمية والثقافية التابعة للنّظام باعتبار الممول الوحيد لها، وبالتالي فله الأولوية للتحكم فيه حسب ما يخدم مصالحه.<sup>1</sup>

وهذا ما يجعل منه مرتكزا أساسيا لتثبيت قيم النّظام بطريقة ذكية، وبالتالي فالبحوث المستقلة عن هذه القنوات قليلة وفي حالة تراجع دائم ما يفسح المجال أمام إنتشار رصيدها المعرفي.

**4- التعبئة الإعلامية:**

عبرها تسعى الولايات المتحدة الأمريكية عكس الأحداث بالاتّجاه الذي يخدم مصالحها ويحقق لها أهدافها فتروج الليبرالية الرأسمالية على أنّها الأفضل فهي تضمن حقّ التعبير وتعمل على إيصال الأحداث للمواطن كما هي في الواقع.

<sup>1</sup> - عزة مصطفى أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن إتجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (1990 - 2003)، (ليبيا، العراق، فلسطين)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2004، 48.

ويعتمد النظام عليه باعتباره يؤثر بسرعة في توجيه الرأي العام وقراراته، كما يساهم في نشر الفتن والتداعيات بين الدول وإشعال نيران الحرب النفسية مثلما حدث بين العراق والبنجابون<sup>1</sup>.

## 2- الوسائل العسكرية:

تمثل القوة العسكرية وسيلة هامة لتحقيق الولايات الم.أ عبرها هيمنتها على العالم فهي تستمد أفكارها حتى النظرية الواقعية التي تضع القوة العسكرية في مقدمة مسلماتها فأثناء الحرب الباردة هيمن على الفكر الأمريكي الطابع الحربي الذي ورثته من تجربتها أثناء الحرب العالمية الثانية، استطاعت الو.م.أ محاصرة الاتحاد السوفياتي بإقامة تحالفات عسكرية لنتهكه بعد ذلك لينسحب من الساحة الدولية كقوة موازية ومنافسة لها، بعد إنهاء المعسكر الشرقي الشيوعي زال معه حلف وارسو وبه انفردت الو.م.أ بقيادة العالم دون معارض، فحلف "وارسو" زال وعليه ولم يعد هناك دافع لبقاء واستمرارية حلف الناتو باعتباره سابقا كانت مهامه مواجهة الخطر الشيوعي، ولكن سرعان ما أوجدت الو.م.أ مهام جديدة له وذلك بفرضها لعدو جديد والذي حصرته في دول الجنوب كمصدر تهديد وبه فلا بد من بقاء واستمرارية الحلف باعتبار أنه الأداة العسكرية المتأهبة لصد أي خطر.

تعتبر الو.م.أ الدولة الوحيدة القادرة على تسيير العالم والتحكم فيه من خلال خمسة مراكز قيادية عسكرية، وبالتالي فلديها أكثر من مليون جندي مسلح من نساء ورجال موزعين غير مناطق مختلفة من العالم.

وبالتالي نجد الو.م.أ الدولة الأكثر تمويلا للقوات العسكرية، فمثلا سنة 2010م بلغ الاتفاق الأمريكي العسكري أكثر من 2.8% ووصل 698 مليار دولار.

يعود الاهتمام الكبير للولايات المتحدة الأمريكية بالجانب العسكري لقناعتها الكاملة أنّ النصر السياسي والأمني لن يكون إلا بتحقيق النصر العسكري، تعتمد المؤسسة العسكرية

<sup>1</sup> - المرجع نفسه. ص48.

الأمريكية على قوّة الصناعة الهائلة للإقتصاد الأمريكية وذلك لضمان تفوق قواتها كمّا وكيفا، إذ تعمل على تخصيص 15% من إجمالي الناتج القومي لتمويل المؤسسات العسكرية. بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م جاء تأكيد البنتاغون على أنّ الو.م.أ تحتفظ بأكثر من 800 قاعدة عسكرية خارج أراضيها وبقي هذا الاعتراف مستثنيا للتي يحتفظ بها سرًا. تمثل الأحداث منعطفًا في الإستراتيجية الأمريكية إذ قامت بتبني إستراتيجية مكافحة الإرهاب، فاقتربت في ظلها وزارة الدفاع الأمريكي نشر قواتها عبر كولومبيا الفلبين والشرق الأوسط في إطار إعادة التركيز بإقامة قواعد عسكرية جديدة لتؤمن للجيش الأمريكي سهولة الحركة، وبه يتّضح لنا جليًا أنّ الو.م.أ إتّخذت من أحداث 11 سبتمبر ذريعة لتعميم إستراتيجيتها وفرض هيمنتها على العالم وفق إستراتيجية الإنتشار والاحتواء وتعتبر الآلية العسكرية لب سياستها<sup>1</sup>.

### 3- الوسائل الاقتصادية:

تعتبر من الآليات التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها لتحقيق هيمنتها على العالم.

بالرغم من الأزمات التي واجهت الإقتصاد الأمريكي في مرحلة السبعينات والثمانينيات، إلّا أنّها تمكنت من النهوض باقتصادياتها في إطار ما يسمى بالعملة والتي مكنتها مجددًا من وضع نفسها في مكانة راقية تسمح لها للإستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية ببرامج الحسابات وشبكة الاتّصالات. يعرف البروفسور مالكوم العملة على أنها عملية اجتماعية تختفي فيها الحدود الجغرافية وتدوب فيها حواجز الثقافة وتزداد فيها عملية الإندماج بين الشعوب تعتبر البعد الاقتصادي محور العملة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 48.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 51.

**العولمة الاقتصادية:** عملت الولايات المتحدة الأمريكية على عولمة اقتصادية والتي يظهر من خلالها زيادة الطابع التنافسي في الأسواق، وتجاوز حدود الدولة من خلال الأسواق وإقامته سوق عالمية واحدة، وللعولمة الاقتصادية مظاهر والتي تتمثل في:

- عولمة الإنتاج وجعله عابر للحدود في إطار ما يسمى بالتجارة الكونية.
- عولمة النشاط المالي: أي عولمة البنوك والضمانات الكونية ومنظمات الأعمال الكونية (المؤسسات والشركات متعددة الجنسيات والإدماج فيما بينها)<sup>1</sup>.
- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بتعدد نشاطاتها واستقلاليتها عن بعضها، فكل نشاط مستقل عن الآخر، وتعمل على تمويل عمليات البحث لجانب الدولة، وفي سنة 1996م تبين من خلال مجلة فورشن معظم شركات متعددة الجنسيات موجودة بالو.م.أ اليابان، فرنسا ألمانيا، أي ما يقارب 426 من 500.
- ينتقي في الشركات متعددة الجنسيات إنتمائها لجهة معينة ولكن يبقى التعريف باسمها أو بإنتاجها قائم، غالبا ما تتجاوز الشركات متعددة الجنسيات دورها الاقتصادي لتشمل المجال السياسي أبرز مثال على ذلك: ما قامت به شركة الو.م.أ I.T.T ومساهمتها في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "سلفادور البندي".
- وعامة نجد الو.م.أ سعت جاهدة لفرض هيمنتها وسيطرتها الاقتصادية على العالم من خلال:

- 1- استغلال المحاكاة والطابع الاستهلاكي، فالمحاكاة بين شعوب الو.م.أ ودول الجنوب تقليد وتبعية من قبل الدول الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية.
- 2- استعمال المؤسسات الدولية التي تهيمن عليها أمريكا باعتبارها المعول الأكبر لها على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

<sup>1</sup> - نصار الربيعي، مرجع سابق، ص 317.

3- إعتبار السوق الموقع المناسب للمنافسة وللكسب الفردي الأناني وأن يعمل السوق بعملية التصفية وإقصاء الطرف الضعيف منها. تقوم الولايات المتحدة الامريكية من خلال عولمة اقتصادها بنهب ثروات الجنوب بأقل تكلفة<sup>1</sup>.

باعتبار الهيمنة لا تكمن فقط في قوة الطرف المهيمن وبل في ضعف الطرف المهيمن عليه ايضاً نجد الولايات المتحدة الامريكية منصرف لذلك عن طريق محاولتها إستغلال ضعف دول الجنوب وإعجازها أكثر في إطار ما يسمى "المديونية" فإضعاف الطرف الآخر أسهل من البحث عن طرق تطوير الذات.

إنّ فالمديونية هي من بين الأساليب التي اتبعتها الو.م.أ لجعل دول العالم الثالث غير قادرة للنهوض باقتصادياتها وبالتالي جعلها تابعة لها باستمرار بإعترافها بالديون لضمان عدم خروج تلك الدول عن قبضتها وباعتبار الو.م.أ المسيطر على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإنها دائماً تقطع الطريق أمام الدول الجنوبية كلما حاولت التخلص من هذه الديون، وذلك عبر سعيها لإنهاكها عبر آليات: إعادة تمويل خدمات الدين، تأجيل الدفع. ومنه نستخلص أنّ الهيمنة الأمريكية على العالم لم تأتي من فراغ فإنهايار القطب المنافس لها فسمح الطريق أمام فرض هيمنتها على العالم وضعف الفواعل الدولية الأخرى زاد من تعزيز مكانتها دون إنهاكها، وبالتالي فالولايات الم.أ تستمد قوتها من تكامل الوسائل الاقتصادية، السياسية، الأمنية الاقتصادية والعسكرية المبنية على بنيته مؤسساتية وقوى تكنولوجية وتطور معرفي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 317.

<sup>2</sup> -- عزة مصطفى أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن إتجاه القضايا في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (1990-2003)، مرجع سابق الذكر، ص 51.

## المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط.

سنتناول في هذا المبحث مفهوم منطقة المتوسط وأهميتها الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم منطقة المتوسط.

يعتبر البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات، فقد أنشأت على ضفافه عدّة حضارات تاريخية والتي نجد منها: الحضارة الفرعونية، اليونانية، الرومانية، العربية الإسلامية. كما توالى عليها مختلف القوى الكبرى التي اعتمدت بالأساس على القوة البحرية مثل: إسبانيا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا وأخيراً القوى الكبرى، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية.

اشتق مصطلح المتوسط من كلمة "Mediterranéen séa" والتي تتكون بدورها من كلمتين "Medus" بمعنى المتوسط و" Terra" بمعنى الأرض، إذن فتسميته انبثقت من فكرة توسطة للأرض وذلك باعتبار أنه يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا وأوروبا<sup>1</sup>.  
يتسم حوض المتوسط بالتعدد والتنوع كتعدد اللغات العربية، الفرنسية، اليونانية، التركية، الإسبانية، العبرية، الإيطالية...

وإضافة لتعدد اللغات نجد تعدّد الديانات: الإسلام، المسيحية والتي تمثل الديانتان الرئيسيتان بالمنطقة، بالإضافة إلى الديانة اليهودية وغيرها من الديانات التي يدين بها عدد من سكان المتوسط، ونجد كذلك التعدد في الأصول: الأوروبي، الآسيوي، العربي<sup>2</sup> ولتقديم تعريف أشمل بمنطقة المتوسط يعتمد النطاق الجغرافي والاستراتيجي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية الرياض" مطابع جامعة الملك سعود، 1991، ص 01.

<sup>2</sup> - البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - محمد السيد سليم، العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية، الرياض: مطابع جماعة سعود، 1991، ص 01.

**1- النطاق الجغرافي للدولة المتوسطة:**

من خلال هذا المعيار فإنّ كلّ دولة لها ساحل أو منفذ على البحر تعتبر دولة متوسطة، وهذا المعيار هو معيار تقليدي يعتمد على معظم الدارسين الذين يهتمون بدراسة الدول المتوسطة.

فالبحر الأبيض المتوسط جغرافياً هو عبارة عن مساحة مائبة تتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، آسيا، وأوروبا، ويقع بين خطي طول 50° غرباً و36° شرقاً، وبين خطي عرض 46° شمالاً ويبلغ طوله شرق غرب من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق على امتداد 3540 كلم، أمّا عرضه فيمتد شمال جنوب من سواحل يوغوسلافيا إلى ليبيا على بعد 970 كلم<sup>2</sup>.

يتصل البحر الأبيض المتوسط من الجهة الغربية بالمحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، وفي الجهة الشمالية الشرقية يتّصل بالبحر الأسود عن طريقي البوسفور والدردينيل، وبينهما يوجد بحر مرمرة، ومن الجهة الجنوبية يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس<sup>1</sup>، وينقسم البحر الأبيض المتوسط لجزئين: جزء شرقي وآخر غربي. ويكون هذا الانقسام من خلال مرتفع سطح المياه بين الشاطئ الإفريقي وجزيرة صقلية.

**2- النطاق الإستراتيجي للدولة المتوسطة:**

المقصود به وجود مجموعة من العلاقات والأهداف المشتركة التي تجعل مجموعة من الدول ترتبط بالدول المتوسطة على المدى الطويل وتسعى لتقوية العلاقات معها ما يفضي بالضرورة لوجود ارتباطات تعاونية تجعل مجموعة من الدول غير متوسطة بالمعيار الجغرافي مرتبطة بدول حوض المتوسط.

<sup>1</sup> عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 139.

فالمعيار الاستراتيجي يقرب استحالة دمج الدول المتوسطية في مجموعة واحدة لكون أن الدول المتوسطية وهذا المعيار (الاستراتيجي) يتسع ويشق مع رؤيتها لمصالحها ومن خلال هذا المعيار نجد عدّة دولٍ اعتبرت متوسطةً "ولكن في حقيقة الأمر هي غير ذلك بالمعيار الجغرافي" ولكن يبقى أنّ موقعها قريب من الدول المتوسطية وتحد منها:<sup>1</sup>

- الأردن: جغرافيا هي دولة غير مرتبطة بحوض المتوسط، فليس لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط ولكنها دولة نشطة في مجال التعاون المتوسطي وترتبط بالدول المتوسطية سياسيا واقتصاديا.

- البرتغال: هي دولة أطلسية تشكل بالإضافة لإسبانية شبه جزيرة إيبيريا وجغرافيا البرتغال لا ترتبط بالدول المتوسطية، لكن حضورها في المتوسط في المجال التعاوني دائم باعتبارها عضو في الاتحاد الأوروبي وطرف في المبادرات الأورو متوسطية كمسار برشالونة 1995م حوار 5+5 في 1990م.

- دول الخليج العربي: جغرافيا هي بعيدة عن حدود الدول المتوسطية، ولكن بالنظر لإرتباطها الكبير بدول المنطقة اعتبرت قريبة منها وكذلك فدول الخليج العربي تحظى بعلاقات جدّ متميزة مع الدول العربية المتوسطية.

ومنه يمكن القول أن المعيار الإستراتيجي يستند لذكر نشاط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي، أمّا المعيار الجغرافي له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

### المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط.

نظراً لارتباط تعريف الجيوسياسية والسياسة الطبيعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، فإنه من الصعب تحديد تعريفه<sup>2</sup>، إن المتوسط يمثل جغرافيا مسطح مائي شاسع يشغل مساحة 2.512 مليون كلم<sup>2</sup>، وهو مرتبط بالعالم القديم الذي كان يرى فيه "ماكيندر" قارة

<sup>1</sup> إبراهيم شريف، أوروبا، دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية، 1960، ص 18.

<sup>2</sup> روبرتو أليبوني، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص"، ترجمة (سلوى حبيب)، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.188، 1994، ص 66.

واحدة، متصلة فيما بينها، وأطلق عليها تسمية "الجزيرة العالمية" لإطلاقها على المعطيات والبحار، ويعتبر البحر الأبيض المتوسط شبه مغلق يتصل بثلاث فتوحات: "Checl ponts" يتصل عبرها بالبحار والمسطحات المائية، وهي عن نقاط تحكم ذات أهمية إستراتيجية كبيرة. وتمثل هذه النقاط في: مضيق جبل طارق، الممرات المائية التركية الثلاث (البوسفور الدردنيل وبحر مرمرة) بالإضافة إلى قناة السويس. يمتد البحر الأبيض المتوسط جغرافياً من ساحل المغرب من جهة المحيط الأطلنطي غرباً إلى إيران شرقاً، وما أسيا الوسطى إلى القرن الإفريقي والساحل العربي الإفريقي والصحراء<sup>1</sup>.

وفي نظر علماء الجغرافيا الطبيعية فإن البحر الأبيض المتوسط "يمثل وحدة حقيقية" وكون الساحل الجنوبي فيه مكمل ومتكامل مع الساحل الشمالي، وعلي يعتبر هذا البحر بحيرة حقيقية متصلة فيما بينها لا يمكن فصلها<sup>2</sup>.

وأما حسب معادلة "ماكيندر" الشهيرة فإن "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم، ومن يحكم قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم" ومستقبل العالم حسب ماكيندر يتوقف على حفظ التوازن بين الأقاليم الساحلية.

أما الباحث العربي والدكتور جمال حمدان فيعتبر المنطقة والمسماة "بمنطقة الارتطام" أنها قادرة على تأكيد وجودها وفرض نفسها على التوازن العالمي بين قوى البحر والبر، وأن تخضع أحدهما أو كلاهما سيطرتها، ولكي يبقى هذا الدور غير مكتملا إلا إذا كانت الوحدة بين أجزائها، وقد تكون هذه الوحدة منبثة من الداخل مثلما هو الحال لدول شمال المتوسط، أو مفروضة من الخارج مثلما هو الحال في دول جنوب المتوسط<sup>3</sup>. وكانت المرة الأولى التي

<sup>1</sup> - إبراهيم الدسوقي، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ع.188، (1994)، ص 84.

<sup>2</sup> - د. حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والاستراتيجيات الكبرى: حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، قضايا عربية، بغداد: العدد 4، أبريل 1980م، ص 13.

<sup>3</sup> - جمال حمدان، "إستراتيجية الاستعمار والتحرر"، القاهرة: دار الهلال، أبريل 1967، ص 240.

سيطرت فيها هذه المنطقة في ظلّ الدولة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، تلك الدولة التي وضعت مركز القوة العالمية في قلب منطقة الارتطام على حساب القوى البرية والبحرية، والمحاولة الثانية ارتبطت بالدولة العثمانية كقطب من أقطاب القوة العالمية في العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أما المحاولة الثالثة فكانت بعد سقوط الدولة العثمانية التي ارتبطت بألمانيا لكنها فشلت، وبذلك تواجه كلّ من الاتّحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ولكن سرعان ما سقط الاتّحاد السوفياتي وزال نهائياً وعليه برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الساحة الدولية ولكن بعد ذلك ظهرت جهود أوروبية محاولة بسط نفوذها في حوض المتوسط بهدف موازنة التواجد الأمريكي في المنطقة<sup>1</sup>. وبناءً على هذا التّصور فإن حوض البحر الأبيض يعدّ بمثابة قلب العالم ومن يسيطر عليه يؤثر على مناطق الحوض<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: الأهمية الأمنية لحوض المتوسط.

باعتبار المتوسط ذو أهمية مركزية كبيرة فقد أصبحت قضية الأمن المتعلقة به قضية محورية تهم كل دول العالم دون استثناء. فأمن المنطقة يؤثر بالضرورة على أمن العالم وهذا ما يفسر الأهمية الكبيرة لهذه القضية عند رسم الإطار العام للمنظومة الأوروبيةمتوسطية الجديدة، ما يرجع بالدرجة الأولى لإدراك أن مفهوم الأمن في الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصوراً في البعد الداخلي فقط أي بمفهوم حماية الأفراد والمجتمع، أو الخارجي بمفهوم حماية الحدود، بل أصبح أكثر اتساعاً فشمّل المحيط الجيوسياسي للمجموعات الإقليمية والدولية. ما نتج عنه من تأثير متبادل بين الدول ما أنتج بدوره حالات من التوتر والاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة في المنطقة الجنوبية من الضفة، مما أحدث تأثيراً سلبياً على البلدان الأوروبية فعليه فقد أصبح البعد الأمني للعلاقات بين الشمال والجنوب

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 240.

<sup>2</sup> - محمد صبر عنتر، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط تحيد البحر المتوسط: إضافة للأمن العربي"، قضايا عربية، بغداد، ع.4، (1980)، ص 149.

يسطير على التوجهات الأوروبية تجاه دول الضفة الجنوبية. وأثناء الحديث على الأمن في المتوسط فإنه من الضروري التحدث عن القضايا والتحديات التي تواجهه والتي نحصرها فيما يلي:

### 1- الأزمة والنزاعات ذات الطبيعة الإقليمية:

فهناك عدّة قضايا مرتبطة بالنزاعات الإقليمية أو المحلية التي تهدد الأمن والاستقرار في المتوسط والتي نجد على رأسها:

1/أ- قضية الصراع العربي الإسرائيلي: هو أقدم صراع لا يزال مستمرا لعدم إيجاد حلول مرضية للطرفين وهذه المشكلة كانت ولا زالت تهدد أمن حوض البحر المتوسط والتي كانت بدايتها اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م، ووعده بلفور 02 نوفمبر 1917م، ثم إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948م، ما أدى لصراع طويل بين العرب وإسرائيل، والذي وصل لطريق مسدود لتمسك إسرائيل في سياستها وإصرارها على عدم التراجع في قراراتها ومواصلة عمليات العنف ضد الشعب الفلسطيني وتجاوز التزاماتها الدولية، ما أدى استمرار تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد يقول عمرو موسى المصري: «أنّ مشكلة الشرق الأوسط بتأثيراتها وتداعياتها تمس استقرار منطقة البحر المتوسط»، وأضاف متسائلا على ذلك: «كيف يمكن الحديث عن السلام والاستقرار بمنطقة المتوسط، في حين أن العملية السلمية تتعثر في كافة مساراتها»<sup>1</sup>.

تعتبر قضية السلام في الشرق الأوسط أولى القضايا التي يجب معالجتها وإيجاد حلّ لها في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فيه لأن استمرار الصراع عائق أمام تحقيق الأمن المتوسط. وعليه فيجب تكثيف التعاون والجهد الدوليين لتحقيق سلام عادل وشامل كشرط أساسي لخلق مناخ التناسق والتعاون مع دول حوض المتوسط ويتطلب ذلك تكثيف الجانب الأوروبي من تواجده إزاء هذه القضية والتي

<sup>1</sup> - Lucy Dumas, *Les lieux de la méditerranée: présentation géographique*, (Paris : Fondation pour les études de la défense nationale, 1992), P 21.

تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية مع ضرورة العمل في صف واحد لإزالة العقبات التي تواجه التسوية الشاملة والنهائية لمشكلة الشرق الأوسط، فعدم استرجاع الأراضي العربية المحتلة من طرف إسرائيل يقف عائقاً أمام منطقة البحر المتوسط لتحقيق الأمن والاستقرار فيه<sup>1</sup>.

**1/ب القضية القبرصية بين تركيا واليونان:** كان الصراع حول المياه الإقليمية في بحر إيجا (Egée) وعلى جزر يونانية تقترب من السواحل التركية، تعود الجذور التاريخية بهذا النزاع لحوالي خمسة قرون، وذلك بداية من دخول الجزيرة في ظلّ الملكية العثمانية، ومنذ آنذاك بدأت التعقيدات في العلاقات التركية اليونانية، يبدأ التاريخ الحديث للجزيرة من 1878م وهو تاريخ توقيع أنقرة ولندن لإتفاقية تتول ملكية الجزيرة البريطانية، كمكافئة على حماية هذه الأخيرة (بريطانيا) للحدود التركية من الزحف الروسي، في حين يرى القبارصة في ذلك فك من القيود العثمانية<sup>2</sup>، وفي سنة 1974م تجزأت اليونان لنصفين (جمهورية اليونان في الجنوب، والقسم ليوناني التابع لتركيا في الشمال) ووجهت أطراف الخلاف نداءً لمجلس الأمن الدولي للتدخل في حلّ الخلاف القائم بينهما وذلك عن طريق المفاوضات واعتماد الدبلوماسية والوساطة، وامتدت المحاولات الدولية لحل الخلاف لغاية سنة 1981م، أين أسفر أطراف الخلاف على إعطائه طابع تقني وبذلك تجدد النزاع بينهما، بالعلم أن اليونان إنضمت رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981م<sup>3</sup>، في حين رفضت أنقرة اعتبار حلّ القضية القبرصية وخلافاتها الحدودية مع اليونان ضمن المعايير الأساسية لانضمامها إلى

<sup>1</sup> - طه المجذوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسية الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع.124، (أفريل 1996)، ص ص 89 - 99.

<sup>2</sup> - طالب محمد علي، قبرص 22 عاما من المبادرات والجولات الدبلوماسية العقيمة؟ معلومات دولية، ع.43، دمشق: مركز المعلومات القومي، (تشرين الأول، 1996)، ص 37.

<sup>3</sup> - طه المجذوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مرجع سابق، ص 100.

الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، ورغم الجهود المبذولة برعاية الأمم المتحدة للتواصل لتسوية عادلة للمشكلة القبرصية إلا أنها تصل في نهاية المطاف لطريق مسدودة<sup>2</sup>.

**1/ج قضية الصحراء الغربية:** أحدث صراع عجزت كل الجهود والمنظمات الدولية والإقليمية على حلها من بين هذه المنظمات نجد: الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، ثم بعدها الاتحاد الأفريقي وكذلك جهود منظمة الأمم المتحدة التي بعثت أمثاتها العامين ومبعوثيها إلى المنطقة مرارًا وتكرارًا من دون جدوى، إلا أن كل تقارير المبعوثين أفضت بتصريحات هادفة لإبراز مدى أهمية وضرة وضع مشروع أممي لإجراء استفتاء شعبي لتقرير مصير المنطقة والشعب الصحراوي بغية إيجاد حل لآخر حالة تصفية الاستعمار في القرن الواحد والعشرين، رغم محاولة الحكومة المغربية التملص من التزاماتها الدولية عن طريق وضعها لمشروع الحكم الذاتي الذي يرفضه الطرف الصحراوي معتبرًا إياه تلاعب مغربي ورغم المفاوضات المغربية- الصحراوية المتكررة إلا أنها لم تصل لنتيجة مرضية للطرفين وبالأخص الطرف الصحراوي، وعليه فعدم قدرة الوصول لحل يرضي الطرفين جعل من القضية مشكلة عويصة مهددة لأمن واستقرار المنطقة ومعيقة لجهود التكامل المغاربي لما خلقته القضية من توتر في العلاقات الجزائرية المغربية<sup>3</sup>.

**1/د. قضية الأزمة اللبنانية:** تحتل لبنان موقعًا جغرافيًا هامًا في الشرق الأوسط، ويعتبر مجتمع فتي باعتبارها يعادل نسبة 3/1 من سكانه دون 15 سنة (2006م).

يطل غرب لبنان على البحر الأبيض المتوسط والغرب عامة، أما شرقيه فيقابل سوريا 60% من اللبنانيين مسلمون و30% منهم مسيحيون، ما أدى لمناوشات عدّة بين الطائفتين وفي سنة 1841م تم تقسيم لبنان ولأول مرة على أساس ديني، المسيحيون اتخذوا الجهة الشمالية

<sup>1</sup> - لهيب عبد الخالق: بين انهيارين (الإستراتيجية الأمريكية الجديدة)، ط2، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص 195.

<sup>2</sup> - طالب محمد علي، مرجع سابق.

<sup>3</sup> - ميشال فوشية، الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي، أشغال محاضرات 18 و 29 سبتمبر 1999م، مجلة انتقالية واستشفاف، الجزء الأول، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001، ص 38.

والمسلمون اتخذوا الجهة الجنوبية، وفي سنة 1920 منحت عصبة الأمم المتّحدة عهدة لفرنسا لإدارة الشؤون اللبنانية، إلا أنّ الأمر لم يبقى قام على حالته هذه بل تغير مع مطالبه الوطنيين سنة 1941م، باستقلال لبنان وتأسيس دولة لبنان سنة 1947م، ولكن لم تلبث إلاّ وعادت أزمة لبنان إلى الواجهة سنة 1975م، وذلك باشتعال نيران الحرب مجدداً بين المسيحيين والمسلمين والتي لم تنتهي إلاّ في بداية الثمانينات، وفي سنة 1978م زادت الأمور سوءاً، فقد قامت إسرائيل بالزحف على لبنان وارتكبت فيها أبشع الجرائم، ما استجوب تدخل القوات الأممية لعلها تسترجع الأمن، حيث قام بوضع البلاد تحت الوصاية السورية<sup>1</sup> ولكن سرعان ما لبثت المحاولة بالفشل، فقد عادت الأزمة مجدداً سنة 2006م عند مقتل رفيق الحريري، الأمر الذي أدى لاستعجال القوات السورية بمغادرة المنطقة، بالإضافة لتدخل إسرائيل لمواجهة حزب الله، ما زاد الأمور تعقيداً وأدى لتطور الأزمة اللبنانية من أزمة ذات جذور المطالبة بالإنقسام العقائدي إلى أزمة ذات طبيعة جديدة، ولقد توصلت الأطراف اللبنانية لوافق شهر ماي من سنة 2008م، وأطلق عليها إتّفاق الدوحة بحيث خفف هذا الإتّفاق من حدّة الأزمة وتوّصل لتحقيق نوع من الاستقرار النسبي للأوضاع لكن دون التوصل لحلّ نهائي.

**1/ هـ مشكلة الأقليات:** اعتبرت مشكلة الأقليات من المشاكل المهددة لأمن منطقة حوض المتوسط، والتي نجدها بالخصوص في كلّ من: العراق، إيران وتركيا وهي متعلقة بالأكراد فهذه الدوّال الثلاث لا تعترف في دساتيرها بأحقية الأكراد في تأسيس مجتمع سياسي مستقل عنها، إذ لجأت هذه الأخيرة لإنشاء أحزاب سرّية متطرفة تعبر بواسطتها عن مطالبها ولو باللجوء لأعمال إرهابية، مثل التي لجأ إليها الشعب الكردستاني، والذي اعترف أنّ لجوءه يمثل هذه الأعمال هو بمثابة ردّة فعل على الحكومة التركية التي ترفض الاستجابة لمطالبه، وأمّا في العراق فقد عبر الأكراد في الشمال بطلاقة عن رفضهم التعايش مع النّظام

<sup>1</sup> - Lucy Dumas, *Les lieux de méditerranée : présentation géographique*, (Paris : Fondation pour les études de la défense nationale, 1992), P 20.

العراقي وطالبوه من خلال الحرب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بالحكم الذاتي ومطالبتهم بحقوقهم القانونية والسياسية كالحقوق المشاركة في القرار السياسي وأما ما يخص الأكراد في إيران فتحقيق مطالبهم جدّ صعب لكون النظام الإيراني وضع كلّ الأطراف على أراضيها تحت المراقبة ورفض نهائياً فتح المجال للتعبير عن المطالب التاريخية باستثناء تسامحها في إنشاء بعض الأحزاب والمدارس الخاصة بهم<sup>1</sup>.

**1/و المشاكل المتعلقة بالمياه:** وأبرز مثال على ذلك إشكالية تقسيم مياه نهر الفرات بين كلّ من إسرائيل، الأردن، تركيا، سوريا والعراق، والذي أصبح أكثر تأزماً بعد شروع إسرائيل في بناء قناة بالضفة الغربية بامتداد 45 ميلاً، منها 20 ميلاً في أنفاق تحت الأرض والتي تصل بين حوض البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت<sup>2</sup>، ومن المشاكل المستعصية التي تبقى عالقة في حوض البحر الأبيض المتوسط عمومًا وشرقه خصوصًا إيجاد حلّ لأزمة المياه، خاصّة الصالحة منها للشرب علما أن الطلب على المياه سيتزايد مستقبلاً<sup>3</sup>، وعليه يتوقع البنك العالمي في تقريره عام 1996م، أن يعاني 40% من نقص حاد للمياه بحلول عام 2025<sup>4</sup>. ممّا يفسر بناء أكثر من 500 سدّ كبير في منطقة المتوسط خلال القرن الماضي مما يحقق مساحة تقدر حوالي 230 كلم<sup>2</sup> لتخزين المياه، بالإضافة للعمل على استغلال المياه الجوفية الموجودة بالمناطق الصحراوية، وإلى جانب كلّ هذه المحاولات التي تتحكم فيها التضاريس، نجد جهود أخرى مرتبطة أكثر بالجانب الاقتصادي والمجال الطاقوي مثل:

<sup>1</sup> - Lucy Dumas, **Les lieux de méditerranée : présentation géographique**, (Paris : Fondation pour les études de la défense nationale, 1992), P 21.

<sup>2</sup> - د. مظلوم جمال، "أزمة المياه في إسرائيل وأبعدها"، القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، 1990، ص 15.

<sup>3</sup> - Philippe Dugot, **Quelles solutions pour la crise de l'eau autour de la méditerranée ?** Confluences méditerranéen, n°58, (L'Armathan, Paris, été 2006), P 153.

<sup>4</sup> - عميور. ب والجواني. ز، "أزمة المياه في الوطني العربي... بين الواقع والطموح"، الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع.447، (أكتوبر 2000م)، ص 18.

تجارب تحلية المياه، ولكن يبقى الحلّ الأمثل محصوراً بين التوعية والتحسيس وإبراز مدى أهمية الاستغلال الأمثل والعاقل لهذه المادة الحيوية والجد إستراتيجية<sup>1</sup>

**1/ ز خطر الإرهاب بمنطقة المتوسط:** سعيّ كذلك بالقاعدة الخلفية للإرهاب المتوسطي، وهو من أبرز العوامل المهدّدة للأمن والاستقرار الإقليمي، في بداية الثمانينات كانت الدّول الأوروبية تتهم عدّة دّول متوسطة وبالخصوص دّول الصّفة الجنوبية والتي نجد منها: ليبيا، سوريا بدعم ومساندة الجماعات الإرهابية مادياً (التمويل) ومعنوياً، وكذا التسبب في عدّة عمليات إرهابية مثل: قرصنة الباخرة "أشيبيل لورو"، وكذا إسقاط الطّائرة بانام الأمريكية (دي سي 10)<sup>2</sup>.

## 2- تمركز الأساطيل البحرية في المتوسط:

يعتبر تمركز الأساطيل البحرية بحوض المتوسط من القضايا التي تبرز الأهمية الكبيرة له من جهة أخرى فهي تؤثر على أمنها لإرتباطها المباشر بالقوى الكبرى. وتتلخص أهم الأساطيل الموجودة بالمنطقة فيما يلي:

**1/ تركيا:** أدلت تركيا إهتماماً كبيراً بتطوير قوتها البحرية بقدرات وخبرات محلّية لدى بحريتها 149 قطعة من مختلف الأصناف بينها و 12 غواصة و 16 فرقاطة، ما يضعها في المرتبة الرّابعة على مستوى حوض المتوسط، أخذاً بالإعتبار إحتلالها المرتبة 11 من حيث القوّة العسكريّة الإجمالية عالمياً<sup>3</sup>.

**2/ مصر:** قامت بتطوير قواتها البحرية بمنطقة حوض المتوسط وبالتالي قامت بشراء أربع غواصات ألمانية عملاقة، لتضع جزءاً منها في مياه المتوسط، وهي واحدة من أحدث وأقوى غواصات الديزل على مستوى العالم من إنتاج شركة "تيسين كروب" الألمانية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - Philippe Dugot, Op.cit, P P 157- 158.

<sup>2</sup> - د. مظلوم جمال، مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> - أقوى خمسة أساطيل بحوض المتوسط على الرّابط: <https://m.arabia21.com>

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

إحتلت المرتبة التاسعة عالمياً من خلال القوّة العسكرية، لديها 316 قطعة بحرية بينها ثمانى (08) غواصات وحاملتا مروحيات وسبع فرقاطات بحسب موقع "غلويل فاير باور"<sup>1</sup>.

**3- إسرائيل:** كان إكتشاف الغاز في البحر المتوسط لحظة مفصلية ونقطة تحول بالنسبة لإسرائيل، وأصبحت ترى العالم من منظور مختلف وتسعى لربط كامل الإحتياجات وتصديرها بالمنطقة.

إختلفت إسرائيل ولبنان حول حدودهما المائية، كما أنّ إسرائيل لم توقع على معاهدة الأمم المتّحدة لقانون البحار، وتعتبر أنّ هناك أجزاءً منه تقع ضمن المنطقة الإقتصادية الخالصة التي رسمتها لبنان.

رفضت لبنان رفضاً قاطعاً هذه المزاعم، كما أنّها رفضت إتفاق الترسيم الذي تمّ بين قبرص وإسرائيل واعتبرته غير قانوني، ولأنّ لحزب الله وجوداً قوياً في الجنوب اللبناني فيعتبر التهديد الأكبر الذي تواجهه إسرائيل هناك خاصية وأنه هدد بضرب منصات إستخراج الغاز الإسرائيلية بشكل صريح. ولذلك عملت الحكومة الإسرائيلية على تعزيز القدرات العسكرية لبحريتها، وتعاقدت لشراء ثلاث غواصات من الولايات المتّحدة، كما عملت على تطوير قدراتها الصاروخية البحرية، بالإضافة لإستيراد أربع سفن بحرية، لضمان أقصى حماية ممكنة للطاقة بالمتوسط<sup>2</sup>.

#### 4/ روسيا، أمريكا:

- روسيا: بعد تنبه روسيا لسعي البلدان الأوروبية للحدّ من إعتمادها الكبير على مصادر الطاقة الروسية، وتوجيه أنظارهم للشرق الأوسط، قررت (روسيا) إستدراك الأمر فوراً.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - عسكرة البحر المتوسط... على الرابط: <https://www.aljazeera.net>politics>

فقد حازت روسيا على حقوق تنقيب النفط والغاز في برّ وبحر سوريا، وعززت ذلك باستئجارها لقاعدة طرطوس البحريّة لمدّة تسعة وأربعون (49) سنة، وكثفت من وجودها العسكري فيها، كما يوجد جزء من أسطولها البحري فيها<sup>1</sup>.

- **أمريكا:** بعد نهاية الحرب الباردة لم تسحب الولايات المتّحدة الأمريكية، فأوجدت مهام أمنية جديدة للأسطول السادس الذي يضمن توأدها بالمنطقة لكونه الذرع الحامي لمصالحها بها<sup>2</sup>.

- يتكوّن الأسطول السادس من operational control يصل إلى 40 سفينة و175 طائرة و2100 شخص<sup>3</sup>.

بالرغم من إختلاف الأهداف المعلنة من طرف القوى المذكورة أعلاه إلا أنّ غايتها واحدة ألاّ وهي السيطرة على حوض المتوسط وإستغلال ثرواته ومنه فهذا هو سبب تكثيف تمركز أساطيلها بها.

### 3- الأمن البيئي في منطقة المتوسط:

إنّ الأمن البيئي في حوض منطقة المتوسط من القضايا الهامة والحيوية، بالرغم من عدم ارتباطه المباشر بالمفهوم السياسي للأمن، إلاّ أنه يعتبر ذو أهمية عالية بالنسبة للأفراد والشعوب المقيمة على ضفاف حوض المتوسط، بالإضافة للأجيال القادمة. وكما يعتبر حوض المتوسط شه بحيرة وهو كذلك بحرا شبه مغلق، جغرافيا لا يمتلك سوى ثلاث فتوحات يتصل عبرها بالبحار والمسطحات المائية الأخرى، ما يجعل من عملية تحديد المياه فيها عملية صعبة، ومن جهة أخرى فهو معرض لحالات من التلوث الحاد ما يستوجب ضرورة

<sup>1</sup> - عسكرة البحر المتوسط على الرابط: <https://www.aljazeera.net >politics>

<sup>2</sup> - نفس المرجع.

<sup>3</sup> - الأسطول السادس الأمريكي على الرابط: <https://strings fixer.com.inited.state>

إعطاء أهمية بالغة للإعتناء بقضايا التلوث والبيئة من طرف جميع الدول خاصة لساحلية منها<sup>1</sup>.

فلا يجب أن يبقى البحر الأبيض المتوسط مجرد ممرات تجارية أو منطقة عسكرية، فالأمر أكبر بكثير من ذلك باعتباره حلقة ربط حيوية ومعبراً هاماً وأساسياً يربط مختلف أجزاء العالم القديم.

رغم قيام منظمات إقليمية عدة مهتمة بالبيئة والتي تسعى لحماية المحيط المتوسطي إلا أن المهمة ليست سهلة لطبيعة التواجد العسكري الهائل وكثافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية المرتبطة بسواحل المنطقة.

وعليه يجب أن تحظى هذه المنطقة بالعناية والإهتمام أكثر خاصة عن طريق تكثيف جهود التعاون بغرض الحد من التلوث<sup>2</sup>.

### المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط.

يعتبر حوض المتوسط فضاء إقتصادي بامتياز، فعبر التاريخ شكلت الحركة التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي والمحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة ومع باقي مناطق العالم.

وتساهم كذلك هذه المنطقة بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي العالمي ما دفع بالقوى الكبرى للتسابق نحو السيطرة عليها وعلى ثرواتها وجعلها منطقة النفوذ لها، مما يضمن لها مصالحها الاقتصادية واستمراريتها. فمنطقة حوض الأبيض المتوسط تبرز أهميتها الاقتصادية من كونها معبراً تجارياً أساسياً، وغيرها تنقل السفن التجارية نحو الأسواق العالمية، وبالتالي فهي تسهل من عمليات التصدير والاستيراد وتصريف البضائع. وهذه الأهمية الاقتصادية اكتسبها حوض البحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - طه المجذوب، المرجع نفسه، ص 100.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 100.

<sup>3</sup> - د. محمود مرسي، "دراسات الجغرافيا السياسية"، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 453.

بعد حفر قناة السويس عام 1869 قامت بربط القوى الأوروبية العظمى بمستعمراتها الجديدة، وبعد اكتشاف النفط في المنطقة في النصف الثاني من القرن 19م خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي نجد فيها 2/3 من احتياطات العالم من النفط، قامت القوى الكبرى بنقل شركات التنقيب على النفط إلى المنطقة، مما زاد من الحركة للسفن لنقل النفط نحو الأسواق الأمريكية والأوروبية.

وعليه تمركزت أكبر الشركات العالمية للنفط في حوض البحر الأبيض المتوسط مثل: شال وموبيل Shell et Mobil<sup>1</sup>.

ويعتبر البحر الأبيض المتوسط الطريق البحري الأقصر والأسهل للنقل والتنقل بين الشرق والغرب، فهو يعتبر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط شرقا والدول المستوردة له غربا، بحيث ينتقل يوميا ما يقارب حوالي 4 مليون طن، كما تم به يوميا حوالي 2500 سفينة تجارية، وحوالي 500 سفينة صيد، إضافة إلى الحركة الكثيفة بين ضفتين الشمالية والجنوبية.

<sup>1</sup> - Mohamed Boukhobza, Guerre de golf : enjeux stratégie, et conséquence a long terme », Projective et stratégie, (Alger : institut national d'étude de stratégie globale, n°1, 1991), P P 83, 85.

## خلاصة الفصل:

نستخلص مما تطرقنا إليه في هذا الفصل أنّ مفهوم الأمن متغير وغير ثابت وبالتالي فهو مثله مثل المفاهيم الأخرى في العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين الدارسين والمحللين حول معناها، سيطرت تصورات المنظور الواقعي التقليدية على مفهوم الأمن لوقت طويل وحصرته في الجانب العسكري، ما جعل منه مفهوماً ضيقاً، ولكن سرعان ما أبدت عجزها على مواكبة التطورات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما دفع بالمحللين والدارسين لمراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم التقليدي الضيق، إلى المفهوم الحديث الواسع، والذي يشمل كل من الأبعاد: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية بالإضافة للبعد العسكري ويرجع الفضل الكبير في ذلك لإسهامات مدرسة "كوبنهاغن" لدراسات السلام "Copenhagen Peace Reseach Institution" والتي كان من أبرز ممثليها باري بوزان "Barry Buzan" وبالتالي فهو صاحب هذا الطرح، ومن إسهامات مدرسة "كوبنهاغن" نجد مفهوم "الأمننة" "sécurisation" أي إضفاء الطابع الأمني، وترمي لتجاوز كل الصعوبات التي تواجه مفهوم الأمن أثناء تطبيقه.

وباعتبار المفهوم متغير، لا يزال لحدّ الآن يثير الجدل حوله في حقل الدراسات الأمنية خاصّة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

بالرغم من تعدّد معانٍ "الهيمنة" واختلافها باختلاف المجالات التي تتركّس في ظلّها إلا أنّ مدلولها يركّز على التسلط والخضوع.

يعتبر الفضاء المتوسطي محطّ اهتمام القوى الكبرى والفاعلة في العلاقات الدولية وذلك نظراً لأهميته الإستراتيجية، الأمنية والاقتصادية.

## الفصل الثاني

المقاربات الأمنية بحوض المتوسط  
في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

أدت نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفياتي لإنخراط النظام القائم في ترتيبات أمنية جديدة في الفضاء المتوسطي، بحيث سعت أوروبا جاهدة لإيجاد دور إقليمي لها بالمنطقة، وجعلها منطقة سلام واستقرار دائمة وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المتوسط، وفي الجهة المقابلة نجد الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بدورها لتبني مقاربة متعددة لأشكال التعاون، والتي تهدف من خلالها لترسيخ وجودها في المتوسط، وساعية للإنفراد بدور الإشراف على أمن هذه المنطقة وعليه أخذ الأوروبيين والولايات المتحدة الأمريكية يطرحون خططا أمنية خاصة بالمنطقة.

وفي ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة التي عرفها حوض المتوسط (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية...) لم يبقى للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية سوى العمل في التعاون الأمني في إطار حلف الشمال الأطلسي الذي اعتبر كذراع لتنفيذ سياسات هذه القوى خاصة الأمنية، وعليه أصبح الأمن المتوسطي من أولويات الحلف بعد الحرب الباردة، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وإعلان الحرب على الإرهاب بحيث أصبح الحلف أكثر قربا من المتوسط وذلك من خلال تبنيه مقاربة أمنية جديدة في المنطقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وهيبه تيباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، والعلاقات الدولية، مرجع سابق ص 63.

## المبحث الأول: المقاربات الأمنية بحوض المتوسط.

سنتطرق من خلال هذا المبحث للمقاربات الأمنية التي ظهرت بحوض المتوسط والتي تستند نظرياً على التحوّل الذي عرفه مفهوم الأمن.

### المطلب الأول: المقاربة العربية للأمن في المتوسط.

تتحدد المنظومة العربية من موريتانيا غرباً إلى الخليج شرقاً، وتشترك في مجموعة من المقومات منها اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والدينية والاقتصادية<sup>1</sup>.

ظهرت هذه المنظومة بعد الحرب العالمية الثانية في شكلها الإقليمي والمؤسساتي من خلال منظمة الجامعة العربية، وفي شكلها الفكري من خلال مشروع الوحدة العربية والقومية العربية، مشكلة واحدة سياسية ما بين الدول العربية مبنية على أساس التكتل من أجل بناء توجه أمني لتصدي التهديدات القومية التي تواجهها مجموع الدول العربية والمتمثلة في الهيمنة الأجنبية عليها خاصة إسرائيل.

يعتبر حوض المتوسط الفضاء الأنسب للاختبار النظري والمقاربات الأمنية للدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهذه المقاربات تتنافس لتكون المدخل التحليلي للنظام المتوسطي لفترة ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار هذه المنافسة إكتفى الطرف العربي بتبني المقاربات والنظريات والمفاهيم، وعلى أساس الأمن المتوسطي، فإن الأمن العربي يستلزم الحديث عنه بصيغة الجمع، وهذا لا يعني فقط غياب منظومة عربية أمنية، بل التباين أيضاً يصل لحد التعارض في مدركات التهديد الأمني للدول العربية، فعمّ جوّ من الاستقرار وأصبحت العلاقات البيئية تحكمها توترات، غياب الثقة والشك

<sup>1</sup> - جميل مطر على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980،

وفي النوايا، وهذا ما أعطى صورة للمشهد السياسي العربي مطابقاً للفوضى الهوبزية، بينما كانت العلاقة مع القوى الأجنبية تعاونية<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط.

طرأت تحولات على الجانب الأمني بالمتوسط منذ أقلّ من عقد من الزمن، بحيث تحرك الإقليم من خطاب التهديدات والارتياح المتبادل إلى الحوار الأمني التعاوني<sup>2</sup>. عند الحديث عن المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط، فإنه لا بدّ أولاً أن نشير للدوائر الجيوسياسية للأمن الأوروبي، وتعتبر هذه الأخيرة متعددة وتتمركز وسط فضاء واسع حيث العبور والاتصال وهي مفتوحة على كلّ الفضاءات: الفضاء الأطلسي المتوسطي، بحر البلطيق والبحر الأسود.

باعتبار الفضاء المتوسطي الأنسب لأوروبا لتطبيق سياساتها الأمنية به فهو يعتبر أهم الدوائر الأمنية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، بعد نهاية الحرب الباردة زاد الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط بحيث كان تركيزه على الدوائر الأمنية المتوسطية.

تقسم الاتحاد الأوروبي المنطقة المتوسطية إلى ثلاث مناطق فرعية<sup>3</sup>:

**الأولى:** منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط وتضمّ كلّ من: تركيا، مالطا (قبل انضمامها للاتحاد الأوروبي)، وقبرص ويوغوسلافيا سابقاً، ويهدف الاتحاد الأوروبي من وراء إقامته العلاقات مع هذه الدول لتهيئها للانضمام للعضوية للاتحاد الأوروبي، وبالفعل وصلت لمبتغاها إذ انضمت كلّ من قبرص ومالطا سنة 2001م في حين تبقى تركيا دولة مرشحة للانضمام.

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 159، ربيع 2000، ص 73-75.

<sup>2</sup> جويده حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية وهوية إستراتيجية في المتوسط: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والدراسات المغاربية والمتوسط في التعاون والأمن، جامعة لحاج لخضر، باتنة، 2010/2011، ص 65.

<sup>3</sup> بشار خضر، في: ميشال كابروت، أوروبا في مواجهة الجنوب، ترجمة: أديب نعمة، بيروت: دار الفارابي، 1992.

**الثانية:** خصّها في منطقة الغرب العربي وتضمّ كلّ من الجزائر، المغرب، تونس.

**الثالثة:** تتمثل في منطقة المشرق وتضمّ كلّ من: سوريا، لبنان، مصر، الأردن والسلطة الفلسطينية في بعض الأحيان إسرائيل<sup>1</sup>، ودائماً وفق التقسيم الأوروبي للتعامل مع منطقة حوض المتوسط نجد يقسم المنطقة الثالثة (منطقة المشرق) إلى إقليمين: إقليم شرقي ويضم دول المشرق المتوسطية، وإقليم غربي ويضمّ دول المغرب العربي، ولكلّ إقليم إستراتيجيته وأجندته السياسية الاقتصادية، الأمنية في توجهات الاتحاد الأوروبي يعرف الإقليمين (الشرقي والغربي) بدول حوض المتوسط بعلاقات شمّال - جنوب، للاتحاد الأوروبي نظريتين حول المتوسط<sup>2</sup>.

**الأولى:** أمنية محضة، إذ تعتبر المتوسط حداً للاتحاد الأوروبي وعليه فيجب على الاتحاد حمايته لضمان أمن واستقرار أوروبا، وهذا ما تمثله: "مقاربة الضفة الجنوبية للمتوسط".

**الثانية:** اقتصادية، إذ تعتبر المتوسط فضاءً جديداً للتعاون بإقامة علاقات متميزة في إطار سياسة واسعة تتضمن كلّ المناطق المحاذية للاتحاد الأوروبي من المغرب لروسيا.

ولكي نتوصل لنظرة واضحة حول المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط يجب علينا التطرق لمسار العلاقات الأورومتوسطية على اعتبار العلاقات المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية.

قامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية على أساس تحقيق المصالح الاقتصادية، فمنذ سنة 1969م كانت العلاقات بين دول المتوسط باستثناء إسرائيل تكتسي الطابع الاقتصادي القائم على العلاقات المالية والتجارية، فانطلقت مع اتفاقيات التعاون والشراكة مع دول المغرب العربي سنة 1996م، ثمّ توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة سنة 1972 لتتضمّن كلّ الدول المجاورة للبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى الأردن، وكان

<sup>1</sup> - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 73.

<sup>2</sup> - Romano Prodi, *Discours sur la méditerranée*, Louvain 26 Novembre 2002, *Revue document d'actualité internationale*, N° 12, 15 Janvier 2003, PP 72 , 75.

التركيز في السياسة المتوسطية الشاملة على الجانب التجاري والذي يخص التعاون المالي والتقني إلى جانب التفضيلات التجارية وتنقل البضائع.

لم تعد سياسة الجماعة الأوروبية تجاه المتوسط في إطار معاهدة روما عام 1958\* تمثل الإطار الملائم لمسايرة التحولات التي طرأت على البناء الأوروبي وهذا بسبب (جوهرها الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص)، وهذا ما دفع بالجماعة الأوروبية لتبني سياسة متوسطة متجددة لتطوير دورها الخارجي ابتداءً من سنة 1990م وفي سنة 1995م أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية.

بعد الحرب الباردة والأحداث التي تلتها أجبرت أوروبا على مراجعة سياستها اتجاه المتوسط وتتمثل هذه الأحداث في: <sup>1</sup> حرب الخليج 1990-1991م وانعكاساتها، لأزميتين الجزائرية واليوغوسلافية وأثارها على المنطقة المتوسطية (1992-1993)، التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية 1993م.

وبعد كل هذه الأحداث تحولت الأنظار من أوروبا الشرقية إلى حوض المتوسط الذي عاد بقوة للواجهة.

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بإنهيار المعسكر الشرقي الشيوعي بزعمامة الاتحاد السوفياتي نمط جديد من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و"التهديد" فقبل نهاية الحرب الباردة كان التهديد الشيوعي عسكرياً بالدرجة الأولى، وبعد زوال الخطر الشيوعي أصبح التهديد الجديد شاملاً ومركباً، وعليه أصبحت المقاربة الجديدة للأمن الأوروبي مرتكزة على تحديد نوع التهديد القادم من الضفة الجنوبية.

حسب وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية (2003م) يمكن تحديد هذه التهديدات فيما يلي: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفشل

\* - معاهدة روما 1958م: حددت علاقة دول المجموعة الأوروبية مع جوارها الجغرافي في إطار السياسة المتوسطية الجزئية ثم الشاملة.

<sup>1</sup> - Bechara Khader, *L'Europe et la méditerranée (géopolitique de la proximité)*, Paris 1997, PP 255-256.

الدولة، وتعتبر هذه التهديدات الأمنية الجديدة عابرة للحدود، لذا أصبحت محطّ الاهتمامات الأمنية الأوروبية. وعليه فالمقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط تغيرت أولوياتها بتغير التهديد فسابقا (أثناء الحرب الباردة) كانت المقاربة تركز على الأمن الصلب، أي العمل العسكري والمواجهة العسكرية، وفي هذا الصدد نجد في وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للسياسة الخارجية "خفير سولانا" وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في ديسمبر 2003م «إنّ مفهومنا التقليدي للدّفاع الذاتي، كان يقوم على أساس تهديد العدو»<sup>1</sup>.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي وتغير مصدر التهديد بالنسبة للأوروبيين فأصبح الجنوب مصدر الخطر والتهديد، ومع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة تبني الاتحاد الأوروبي مقاربة أوسع إذ تعدت النظرة التقليدية للأمن، وعليه أصبح التركيز على الأمن اللين والذي يتمثل في التهديدات الغير المباشرة: كالهجرة السرية المخدرات والجريمة المنظمة....، وإحتواء هذه التهديدات تبني الاتحاد الأوروبي إستراتيجية متعددة العناصر وساهم في مبادرات تعاون وشراكة في جميع الميادين، أي أنه قام بالمزج بين الأمن اللين والأمن الصلب وذلك بوضع استراتيجيات أمن متعدد العناصر كلّ مجالات العمال الخارجي، مناورات دبلوماسية، مساعدة اقتصادية عمل عسكري إن إقتضى الأمر ذلك<sup>2</sup>.

أدتّ التغيرات التي طرأت على بيئة النظام الدوّلي بعد الحرب الباردة لتوجه أوروبا نحو اتّخاذ أشكال جديدة للتعاون الإقليمي والذي تتضمن حوارات أمنية وشراكة متعددة وثنائية الأطراف مع جيرانها المتوسطيين وذلك بالانتقال عن السياسة الشاملة إلى السياسة المتوسطة الجديدة والتي تعرف كذلك بالشراكة الأورومتوسطية والتي تعتبر نقطة انتقال أوروبي نحو الاهتمامات الأمنية لصياغة مقاربة أمنية في المتوسط تستجيب للتحديات

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup> - غيدو لينزي، "أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية-الأوروبية"، من عمال الملتقى الدولي الخامس حول "العلاقات العربية- الأوروبية: حاضرها ومستقبلها"، باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، بروكسل، 09-11/02/1997.

الأمنية الجديدة، والأخذ بمفهوم الأمن الشامل الذي يستند إليه مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، ويعتبر مسار برشلونة البداية الحقيقية للشراكة الأورو-متوسطية في جميع المجالات خاصة الأمنية منها، حيث قامت بتحديد مبادئ وأسس جديدة للشراكة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة فقامت برسم خطة جديدة للشراكة والتي تشمل جوانب التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما قامت بصياغة أهم المحاور الأساسية التي تساهم في تطوير المنطقة وتتمثل هذه المحاور في:<sup>1</sup>

- **المحور السياسي الأمني:** يركز على "قيم مشتركة" لإقامة منطقة مشتركة للسلام والاستقرار ويكون ذلك باعتماد المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالدرجة الأولى والتصدي للمظاهر الأمنية.

- **المحور الاقتصادي والمالي:** من خلاله يهدف لخلق منطقة واسعة للتبادل التجاري الحر والاستناد لمبادئ اقتصاد السوق في الدول المشاركة ما دفع بالاتحاد الأوروبي لتقديم دعم مالي لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

- **المحور الاجتماعي- الثقافي:** اجتماعيا ينص على تنقل الأفراد بين الدول ويعمل على تعزيز العلاقات بين مكونات المجتمع المدني، أما ثقافيا فقد ارتكزت على احترام الثقافات والتقرير فيما بينها مع احترامها وعدم التجاوز.

ونظرا لخطورة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة المتوسط (الإرهاب، الجريمة المنظمة...)، قامت دول أوروبا الجنوبية بإنشاء وحدتين للتدخل السريع بمنطقة المتوسط وهي: أوروبور Eurofor\* وأوروبامفور Euromafor\*\* وكان ذلك سنة 1995م. أنشأت هاتين

<sup>1</sup> - الاتحاد من أجل المتوسط على الرابط:

<http://www.moqatel.com/openshare/behoth/mouzanat3/euromed/sec1.doc-cvt.htm>

يوم 2016/07/05.

\* - أوروبور Eurofor: عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية ولها قدرة فائضة التطور، مقر قيادتها بفلورنس الإيطالية.

\*\* - أوروبامفور Euromafor: هي قوات بحرية- جوية، مقر قيادتها بفلورنس الإيطالية.

الوحدتين لحماية الأراضي الأوروبية من التهديدات التي قد ستأتي من دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويقوم التصور الأوروبي للأمن على فكرة "خدمة الأمن عن بعد" بمعنى أنها تعمل بعيداً عن القارة الأوروبية لضمان أمنها باعتبار أن التهديدات التي تواجهها تأتي من مصادر خارجية<sup>1</sup>.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم التأكيد على البعد الأمني في العلاقات الأوروبية-متوسطية، إذ أصبحت ظاهرة الإرهاب محور تفكير وعمل جميع الدول، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان الحرب على الإرهاب واستكملت السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي بسياسة الجوار والتي تعرف بـ "سياسة الجوار الأوروبية" (2003م) والتي تهدف لبناء الأمن والاستقرار في الحوار من شرق أوروبا وجنوب المتوسط ويرتكز الجانب الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية المختلفة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة الشرعية...).

وفي سنة 2008م دخل الاتحاد من أجل المتوسط حيز التنفيذ، وكان يهدف لإعطاء دفع جديد لمسار برشلونة. وبنى الاتحاد على أسس ومبادئ إعلان برشلونة لبناء السلام والاستقرار والأمن، وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي صانع السياسات الأمنية في حوض المتوسط، بالإضافة لإعتباره المصمم للمشاريع والمبادرات المتوسطية باستثناء إسرائيل.

يمكن تصنيف المبادرات الأوروبية باختلاف أهدافها ضمن ما يسمى "بالأمن التعاوني" والذي يتم في إطاره تطبيق أسس السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تركز على "الأمن المتبادل" أكثر من "الأمن الذاتي" بمعنى أن التعاون فيهما لا يقتصر فقط على الجانب العسكري بل يكون شاملاً ليضم القضايا الاجتماعية (النمو السكاني والتماسك الاجتماعي)، والبيئية والاقتصادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد النور عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري" مرجع سابق، ص 134.

<sup>2</sup> - سليمان عبد الله حربي، مفهوم الأمن مستوياته وصفاته وتهديداته، العدد 19، صيف 2008 مرجع سابق ص 25.

وبالرغم من توصل الاتحاد الأوروبي لتبني مقارنة أمنية تعاونية شاملة في الفضاء المتوسطي، إلا أنه فشل من داخله حيث لم يتمكن من تحقيق سياسة أمنية مشتركة ويرجع السبب لاختلاف مواقف دول الأعضاء للاتحاد من القضايا الأمنية المشتركة ما أدى لظهور توجهات مختلفة داخل الاتحاد والتي نجد من ضمنها ثلاث توجهات محورية وهي كالتالي:<sup>1</sup>

- **المحور المتوسطي:** والذي يشمل الدول المتوسطية الأربعة: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا واليونان التي تعرف من خلال تعاملاتها توجهها متوسطيا.

- **المحور البريطاني:** لا تهتمه القضايا الأمنية بالمتوسط، ويعمل على تحقيق المصالح الإستراتيجية لحلف الشمال الأطلسي، فهو متماسك بالتعاون الأطلسي وبتوطيد العلاقات المتحدة الأمريكية.

- **المحور الألماني:** ويركز على تطوير الشراكة مع الدول الأوروبية الوسطى منها أو الشرقية، وخلق منطقة مستقرة سياسيا واقتصاديا في الحوار الشرقي لألمانيا.

يرجع السبب الحقيقي للخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الرؤية الأمريكية التوسعية والتي كانت دائما تسعى للهيمنة والسيطرة على منظومة العلاقات الدولية ولتحقيق ما لها من نوايا تعتمد على عدة آليات والتي نجد منها: البنك الدولي المنظمة العالمية للتجارة، منظمة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، وحلف الشمال الأطلسي، وهذا الأخير تعتبره أوروبا العائق أمام طموحاتها وسعيها للانتقال من السياسة الدنيا والمتمثلة في السياسة الداخلية والتي تشمل المحور الاقتصادي الاجتماعي والثقافي إلى السياسة العليا والتي تتمثل في السياسة الخارجية والأمور الدفاعية والأمنية.<sup>2</sup>

لقد سبب الخلل حول التصورات الأمنية المشتركة وتباين مدركات التصدير والمصالح المتضاربة إلى غياب مقارنة أمنية عربية مشتركة.

<sup>1</sup> - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 210.

<sup>2</sup> - الهواري أنور، الناتو الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997، ص ص 67-68.

وغياب التصور الموحد للمن العربي فتح الطريق أمام التدخلات الأمنية الأوروبية والأمريكية وكذا الأطلسية لإعادة تنظيم المنطقة في نطاق يسرته النزاعات والانقسامات العربية- العربية، وعليه يواجه العالم العربي مشاريع إقليمية في إطار مجموعة من المبادرات والحوارات الأمنية برعاية أوروبية وأطلسية تثير التساؤل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الدول العربية متفرقة من أجل تحقيق أمن واستقرار منطقة المتوسط ولكون منطق التحرك الفريد هو السائد بمنطقة الضفة الجنوبية فإنها لم تتمكن من التوصل إلى مستوى الإقليمية الناجحة<sup>1</sup>.

وبالتالي فغياب التصور الموحد للأمن القومي العربي يضرب بالمقاربة العربية للأمن في حوض المتوسط عرض الحائط.

ويعود غياب المقاربة العربية للأمن في الفضاء المتوسطي لعدة أسباب والتي نجد

منها:<sup>2</sup>

- ارتباط الدول العربية ارتباطا استراتيجيا بقوى تناهض الأمن القومي العربي.
- حصر الدولة العربية لمصدر التهديد في وجود إسرائيل وإنفرادها النووي.
- تقسيم الانشغالات الأمنية العربية لقضايا شرق أوسطية مركزها الصراع العربي الإسرائيلي، ومغربية تركز على الخلاف المغربي الجزائري حول قضية الصحراء الغربية، وقضايا خليجية تركز على الخلافات الحدود، واستبدال الخطر العراقي بالتهديد الإيراني.
- ربط مستويات الأمن العربي: الوطن والإقليمي بالبعد الشخصي.

<sup>1</sup> - عبد النور بن عنتر، محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - عد النور بين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق الذكر، ص 93.

### المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط.

تعتبر مسألة الأمن في المتوسط قضية تهم أيضا فاعلين غير متوسطين مثل: الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الفضاء المتوسطي حسب وجهة نظرها فارع استراتيجيا إذ لا بد من ملئه في عالم ما بعد الحرب الباردة.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها المسؤولة عن تحقيق الأمن المتوسطي فشرعت في سياساتها التوسعية بهدف تحقيق السيطرة والهيمنة بالمنطقة وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية بلد غير محاذي للمتوسط إلا أنها تبقى القوة العظمى الأولى المهيمنة والمسيطرة على العالم وبالتالي فهي الدولة الوحيدة التي تمتلك إستراتيجية ذات أبعاد عالمية، وباعتبار البحر الأبيض المتوسط له أهمية جيوسياسية اقتصادية كبيرة لتوسطه القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، أوروبا، أعتبر القلب النابض للعالم فمن يسيطر عليه يسيطر على العالم بالمقابل، وعلى هذا الأساس كان محلّ تنافس القوى العالميّة<sup>1</sup>.

قبل نهاية الحرب الباردة كان التدخل الأمريكي بمنطقة المتوسط غير حلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس لتأمين مصالحها الحيوية وتحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة واعتبرت أوروبا غير قارة لوحدها تحمل مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة حوض المتوسط.

أثناء الحرب الباردة كانت المقاربة الأمنية الأمريكية تركز على المتغير العسكري بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من تراجع عوامل الصراع الاستراتيجي الأمريكي - الروسي في حوض المتوسط منذ بداية التسعينات إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسحب أنظارها عن منطقة حوض المتوسط بل وظلّ يشكل أهمية حيوية بالنسبة لها لذا كانت دائما تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع دول المنطقة لضمان امتداد مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية المترابطة بين المجال الأطلسي والشرق الأوسط وصولاً إلى الخليج العربي.

<sup>1</sup> - وهيبة تباري، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 73.

مع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي لم تنازل الولايات المتحدة عن الدور الذي كانت تلعبه بمنطقة المتوسط بل وأوجدت مهام جديدة للبقاء بالمنطقة وعمدت لتقوية هذا الدور وضمان تواجدتها الدائم بالمنطقة وذلك لأهداف عدّة منها:

- الانتقال من احتواء الخطر الشيوعي إلى احتواء دول الاتحاد الأوروبي.
- ضمان أمن إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.
- ضمان أمن امتدادات النفط المعتد من شمال إفريقيا والخليج العربي.
- مراقبة المجال البحري للمتوسط باعتباره معبرا أساسيا لتنقل وتحرك القوات الأمريكية.
- بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط تنطلق من الوضع الدولي الجديد القائم على مجموعة من المحددات والتي نجد منها الثورة التكنولوجية، التعاون، الاعتماد المتبادل، التنافس الاقتصادي، بالإضافة إلى التغيرات التي عرفها مفهوم الأمن وانتقاله من مفهومه التقليدي الضيق إلى مفهوم واسع وشامل وكان ما يميّز الولايات المتحدة الأمريكية هو قدرتها على إعادة التنظيم والتكيف الدائم مع البيئة الدولية والوضع القائم<sup>1</sup>، وتفرض سيطرتها البيئة الدولية.

بعد تولي "بيل كلينتون" رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1993م، أعلنت الإدارة الأمريكية ما يعرف بإستراتيجية الإرتباط "Engagement strategy" التي تهدف لتحقيق الأمن والاستقرار بواسطة القوة العسكرية المتفوقة والدبلوماسية الفاعلة، ودعم النشاط الاقتصادي في إطار ما يسمى نظرية نشر الديمقراطية الغربية في العالم وتشمل إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي المعلنة سنة 1997م والتي كانت تهدف من خلالها للهيمنة

<sup>1</sup> - عبد الجليل زيد المرهون، الولايات المتحدة الأمريكية تعزز قدرتها في المتوسط على الرابط:

www.aljazeera.net/writes/pages/3e5066aa يوم 2016/07/09.

والسيطرة على العالم، حرية السوق والعولمة وصولاً لتحكيم النظام الديمقراطي الغربي والحكومة العالمية<sup>1</sup>.

تعتبر نظرية "نهاية التاريخ" لفكوياما مساهمة لتثبيت القيادة والزعامة الأمريكية على العالم، أمّا نظرية "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون" قد أفضت بإيجاد عدوّ جديد وهو "الجنوب" إذ اعتبروه مصدر تهديد لهم خاصة العالم الإسلامي الذي اعتبروه إرهاب في حدّ ذاته، وينطبق مضمون النظرية مع مضمون الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م أقرّت الولايات المتحدة الأمريكية يتغير مصادر وطبيعة الأقطار والتهديدات الأمنية أظهرت هناك تهديدات أمنية جديدة كالإرهاب ومصادر تمويله، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وعليه يجب أن يتغير كذلك أسلوب مواجهة هذا الخطر تقادياً لكارثة أخرى مثل التي حدثت في 11 سبتمبر 2001م، وعليه وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الحلّ الأنسب في الضريبة الوقائية\* والاستباقية\*\* للقضاء على أعدائها وأفضل مثال على ذلك: الحرب على العراق وأفغانستان وعليه فحسب أحداث 11 سبتمبر 2001م، فإنّ القوة الصلبة تبقى لها أهمية كبرى في المقاربة الأمريكية الجديدة، ولكن

<sup>1</sup> - محمد لمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000م، ص ص 44 - 45.

\* - الضريبة الوقائية: تعمل على منع العدو من تنفيذ التهديد أي ضرب العدو قبل مبادرته هو.

\*\* - الضريبة الاستباقية: تقوم على توجيه الضربة ضدّ قوات الخصم الذي يستعد لهجوم فعلي.

ذو تجاهل القوة الناعمة\* القائمة على قوة الأفكار كالرأي العام، الديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>1</sup>.

وظّفت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الفوضى الخلاقة في سعيها للهيمنة والسيطرة على المتوسط الشرقي، ويعتبر المدير التنفيذي لمؤسسة "واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" "روبرت ساتلوف" أحد أطراف نظرية الفوضى الخلاقة وهو أول من استعمل هذا المصطلح في 15 مارس 2005م<sup>2</sup> في مقالة تحليلية له، ويرى أنصار هذه النظرية أنّ الأوضاع الداخليّة لبلدان منطقة الشرق الأوسط بحاجة لتحول شامل وحسب وجهة نظرهم فإنّ هذا التغير أو التحول سيكون عبر التدمير الخلاق أي تشجيع التوتر وعدم الاستقرار وبعدها شطف كلّ ما يقف كهاجس أمام المشاريع الأمريكية.

ترتكز المقاربة الأمريكية في بعدها السياسي على: نشر مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، إذ تمثل الديمقراطية الليبرالية أبرز المبادئ الأساسية للمنظومة القيمية للنظام الدولي الجديد الذي ظهر يعد الحرب الباردة، وحسب الفكر الإستراتيجي الأمريكي فإن الديمقراطية ضرورة ملزمة يجب نشرها على المستوى العالمي.

وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية كمدخل أخلاقي، محاولة منها تبرير عدوانها على العراق سنة 2003م، أما في عام 2011 فقد عرف العالم العربي موجة من

\* - القوة الناعمة: أول من استخدم مصطلح "القوة الناعمة" جوز يوناي في مقال له سنة 1990 عندما تناول أهمية الاقناع والثقافة والإيديولوجية في جذب الآخرين بإتباع الولايات المتحدة الأمريكية كما أنّها أقلّ تكلفة من القوة الصلبة (العسكرية)، ركزنا على الجانب الثقافي والقيم الأمريكية يلتقي مع دعوة النظرية الواقعية في السياسة الدولية في الاستعمار الثقافي الذي هو في وجهة نظر "هانس مورغاننو" أرخص وأكثر خطورة وفعالية من الاستعمار العسكري، إذن فالقوة الناعمة تتمثل أساسا في الغزو الثقافي والذي هو عبارة عن استعمار تدريجي.

<sup>1</sup> - أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية على الرابط:

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:220895.aid=41 يوم 2016/07/09.

<sup>2</sup> - هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، مصر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي 2008م، ص 50.

التوترات التي من خلالها تسعى شعوبها لتغيير الأنظمة القائمة، بدأت الأزمة من تونس ثم مصر وبعدها ليبيا وسوريا، وتسمى "بالربيع العربي".

ذهب البعض لتأكيد أن كل هذه التحولات التي حدثت في إطار هذه الموجة ما هي إلا تنفيذ لمخطط أمريكي نحو الهيمنة والسيطرة.

وأما من الناحية الاقتصادية فنجد المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط تحاول تمتد علاقتها الاقتصادية مع دول شرق وغرب المنطقة خاصة بعد الحرب الباردة، وما نجم عنها من تراجع العامل الإيديولوجي<sup>1</sup>.

وفي إطار تعزيز العلاقات مع دول شرق وغرب المتوسط، قامت الولايات المتحدة الأمريكية تعرض مشاريع ومبادرات اقتصادية عليها، والتي نجد على رأسها مبادرة "إزنشنتات" نسبة إلى وكيل الوزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية "ستيوارت ايزنشنتات" وجهت المبادرة لكل من الجزائر، المغرب، تونس، أي دول المغرب العربي، ونصت على:

- تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة.

- إنشاء منطقة للتجارة الحرة، الأمريكيو- مغاربية.

- حرية التدفقات الإستثمارية.

ومن خلال هذه المبادرة ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على عدم إقصاء دول المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو-اقتصادية العالمية.

ونجد كذلك المبادرة الأمريكية الشرق الأوسطية التي هي تابعة للوزارة الخارجية الأمريكية، ومنذ 2002م، كانت تنشط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أما في سنة 2003م تم طرح مبادرة جديدة من طرف بوش والتي تهدف لإقامة منطقة للتجارة الحرة لمدة عشر سنوات، والتي تستغل الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها الفرصة لدمج كل دول المنطقة في سياساتها وذلك بإبرام إتفاقية ثنائية لتحرير التجارة مع دول

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

المنطقة. واعتبرت هذه المبادرات كتمهيد لإعلان مشروع الشرق الأوسط الكبير عام 2001م، والذي يهدف لتحقيق الانفتاح الاقتصادي، التحول الديمقراطي. بالرغم من اختلاف كل هذه المبادرات إلا أنّ هدفها واحد ألا وهو دمج منطقة الشرق الأوسط في محور العلاقات الاقتصادية أين تكون دولة إسرائيل الحليف الذي يحمي المصالح الأمريكية في المنطقة.

### المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط.

يُمكن تفسير التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية ضمن مقارنة مفاهيم الأمن الشامل عبر المستوى الوطني، الإقليمي فالعالمي والاعتماد على ركائز نظرية<sup>1</sup> بافتراض اعتماد القواعد الدولية على المصلحة كأداة مفسرة لطبيعة العلاقات بين الدول والمناطق وباعتبار أن الأمن العالمي هو الدافع الأساسي للاعتماد المتبادل والتعاون، حيث أن الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل ضمن بيئته تتعارض فيها مصالح والأهداف القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة.

وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك، يجمع المجال الإقليمي للتهديدات الأمنية الجديدة بين ضفتي المتوسط حيث تجمع بينها الروابط الجغرافية وتختلف في المصالح الإستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها تحولات أمنية جديدة أفرزتها تحولات ما بعد الحرب الباردة، كما انعكست على خصوصية التهديدات الأجنبية من إرهاب وهجرة غير شرعية وأسلحة الدمار شامل ما دفع لهذه الدول لتبني أولويات وترتيبات أمنية تستجيب بمصالح كل طرف.

<sup>1</sup> - تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط على الرابط:

<http://thesis.univ-biskra.dz/940/> يوم 2016/07/09.

وفي هذا المبحث سنتطرق أولاً للتهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد الأمن المتوسطي، وبعدها للتدخل الأمريكي بالمنطقة وذلك عبر السياسة الأمنية الجديدة التي أوجدتها للحلف الأطلسي والأسطول السادس.

### المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط.

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المستجدات الدولية، رافقها تحول هام على مستوى مدركات صنّاع القرار بخصوص الأمن كمفهوم مجرد وكحالة واجبة الضمان خاصة وأنّ نهاية الحرب الباردة قد رافقها انتقال في مفهوم الأمن من تقليدي عسكري ضيق إلى حديث واسع وذلك نظرًا لتغير مستوى وطبيعة ومصدر التهديدات وتعتبر هذه الأخيرة «كلّ ما يهز الأمن الوطني والإقليمي للدولة».

تعتبر منطقة حوض المتوسط فضاءً لمختلف أشكال التهديدات التي تتداخل فيما بينها والتي صنفت حسب المنظور الأوروبي<sup>1</sup>.

\* تهديدات اقتصادية واجتماعية: تتمثل في الهجرة غير الشرعية.

\* تهديدات أمنية:

تتمثل في الجريمة المنظمة، الإرهاب، إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

نتجت هذه التهديدات عن الأوضاع الإجتماعية المتدهورة بدول الضفة الجنوبية وكذلك الأزمات السياسية وحالة الاستقرار والفشل الدولاتي الذي تمرّ به دول الضفة فحالة الاستقرار تنتج عن الأزمات واستمراريتها، وأبرز مثال على ذلك: ربيع الأنظمة بالوطن العربي في كلّ من تونس، ليبيا، مصر، سوريا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد القادر رزيق المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 28.

## \* التهديدات الاقتصادية والاجتماعية:

## - الهجرة غير الشرعية:

تفاقت الهجرة غير الشرعية بالمنطقة المتوسطة ومشكلة المهاجرين نجدها خاصة في منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي الفقير، ما زاد من مخاوف الدول الأوروبية التي ترفض استقبال المزيد من المهاجرين غير المؤهلين لما يرافق هذه الظاهرة من تهديد للأمن بمنطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية، فالهجرة كظاهرة عابرة للأقاليم تشكل رهانا اجتماعيا بدول الضفة الشمالية والذي ينظر للعلاقات مع الجنوب علاقة تترجم بأزمة حول مسألة اندماج المهاجرين الذين يفرز أزمة تعدد الثقافات أما الجنوب فينظر للعلاقة مع الشمال على أنها تعبر عن التوتر الناجم عن موجة التحدي على المنوال الغربي، إذن فالتحدي الأساسي في هذه القضية يأخذ طابع الهوية والتقاء الثقافات<sup>1</sup>.

تعتبر الهجرة غير الشرعية قضية سياسية حاسمة في القرن الواحد والعشرين في أوروبا، إذ صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا بإجماع 82% من البرلمان الأوروبي، فقد تصدرت قمة الأجندة السياسية الأوروبية وعدًا من أهميتها الجوهرية، إذ أصبحت مؤخرًا واحدة من مظاهر العلاقات الأوروبية بالعالم الخارجي واعتبرت إدارة الهجرة كمسألة أمنية تحتاج لعمليات تعاون وتنسيق على أكثر المستويات ومع أكثر الفواعل باعتبار أنه يمكن التخفيف من تداعياتها فقط من خلال العمل المشترك وقد تم تثبيت سياسة أمنية للهجرة باعتبارها رهانًا أمنيًا خلال الثمانينات عبر خطاب سياسي اجتماعي، حيث أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعادلة اقتصاد إذ كان ينظر للمهاجرين على أنهم عمال مغتربين عن أوطانهم وحسب "ديديتي بيغو" فإن قوة صيغة مضمون الكلام تعتبر المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة بقوله: «الهجرة مشكلة أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا والتي تحولها بقوة المفردات لمسألة أمنية

<sup>1</sup> المنظمة الدولية للهجرة، معجم قانون الهجرة الدولي، سلسلة القانون الدولي للهجرة، 2004 على الرابط:

www.scura.un.org/popin/publication/.../migration/bouchichi.html يوم 2016/08/13.

يتم حلها بوسائل خاصة عليه يصبح مفهوم الأمن ليس موضوعيًا بقدر ما هو عبارة عن صورة لواقع مهدد»<sup>1</sup>. وهذا ما ذهبت إليه أيضا مدرسة "كوبنهاغن" للدراسات الأمنية الجديدة. ونظرًا لما تسببه ظاهرة الهجرة غير الشرعية من قلق أمني على الدول والمؤسسات ونخص بالذكر الاتحاد الأوروبي، نجد "شارل فيليب دافيد" و"عفاف بين السيّاح" يعتبران أسبابها اقتصادية على اعتبار أنّ الهجرة تكون بهدف إلتماس ظروف معيشة أفضل، كما يمكن أن تكون لأسباب سياسية وأمنية لعدم الاستقرار السياسي والفشل الدولتي وأبرز مثال على ذلك: القرارات موجة الثورات الغربية لكل من: تونس، ليبيا، مصر، سوريا، إذن فأسباب الهجرة عديدة، فالمهاجر يبحث دائما عن ظروف معيشية أفضل مما هي متاحة له<sup>2</sup>. تعتبر الهجرة غير الشرعية أبرز أنواع الهجرة وفقًا للمعيار القانوني وأهميتها وبحسب ما جاء في إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الجريمة المنظمة غير الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية تعني «عبور الحدود دون تقييد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدّول المستقبلية»<sup>3</sup>.

أمّا منظمة الهجرة الدولية فقد عبرت عن المهاجر غير الشرعي بأنه «المهاجر الذي لا تتوفر لديه الوثائق القانونية اللازمة والمنصوص عليها في لوائح الهجرة الشرعية للدخول أو الإقامة أو العمل في بلد ما ويشمل:<sup>4</sup>

- الأفراد الذين ليس لديهم وثائق قانونية للدخول للدولة المتّجه إليها، وبالرغم من ذلك قاموا بالوصول إليها سرًا، وحسب إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة يكون الدخول باعتماد أحد الطرق التالية برية أو بحرية أو مائية.

<sup>1</sup> رتيبة برد، محاضرة الإستراتيجية لأوروبية في المتوسط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2015. غير منشورة

<sup>2</sup> محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالإغتراب الاجتماعي- دراسة ميدانية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، خريف 2009، على الموقع:

www.ulum.nl/E35.html، يوم 27 /07 /2016.

<sup>3</sup> إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين.

<sup>4</sup> المنظمة الدوليّة للهجرة، معجم قانون الهجرة الدولي، سلسلة القانون الدولي للهجرة، 2004. مرجع سابق

- الأفراد اللذين استخدموا النصب الاحتياي بالتزوير للمستندات والوثائق (الهوية، جواز السفر). ليتمكنوا من عبور حدود البلد المستقبل بالاحتياي.

حسب المنظور الأوروبي فإنّ الهجرة غير الشرعية تحمل في طياتها مشاكل وتهديدات أمننة جديدة كالإرهاب الجريمة المنظمة، الاتجار بالأسلحة والمخدرات والتي نسب بزعة نظامها وتشتت مجتمعاتها لذا ربطتها مباشرة بالجانب السياسي والأمني وأصبح المهاجرين غير الشرعيين حسب وجهة نظرهم يمثلون تهديدًا مباشرًا على أمنهم. وباعتبار المغرب بسبب موقعه القريب من الضفة الشمالية، أهم البلدان المتوسطة المصدرة للهجرة بنوعها الشرعية وغير الشرعية، وسواء منهم أفارقة أو مغاربة<sup>1</sup>، وهذا ما جعل منه في إطار إلتزامه باتفاقيات التعاون مع الإتحاد الأوروبي يستغل كل قدراته لتشديد المراقبة على الحدود المغربية الأوروبية للحدّ من انتشار الظاهرة، فمعظم المهاجرين غير الشرعيين يتسللون لأوروبا غير الحدود المغربية. وبالرغم من أنّ أوروبا قد أغلقت أبواب الهجرة إليها منذ منتصف السبعينات إلا أنّ توافد المهاجرين من المغرب وشمال إفريقيا إليها لا يزال مستمرًا حيث أصبح الإتحاد يواجه مشاكل كبيرة مع المهاجرين غير الشرعيين القاطنين به، ما يزيد من حدّة الاضطرابات الداخليّة إثارة وتعتبر قضية الهجرة غير الشرعية من أهم القضايا الأمنية المشتركة بين الإتحاد الأوروبي ودولّ الضفة الجنوبية من حوض المتوسط خاصة المغرب.

وفي حين الذي تعتبر الدولّ الأوروبية المهاجرين غير الشرعيين مصدر تهديد لأمنهم واستقرارهم، نجد دولّ الضفة الجنوبية تعتبرها فرصة لها لجلب العملة الصعبة وقناة التصدير جزء مهم من الضغط الديمغرافي الذي يعاني منه<sup>2</sup>، وفيما يخصّ الحكومات فنجد دولّ الضفة الجنوبية تعتبر الهجرة السرية بدورها مشكلة حقيقية، باعتبارها تضعها في موقف حرج

<sup>1</sup> عبد الرحمان مطر، "أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي - المتوسطي، المستقبل العربي، العدد 210 (1997)، ص 74.

<sup>2</sup> طه حمد المجذوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مرجع سابق، ص 76.

أما شركائها الأوروبية الذين أبرزوا إنزعاجهم من تزايد الهجرة غير الشرعية من بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط إلى بلدانهم وبصفة عامّة فالحدود الجغرافية المشتركة بين دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط ودول أوروبا، أسهمت إسهامًا كبيرًا في خلق هاجس سياسي واستراتيجي للاتحاد الأوروبي جعلها تعيش حالة توتر وخوف دائم من انتشار التهديدات الأمنية والتي حسب وجهة نظرها تنصدر من دول الضفة الجنوبية، الأمر الذي دفع بها للبحث عن حلول مناسبة للحدّ من هذه التهديدات ونخص بالذكر الهجرة غير الشرعية والناجمة بالأساس عن تدهور الأوضاع الاجتماعية وانتشار أنواع الفقر والقهر والظلم... وذلك من خلال تحقيق تنمية متوسطة شاملة، تسهم من جهة في الحدّ من الهجرة وما تحمل في طياتها من مخاطر، ومن جهة أخرى تسهم في تطوير اقتصادها وتحريها من التبعية، ففي حالة إذا ما تحققت تنمية شاملة بالمنطقة وساد جو من الأمن والاستقرار فإن الشعوب بدورها ستستقر بأوطانها ولن تكتفي بما فيها ولن يكون هناك سبب يدفع بها للمخاطرة لبلدان أخرى.

### \* التهديدات الأمنية:

#### - ظاهرة الإرهاب:

تباينت التعريفات التي أطلقت على ظاهرة الإرهاب، وإلى غاية 2004 لم يكن هناك تعريف محدد للظاهرة الإرهابية، لكن في نهاية المطاف نجد الولاية المتحدة الأمريكية التي لا طالما سعت جاهدة لتقديم تعريف محدد للظاهرة، وهو كآخر تعريف إتفق عليه ألا وهو أنّ «الإرهاب هو جماعة من الأفراد تسعى لتحقيق مكاسب واستخدام العنف» مع العلم أنّ العنف يستخدم خارج الدولة الأولى بالرعاية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- رتيبة برد، ملتقى التعاون في المتوسط، مرجع سابق، غير منشورة.

وحسب التصور الأوروبي فيعتبر الإرهاب ظاهرة معقدة، مرتبطة بمختلف الجوانب الأمنية، السياسية، الإجتماعية، الاقتصادية، (كالأزمات السياسية، التطرف الديني العنيف تهميش الشباب العربي في المجتمعات الغربية باعتبار الظاهرة جزء من المجتمع الغربي). ومع تنامي إهتمام الاتحاد الأوروبي بالظاهرة، وكيفية مواجهتها قام بوضع برنامج لاهاي 2004، إضافة إلى إستراتيجية مكافحة الإرهاب منذ سنة 2005 التي استندت على مبادئ احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال:

ملاحقة الإرهاب- الاستجابة لعواقب أي هجوم- منع التشدد والتجنيد المبكر والعوامل التي تدعم ذلك<sup>1</sup>.

باتت الظاهرة الإرهابية جزءًا من الحياة اليومية لدى الكثير من المجتمعات في عصرنا هذا، كما أنها أصبحت تتصدر كلّ وسائل الإعلام بمختلف أنواعها وإنتماؤها باعتبار الظاهرة أصبحت قضية مستعصية على المستوى الدولي لكونها تهدد أمن واستقرار رأيّ نظام مهما كان قويًا أو قادرًا على فرض الأمن وحماية نفسه، وأبرز مثال على ذلك: أحداث 11 سبتمبر 2001م.

ظلت منطقة حوض المتوسط مسرحًا للكثير من الهجمات الإرهابية ومن أبرزها: حادثة الدار البيضاء سنة 2003م، حادثة مدريد سنة 2004م، حادثة شارلي ايبود سنة 2015 كما انتشرت ظاهرة العنف السياسي في العديد من دول جنوب المتوسط وشماله، من جّراء حركات أصولية إسلامية متطرفة التي فقست بالجنوب وانتشرت لتصل للضفة الشمالية ومن المؤكد أنّ الإرهاب في شمال المتوسط وجنوبه في مرحلة سابقة، كان على شكل نخب ثورية الإيديولوجية اليسارية على شاكلة "الألوية الحمراء" بإيطاليا، أو تنظيمات إنفصالية مثل: إيتا الباسكية بإسبانيا، وأخرى معارضة لبعض السياسات مثل "الحركة

<sup>1</sup> - زهير حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: إحتواء أم إطار الهندسة الإقليمية، دراسة حالة الحوار المتوسطي- الأطلسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2010/2011، ص 112.

المستقيمة" بفرنسا، والتي عارضت بالأساس سياسات التسلح الفرنسية ونفذت مجموعة من عمليات الاعتداء بالقتل على مسؤولين سياسيين<sup>1</sup>.

بعد تفجيرات الدار البيضاء 2003م، وموجة الثورات العربية التي شهدتها كل من تونس، ليبيا، مصر، سوريا أدركت دول الضفة الشمالية المتوسطية أنّ الظاهرة الإرهابية هي نتاج الظروف الاجتماعية التي تعيشها شعوب المنطقة الجنوبية من فقر مدقع وقهر وتهميش وعنصرية، فقد أوحدت الحركات الواسعة للسكان في منطقة شمال المتوسط جماعات كبيرة من المهاجرين والعمّال الذين يشعرون بالميز وعدم الإدماج، ما يدفع بهم للانخراط في جماعات إرهابية، ردًا منها على الإرهاب الدولي، الذي تمارسه بعض الدول الأوروبية في مناطق غربية وإسلامية كالذي قامت بتنظيم القاعدة بأفراد مغاربة وجزائريين في 11 مارس 2004 بإسبانيا عندما قام بتفجير خطّ سككي بمدريد قضى على 191 مدنيا بريئاً<sup>2</sup>.

وبعد أحداث 11 سبتمبر ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية للتأكيد بالفضاء المتوسطي وأنّ الإرهاب ذو قدرة هائلة في إحداث اللأمن بالمتوسط أو أي مكان آخر في العالم، ما يؤثر سلبيًا على شعوب لعالم بأسره وفي جميع نواحي الحياة، فالالاقتصاد مثلا لا يمكن أن ينمو ويتطور في جوّ لا أمن ولا استقرار، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، في إطار حماية الجبهة الداخلية والتي تقوم على حق استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية للدفاع عن مصالحها الداخلية والخارجية في حالة وجود أيّ تهديد لتلك المصالح، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولة عن تحديد وجود التهديد من عدمه وسبل مواجهته<sup>3</sup>.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية لمكافحة الإرهاب، وتلتها أطراف دولية عامة ومتوسطة خاصّة منخرطة في الإستراتيجية، في إطار التعاون والتنسيق فيما بينها

<sup>1</sup> طه حمد المجذوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية، مرجع سابق ص 99.

<sup>2</sup> بشيرة هاني، "الميليشيات الجهادية في ليبيا على خطي إرهاب داعش فكراً وتنظيماً"، جريدة العرب (10 أكتوبر 2014)، ص 06.

<sup>3</sup> عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط بين الإستراتيجيات الغربية وجنوب المتوسط، مرجع سابق، ص 130.

للحدّ من الظاهرة والقضاء عليها، ربطت الولايات المتحدة الأمريكية ما يحدث بأفغانستان والعراق بعلاقة مباشرة بدول الصّفة الجنوبية للمتوسط، كمنطقة لتصدير الإرهاب باتجاه العالم وبالتالي تهديد أمن مصالح أوروبا الأقرب إليها جغرافياً.

تتشترك النظرة الأوروبية والأمريكية حول الإرهاب ومصدره، لكنها تختلف فقط من حيث الإستراتيجية، فالإستراتيجية الأمريكية منوطة بكل أنحاء العالم، أمّا الإستراتيجية الأوروبية متركز أساساً على منطقة حوض المتوسط.

تعتبر الولايات المتّحدة الأمريكية وأوروبا أنّ العدو الجديد والذي يمثل الإرهاب بحد ذاته بالنسبة لهم هو الجماعات الإسلامية المتطرفة التي تتادي بالتغيير والتحول الديمغرافي فهي خارجة عن القانون حسب الطرح الأوروبي باعتبارها تهدد الأمن الأوروبي.

ونظراً للتصاعد الخطير للظاهرة فقد طوّر الاتحاد الأوروبي من تصوراتهِ لمواجهة الدول جنوب المتوسط والتي انعكست في خلق سياسات جديدة في التعامل مع الظاهرة والتي لم يتمّ التعامل معها بجديّة في بداية الشراكة الأورو متوسطية إلاّ أنّه وفي يومي 15- 16 أفريل سنة 1999م، ومن خلال المؤتمر الرّسمي الثالث لوزراء خارجية الدول المتوسطة الذي انعقد في مدينة "شتو تغارت" الألمانية، تقدمت الدول الأوروبية بالميثاق الأوروبي المتوسطي، الذي أكّد على أنّ المحافظة على الأمن والسلام في منطقة المتوسط تقوم على مجموعة من المبادئ<sup>1</sup>:

- احترام مبادئ الأمن وأهداف ميثاق الأمم المتّحدة.
- الاعتماد على وسائل التعاون الأمني.
- الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل.
- التأكيد على مبادئ إعلان برشلونة 1995م كأساس للشراكة الأورو متوسطية.

<sup>1</sup> - عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرّؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، مذكرة مقدمة لنيل "شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية"، جامعة الحاج لخضر، 2011/2012،

- الإلتزام بمدخل عام ومتوازن لمسألة الاستقرار بمنطقة المتوسط.  
 - عدم تجزئة الأمن المتوسطي.  
 وتطور اهتمام الاتحاد الأوروبي بمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وكذلك بعد تفجيرات مدريد 2004م، ولندن 2005، لذلك رتب الاتحاد طرق جديدة للحدّ من الظاهرة مثل:<sup>1</sup>

- تعزيز قضية مكافحة الإرهاب في العلاقات الخارجية لأوروبا.  
 - إنشاء منظومة منظورة للإنذار المبكر وقواعد مشتركة للبيانات وإدارة الأزمات وتحسين قواعد البيانات حول الشبكات الإرهابية ونظم السيطرة على الأسلحة والمتفجرات.  
 - ضرورة وضع التشريعات خاصّة بالتعامل مع الأزمات الكبرى.  
 - التنمية الأوروبية المشتركة لتقنيات الكشف والحماية والبحث عن طرق جديدة مشتركة.  
 أما المغرب فنجدّه عرض دعمه وتعاونه مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهذا ما أقرّه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "كولين باول" في بيان أصدره في شهر أبريل 2003م، وأبرز هذا البيان أيضا توقيع المغرب على عشرة إتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب من أصل إثنتي عشر إتفاقية موجودة على المستوى العالمي<sup>2</sup>. وفي هذا السياق نذكر الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والتي صادق عليها المغرب بالقاهرة في 14 أكتوبر 2001م، ثمّ قام بنشرها في جريدته الرّسمية في نفس السنة.

كما صادق المغرب بنيويورك في 19 أكتوبر سنة 2003م على الإتفاقية الدّولية لمكافحة الإرهاب، والتي تمّ كذلك نشرها بالجريدة الرّسمية سنة 2002م. أمّا في السابع من أوت سنة 2014م، فقد وقع المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية واشنطن تهدف

<sup>1</sup> عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص 119.

<sup>2</sup> طه حمد المجذوب، "الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، مرجع سابق الذكر، ص 103.

لتعزيز التعاون بين الطرفين والرفع من قدرات المغرب في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة<sup>1</sup>.

نستخلص ممّا سبق أنّ الظاهرة الإرهابية تؤثر على جميع نواحي الحياة: الاجتماعية السياسية، الاقتصادية، الأمنية، ففي منطقة حوض المتوسط تمثل تهديدًا للأمن العالمي باعتبار الأمن العالمي مرتبط بأمن المتوسط، ونخص بالذكر الأمن الأوروبي نظرًا للمغرب الجغرافي وبه فالجماعات الإرهابية غالبًا ما تستفيد من حالة الفراغ السياسي والأمني باعتبار الحكومات بالضفة الجنوبية عاجزة عن القيام بأداء وظائفها الأمنية بكفاءة خاصة وأنّ الإرهاب المعاصر بالمنطقة أصبح مرتبط بمتغيرات داخلية أصلية نابعة من الواقع المعيشي بالمنطقة، ومتغيرات خارجية خاصة بالظروف الدولية<sup>2</sup>.

### الجريمة المنظمة:

عرف المجتمع البشري الجريمة منذ القدم وذلك بأشكالها البسيطة والدولية، والتي تستند لفعل واحد أو لعدة أفعال لإنجازها؛ إلا أنّ تقدم المجتمعات ما أفرزته المجتمعات الصناعية الحديثة من تصادم وتشابك المصالح الاقتصادية تعدت الحدود الوطنية للدولة ما جعلها تتحول من جريمة عفوية وبسيطة إلى جريمة منظمة يأتّم الأعداد والتركيب الذي لم يعد منحصرًا في مكان واحد ولا في دولة واحدة ما جعل من تنظيمها ذو بعد دولي وذو مصالح مختلفة لمجموعة من الأفراد والمنظمات.

فإذا كانت الجريمة المنظمة قد إنطلقت من ميدان المال والاقتصاد والتهديد، فهي قد توصلت لتجاوز هذا الميدان إلى ميادين أخرى ذات أبعاد إجتماعية سياسية كجرائم الإرهاب والمخدرات ... التي يتّمم التخطيط لها في دولة معينة وتنفذ في دولة أخرى، وفي هذا السياق

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 102.

<sup>2</sup> - نور الدين فوزي، العنف السياسي وأزمة الدولة الحديثة في الوطن العربي، العالم الإستراتيجي، عدد 1 (مارس 2008).

نجد تطور وسائل الإعلام والاتصال قد ساعد كثيرًا في إنتشار الجريمة المنظمة لمختلف بقاع العالم<sup>1</sup>، فمثلا المنطقة المتوسطة نجدها من بين مناطق الأكثر عرضة لهذا الخطر.

تقوم الجريمة المنظمة على مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون القدرة على التنظيم والتخطيط والتنفيذ، وتوجيه أنواع النشاط الإجرامي إلى المجالات التي تحقق لهم أهدافهم غير المشروعة ويشكل تنظيم هذه المجموعة من الأشخاص شكلاً هرمياً، يمارس فيها الرئيس أحكام مطلقة، ويوجه أوامره عن طريق تنظيمات متسلسلة، وفي أتم السرية والكتمان<sup>2</sup>، ومن بين العناصر التي تتداخل والجريمة المنظمة نجد<sup>3</sup>:

- الاتجار بالمخدرات.

- تهريب الأسلحة والاتجار فيها.

- بعد إنعقاد المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة المنظمة ومعاملة المدنيين للأمم المتحدة في جنيف إجرامياً معقداً وعلى تطابق واسع، تنفذه مجموعات من الأفراد على درجة من التنظيم والإعداد وتسعى لتحقيق ثراء المنظمين على حساب الأطراف المستهدفة، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتشمل جرائم تهدد الأشخاص وتكون في غالب الأحيان على صلة بالفساد السياسي<sup>4</sup>.

تعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة من أكبر التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه منطقة حوض المتوسط، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، إذ أصبح الحديث عن "الإرهاب الدولي الجديد" و"الجريمة المنظمة" كظاهرتين ترتكزان على وسائل تتجه نحو التقارب والتقاطع كرمز لوجود علاقة ترابط بينهما. وغالباً ما تعتبر الظاهرة الإرهابية حاملة في طبيعتها الجريمة المنظمة، وكلاً الظاهرتين تطورتا في فترة ما بعد الحرب الباردة واعتبرت

<sup>1</sup> - أ.د. مصطفى الصبغى عبد الفتاح، الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية، 1999، ص 05.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 15.

<sup>3</sup> - مصطفى الصبغى عبد الفتاح، المطابقة في مجال التجريم، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991م، ص 64.

<sup>4</sup> - المجلة العربية للدفاع الإجتماعي، العدد 6، 1977م.

تهديدات عابرة للحدود يركز إنتشارها على نتائج العولمة والثورة التكنولوجية وهذا ما أكسبها أهمية كبيرة لدى المختصين ومراكز الدراسات وما أدى لظهور إتفاق دولي على محاربة الظاهرة من خلال مؤتمر بالارم (Palarm) في ديسمبر 2000م، حيث تمّ التوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة هذه الظاهرة من طرف 120 دولة، تعتبر المنظمات الإجرامية مثل المؤسسات المتخصصة، فكل واحدة منها نشاط تخصص فيه دون شرعية (كالإتجار بالأسلحة، تهريب المخدرات، الإتجار بالبشر، الهجرة غير الشرعية)<sup>1</sup>.

وحسب المنظور الغربي فإنّ هذه التهديدات مرتبطة مباشرة بدول الضفة الجنوبية من حوض المتوسط باعتبارها دول ضعيفة وفاشلة\*، وهذا ما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوروبي، أمّا "تاد روبرت" (Ted Robert) و "قوري لييوف" (Cury Lybov)، يعتبران أنّ ظاهرتي "الجريمة المنظمة" و"الإرهاب" بمثابة إقرارات للحراك الاجتماعي والنزاعات، فتعدّد الحركات الأثنية والعرقية في الدول، واندلاع النزاعات المسلحة بها يؤدي لتنامي الظاهرتين وإنتشارها.

### انتشار أسلحة الدمار الشامل:

تمثل أكبر تحدي للأمن بالمتوسط، ويحتمل أن تشكل تهديدا كبيرا لأمن أوروبا ويزيد احتمال التسابق لإكتساب أكبر عدد ممكن من أسلحة الدمار الشامل، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، كذلك إنتشار تكنولوجيا الصواريخ ويضيف مؤشر آخر لعدم الإستقرار مما يهدد أوروبا بالخطر الأكثر.

<sup>1</sup> - جويده حمراوي، التصور الأمني الأوروبي، مرجع سابق، ص 76.

\* - دول ضعيفة وفاشلة: ما يعبر عنه بالفشل الدولاتي: يعتبر "Robert Jackson" "روبرت جاكسون" أول من تعرض لإشكالية فشل الدولة تحت مفهوم "شبه الدولة" حيث وضح أنّ هذه الظاهرة مرتبطة بالعجز الوظيفي في الدول الذي تلعبه الدولة والذي يؤدي بدوره لظهور تحديات جديدة لأداء الدولة لوظائفها في ضمان الإستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي، أي أنّ الدولة تصبح عاجزة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية، كما ينبغي وعليه نجد باري بوزان يقدم ثلاث مؤشرات للدولة الفاشلة: الافتقاد لمصادر الشرعية، العجز عن مراقبة الإقليم، طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء، إذن فالدولة الفاشلة هي التي تعاني من الاضطرابات في جميع الميادين.

وباعتبارها من أكبر التهديدات للأمن الأوروبي، حتى بعد تفكيك ليبيا برنامجها النووي، يبقى التهديد قائم على الإصرار الإيراني لتطويره لأبحاثه النووية، وعليه نجد أوروبا تسعى إلى التعاون المتعدد الأطراف على أساس الوقاية في إطار مبادئ الاتفاقات الدولية الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، وذلك باعتماد المساعي السياسية الدبلوماسية والاقتصادية (الدعم المالي)، بغرض القضاء على خطر إنتشار الأسلحة، وتحقيق التطوير المسؤول للاستخدامات العقلانية للطاقة النووية عن طرق الدول الراغبة في ذلك<sup>1</sup>.

وبالتالي يسعى لإحتواء انتشار أنظمة الإيصال الخاصة بالصواريخ البالستية ومنع إنتاج المواد القابلة للتفجير تفاديا لإستعمالها في صناعة الأسلحة النووية<sup>2</sup>. وفي إطار الأسلحة الخفيفة (SALW)، كالقنابل العنقودية والألغام نجد الاتحاد الأوروبي يساند برنامج الأمم المتحدة ويسعى في تطوير نشاطات للحد من التهديدات التي تفرضها هذا النوع من الأسلحة.

وأبرز مثال على الاستجابة الأوروبية للتداعيات الإنسانية الناتجة عن استعمال مثل هذه الدخائر معاهدة أوسلو حول الدخائر العنقودية التي تمّ اعتمادها في دبلن ماي 2008م. وعليه فانتشار مثل هذه الأسلحة يثير قلق الاتحاد الأوروبي وهذا ما تباين من خلال حالة ليبيا ومهاجمة القوات التابعة لنظام في المدنيين والثوار عن طريق هذه الدفاتر (قنابل عنقودية).

وبغرض الاستجابة الإنسانية، تراجعت الأطراف الأوروبية للمشاركة في التحالف في عمليات القصف على ليبيا، وذلك لإجبار النظام على عدم اللجوء لأي نوع من أنواع القوة العسكرية.

<sup>1</sup> - علي محمد علي، "أوروبا آمنة في عالم أفضل"، على الرابط:

<http://haras-nassef.com/Detail.asp>، يوم 2016/06/26.

هكذا تبقى إمكانية خطر استعمال الأسلحة الخفيفة (SALW) قائماً في الفضاء المتوسطي، وخاصة في إطار الإنتفاضات العربية وموجة المطالبة بالتحول الديمقراطي وسقوط الأنظمة العربية المتمسكة بالسلطة، وهذا بالرغم من التدخل الأوروأطلسي العسكري. أما في ظل الصراع العربي الإسرائيلي والإنفراد النووي الإسرائيلي، يبقى خطر انتشار لأسلحة الدمار الشامل مهدداً لأوروبا في الجهة الشرقية للمتوسط أكثر من الجهة الغربية له خاصة أن الدول العربية، تبنت خطاب إمتلاك أسلحة الدمار الشامل كدليل على قدراتها التقنية للرفع من مكانتها السياسية والإستراتيجية<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى يمكن إعادة إحياء الطاقة النووية المدنية في السنوات المقبلة وهذا ما زاد من مخاوف تنامي برامج الطاقة النووية المدنية في منطقة المتوسط تسبب كارثة التسرب الإشعاعي النووي الذي نتج عن زلزال وتسونامي في اليابان، وهذا ما دفع ببعض الدول الأوروبية بالبحث عن وسائل بديلة لمشاريع الطاقة النووية المدنية والتي ستكون أكثر أمناً.

### المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط.

عند التحدث عن الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط فإننا بذلك. تدرك دلالة البعد الأمني، فقد كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل على تكييف إستراتيجياتها العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة، بما يتلاءم مع الإستحداث الذي طرأ على الوضع الدولي بمعنى أنّ المحددات التي حكمت الحرب الباردة قد زالت.

لم تعد الإستراتيجية الأمريكية منحصرة في الجانب العسكري نظراً لظهور نوع جديد من الأولويات التي تتماشى مع مستجدات المرحلة ما بعد الحرب الباردة فقد أصبح التبادل الاقتصادي بالإعتماد المتبادل أكثر أولوية.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الفضاء المتوسطي "إمتداد لسواحل أوروبا الأطلسية وإفريقيا المتوسطية، وعليه يرون أن المنطقة بمواصفاتها الإستراتيجية يجب أن تكون تحت نفوذهم<sup>1</sup>.

أثناء فترة الحرب الباردة كانت الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط تستند لمبدأ ملئ الفراغ الذي نجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة، إذ اعتبرت "المتوسط الشرقي" من أولويات إستراتيجياتها باعتباره أقرب إلى المجالات الحيوية الرئيسية في كل من البلقان الشرق الأوسط، الخليج، ومن جهة أخرى كان "المتوسط الغربي" حكرًا على التواجد الأوروبي الفرنسي بالمنطقة ومحاولة منها لإحتواء الخطر الشيوعي أثناء فترة الحرب الباردة<sup>2</sup>.

بعد نهاية الحرب الباردة بقيت الإستراتيجية الأمريكية قائمة على نفس الخلفيات وذلك وفق ثلاثة أهداف رئيسية والتي تتمثل أساسًا في:<sup>3</sup>

- 1- إحتواء الإنتشار الأوروبي بالمنطقة.
- 2- حماية أمن إسرائيل التي يمتد مجالها الإستراتيجي الدفاعي والهجومى من الخليج شرقًا لغرب المتوسط غربًا.
- 3- مراقبة المجال البحري لحوض المتوسط كمعبر إستراتيجي هام وحيوي بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين لنقل البضائع والنفط، وبالتالي فهو معبر رئيسي وحيوي لتحرك القوات الأمريكية.

وعليه فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية، السياسية والعسكرية عبر البحر الأبيض المتوسط باعتباره ذو موقع إستراتيجي، أمّا حسب المنظور الجيوسياسي الأمريكي فهو بمثابة محور تلاقي وانطلاق الإستراتيجية الأمريكية في كل من جنوب أوروبا، الشرق الأوسط، الخليج والمغرب العربي وصولاً لإفريقيا جنوب الصحراء

<sup>1</sup> - خليفة خلاصي، ملقى: التنافس الأمريكي بالمتوسط، مرجع سابق، غير منشورة.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - عمار باله، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: 2011 - 2012، ص 77.

والتي تعتبر من أولويات الإستراتيجية الأمريكية الراهنة في ظلّ التوجهات الأمريكية الحديثة، أو ما يسمى "الإستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب".

وفي إطار ظهور التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط نجد الولايات المتحدة الأمريكية تفرض تواجدها الدائم والمستمر بالمنطقة بدافع تحقيق الأمن والاستقرار بها باعتبار أوروبا في وجهة نظرها غير قادرة على تحقيق ذلك لوحدها، إذن فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى من وراء إستراتيجيتها بالمنطقة للبروز كقوة عالمية وحيدة وقادرة على تحمل المسؤولية السياسية والأمنية بالمنطقة.

يمكن تقسيم الرهانات الأمريكية بمنطقة حوض المتوسط لثلاثة أبعاد:<sup>1</sup>

1- الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بالمتوسط باعتبار الأمن الأوروبي والعالمي مرتبط بالأمن المتوسطي.

2- اعتبار الفضاء المتوسطي معبر تجاري وحيوي، ومدخل سياسي مهم باعتباره جسر نحو الخليج، فمثلا خلال حرب الخليج الأولى (1990 - 1991م) ثم إرسال معظم القوات والمعدّات الموجهة نحو الخليج عبر البحر الأبيض المتوسط ونفس الشيء أثناء إعلان أمريكا الحرب على العراق (2003م).

3- التدخل الأمريكي بمنطقة حوض المتوسط في عدّة قضايا مثل نزاع الصحراء الغربية، مسار السلام في الشرق الأوسط، الثورات العربية (مثل التوتّر مع ليبيا) جعلها تحرز مكانة ضمن الترتيبات الأمنية المتوسطية، وذلك وفق مبادرات عديدة التي ترجمت الإهتمام الأمريكي بالمنطقة.

بالرغم من البعد الجغرافي وضعف الروابط التاريخية، بين الطرف الأمريكي، ودول جنوب المتوسط، إلا أنّ البيئة الأمنية الجديدة فرضت وجود علاقات وطيدة بين الطرفين إذ نجد الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر حوض المتوسط عنصراً حيوياً لضمان مصالحها

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

واستقرار إستراتيجيتها الموسّعة والممتدة بين البحر المتوسط غربًا والشرق الأوسط والخليج شرقًا.

بعد تبلور الرؤية الأمريكية تجاه حوض المتوسط ونظرية التدخل الجيو- استراتيجي بين منطقتي حوض المتوسط والشرق الأوسط، بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني جملة من المهام الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعملت على ضمان أمن إسرائيل كدولة متوسطة "شرق أوسطية"، وإحتواء كلّ من سوريا ولبنان عبر إستراتيجية الفوضى الخلاقة\*، كمهمتان تختصان بالمتوسط الشرقي. أمّا في المتوسط الغربي، فإنّ السياسة الأمريكية تتأرجح بين إدارة لعبة التوازن بين الجزائر والمغرب كدولتان محوريتان في إطار قضية الصحراء الغربية، والتركيز على منطقة الساحل ذات البعد الاستراتيجي كتخوم لمنطقة حوض المتوسط<sup>1</sup>.

يرى الأستاذ "جون بيار فيليو" "Jean Pierre Filliu" أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لها نفس المصالح في المتوسط والشرق الأوروبية وهي كالتالي:

1- تحقيق التنمية والاستقرار بالمنطقة والذي تؤمنه بالدرجة الأولى تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي، بحكم ارتباط أمين إسرائيل بأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن أوروبا، وذلك من خلال تأسيس دولة يهودية تتعايش جنبًا لجنب مع دولة فلسطينية مستقلة.

2- تنمية الضفة جنوب المتوسط خاصّة في ظلّ التباعد الحاصل بينها وبين الضفة الشمالية على جميع المستويات وبالتالي فتنمية الضفة الجنوبية يمتصّ الخطر الذي قد يؤثر على الأمن الأوروبي والعالمي على حدى.

\*- الفوضى الخلاقة: حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة متعمدة الإحداث، ويعتبر "روبرت ساتلوف" المدير التنفيذي لمؤسسة "واشنطن لسياسات الشرق الأوسط" أول من استخدم المصطلح في مقالة تحليلية له 15 مارس 2015.

<sup>1</sup>- عمار بالة، مرجع سابق الذكر، ص 81.

3- ديمقراطية أنظمة الجنوب المتوسط والسماح لمختلف الأطياف المشكلة لمجتمعاتها بالتغير والمساهمة في الحياة السياسية<sup>1</sup>.

منه نستخلص أنّ الولايات المتحدة حسب وجهة نظر "جون بيار فيليو" تهدف من وراء استراتيجياتها بحوض المتوسط لأمننة المنطقة.

يذهب وزير الخارجية الفرنسي "فيدرين" عام 1999م للقول أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد تخطت مرحلة القوة العظمى في القرن العشرين إلى أكبر حد من ذلك «فالهيمنة الأمريكية لكافة النواحي: الاقتصادية، المالية، العسكرية العالية لنضال طرق الحياة واللغة والنتاج الفكري والثقافي للآخرين لتعيد تركيب الأفكار وتسخر حتى أعدائها» لتجعلهم كلهم في صفها ووصفها بالقوة الخارقة. أمّا جوزيف ناي، فيؤكد أنّ النظام الدولي اليوم لم يعد يقوم على توازن القوى كما كان سابقا وإنما أصبح نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية، وعليه لا يمكن أن يكون أي تدخل أمريكي بأيّة منطقة أو بأيّة طريقة بدافع غير الهيمنة، فهي لطالما تسعى للهيمنة والسيطرة على العالم<sup>2</sup>.

إذن وحسب "جوزيف ناي" ووزير الخارجية الفرنسي "هوبير فيديرين" فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للهيمنة على منطقة المتوسط والعالم ككل.

لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تشكيل تصور متكامل لمنطق سلوك خارجي لدولة معينة تجاه قضية أو منطقة محددة، ما لم يتمّ التعرف على السياق الاستراتيجي العام الذي جاء في إطاره هذا السلوك لاسيما عندما يتعلق الأمر بسلوك خارجي لدولة كبرى، أين يكون تصرف خارجي لها مضبوط بقواعد محدّدة مسبقاً، ومتماشيا مع التطورات الكبرى لهذه الدولة تجاه العالم ومناطقه الجنوبية، وهنا تتحول هذه السلوكات الإستراتيجية مدروسة لخدمة مصالح الدولة الفاعلة.

<sup>1</sup> - جلال خشيب، التوجهات الكبرى للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ع 3818، 2012/08/13، على الرابط:  
http://www.achewar.org/search.asp?u=1&Q يوم 2016/09/13.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

وهذا ما ينطبق على الإستراتيجية الأمريكية إزاء حوض المتوسط، إذ تبقى عالقة بين ظاهرتي تحقيق الهيمنة أو الأمنة، وفي هذا السياق يقول: "تشرلز كروثامر" أن: «إنهيار الاتحاد السوفياتي ولّد شيء جديد تمامًا، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أيّ منافس وذات نفوذ حاسم في بقعة من الأرض، إنّه إنعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ إنهيار روما، إنّه تحول جديد غريب تماما لحدّ أننا لم نملك فكرة عن كيفية التعامل معه، أو حتى عن كيفية تفسير إستراتيجياته»<sup>1</sup>.

إنّ وحسب "تشرلز كروثامر" فإنّ الإستراتيجية الأمريكية إزاء حوض المتوسط تبقى غير واضحة.

## المطلب الثالث: المهام الأمنية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس.

### الفرع الأول: السياسة الأمنية الجديدة لخلق الشمال الأطلسي.

تشكل حلف الشمال الأطلسي في 4 أبريل 1949م، في فترة الحرب الباردة كانت مهامه الحدّ من الخطر الشيوعي وإحتواءه، بالتّالي حماية أمن أوروبا وذلك بمواجهة النّظام الدّفاعي الإشتراكي المعروف بـ "حلف وارسو"، تختلف مهامه عن مهام الأسطول السادس الأمريكي إلّا أنّها يلتقيان في معظمها، مثل: تحقيق الأمن والإستقرار والمحافظة عن المصالح الأمريكية بالمنطقة المتوسطة<sup>2</sup>.

بعد نهاية الحرب الباردة وإنهيار المعسكر الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي، زال معه "حلف وارسو" بالتّالي لم تعد هناك مهام يقوم بها "حلف الشمال الأطلسي"، وعليه ذهبنا كلّ من الولايات المتّحدة الأمريكية والدول الأربعة عشرة التي يضمها الحلف لا يجاد مهام جديدة

<sup>1</sup> - جلال خشب، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية، المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على الرابط: <http://rawabtceter.com/category/>، بتاريخ 25/ جانفي/ 2015م.

له، وباستثناء فرنسا وألمانيا اللتين كانتا ترغبان في حلّ الحلف نهائياً أمّا بقية الدول المكونة للحلف تمسكت به، واعتبرت إستمراره كنظام دفاعي بإمكانه التحكم في الأحداث الدولية التي تدور بحوض المتوسط بوصفها امتداد جغرافي لمنطقة شمال الأطلسي ونجد كذلك بعض الدول مثل إسبانيا، إيطاليا التي طالبت بإعطائها نوع من الإستقلالية الذاتية بحوض المتوسط، ترى بالمقابل إستمرار وجودها بالحلف سيعزز من إمكانياتها العسكرية باعتبار الحلف مجهز بوسائل تكنولوجية عسكرية كبيرة<sup>1</sup>.

وتتمثل المهام الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في:

1- مساعدة المنظمات الإقليمية على تحقيق الأمن بمنطقة حوض المتوسط: فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال حلف شمال الأطلسي لمساعدة المنظمات الإقليمية بأمن حوض البحر الأبيض المتوسط، عبر حلّ النزاعات الدائرة بالمنطقة باعتبار أوروبا حسب وجهة نظرها عاجزة لوحدها على تحقيق ذلك.

وأبرز مثال على ذلك: عجز الدول الأوروبية والمجموعة الأمنية على حلّ النزاع في كوسوفو، وعلى ذلك قام حلف الشمال الأطلسي بالتدخل لحلّ النزاع بنفسه واتّخذ لأول مرة تدابير التدخل العسكري لإيقاف العمليات العسكرية الصربية ضدّ البوسنة والهرسك وفي هذا الإطار ظهرت فكرة إنشاء قوات أطلسية تتلائم مع الوضع الجديد الفضاء المتوسطي. سنة 1991م اجتمعت الدول الأعضاء في الحلف بروما واتّفقت على إنشاء بني عسكرية جديدة من أهمها نجد:<sup>2</sup>

1- **قوة الرد السريع Rapid Reaction Force**: تتكون من عشرة آلاف رجل موزعين على خمس فرق عسكرية: فرقة إيطالية تدعمها قوات تركية ويونانية، فرقتان من بريطانيا، فرقة من القوات المحمولة جواً مشكلة من قوات متعددة الجنسية (بريطانية ألمانية، هولندية

<sup>1</sup> خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية، مرجع سابق، ص 10.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

وبلجيكا، أما الفرقة الخامسة والأخيرة فتتكوّن أساسًا من قوّات أمريكية تعمل على ضمان المظلة الجوية لهذه القوات. شكلت هذه القوات للتدخل خارج المنطقة الأطلسية.

**2- الأسطول الحربي الدائم بالفضاء المتوسطي:** في أبريل من سنة 1992م انتقلت سبع دولّ عضوة في الحلف الأطلسي (ببروكسل) على إنشاء أسطول حربي بحوض البحر الأبيض المتوسط، تكون منطقة قيادته بـ "نابولي" بإيطاليا، ومهمته تقوية الجناح الجنوبي للحلف.

**3- القوات المتعددة الجنسيات والأدوار:** أثناء القمة الأطلسية ببروكسل عام 1994م تمّ الاتفاق على إنشاء القوّات المشتركة المتعددة المهام والجنسيات، وتمثل مهامه بالأساس في التدخل خارج النطاق الأطلسي.

يتبين من خلال الهيكل العسكري الجديد الذي أقامه الحلف الأطلسي أنّه موجه خصيصًا نحو البحر الأبيض المتوسط، باعتباره مصدر تهديد لمصالحهم وبالتالي وحسب المنظور الأمريكي والأوروبي، فإنّ المنطقة ستكون مصدر الأزمات المستقبلية. أمّا القوات المرنة والسريعة الإنتشار فتدخل في نطاق النزاعات المحلية المحدودة والتي لا تستدعي جيشًا كبيرًا للقوات الأطلسية<sup>1</sup>.

نستخلص مما سبق أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية تسعى من خلال آلياتها للتدخل بحوض المتوسط (الحلف الأطلسي، الأسطول السادس الأمريكي) لإبقاء نفوذها العسكري بالمنطقة والإشراف الرئيسي لحلّ النزاعات الإقليمية وإلغاء دور القوى الأوروبية الكبرى (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا).

**2- مكافحة الإرهاب:** بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتجاوبًا مع التهديدات الأمنية الجديدة التي واجهت الولايات المتّحدة الأمريكية، أعلنت هذه الأخيرة تفعيلها مع المادة الخامسة من معاهدة الحلف والمتعلقة «باعتبار أنّ أيّ تهديد أو عدوان على إحدى الدولّ

<sup>1</sup> - المرجع نفسه.

الأعضاء بالحلف يشكل تهديدًا وعدوانًا على بقية الأعضاء»، وبالتالي فمن الظاهر أنّ الحلف أصبح ملزمًا بتنفيذ توجيهات الولايات المتحدة والتي أعلنتها من خلال إستراتيجية "مكافحة الإرهاب العالمي"، ويأتي الإرهاب المتوسطي بالدرجة الأولى حسب المنظور الأمريكي والأوروبي باعتبار دول الجنوب من المنطقة مصدر تهديد وتصدير للإرهاب وبذلك أوجدت مهام جديدة تبرر إستمرارية الحلف وبقاءه بالمنطقة.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع دول العالم بضرورة مساعدتها على محاربة "الإرهاب الدولي"، وأدرجت ضمن اللائحة الإرهابية الجماعات المقاومة للإحتلال الإسرائيلي والمهددة للمصالح الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة منها: حزب الله اللبناني، الحركات الفلسطينية، الجهاد الإسلامي وحركة حماس. ويعتبر الفضاء المتوسطي ضمن الإهتمامات الدولية لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظرًا لما تشهده من وضع أمني خطير وحالة الإستقرار<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي.

يعتبر الأسطول السادس الأمريكي العسكرية التي تحمي المصالح الأمريكية بحوض البحر الأبيض المتوسط.

### نشأة الأسطول:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا، هولندا الدنمارك، تدفع ضريبة جزئية لوالي طرابلس ووالي الجزائر مقابل حماية السفن التجارية الأوروبية والأمريكية، من قرصنة شمال إفريقيا<sup>2</sup>.

في سنة 1801م طلب "يوسف باشا" والي طرابلس، زيادة الرسوم الضريبية على الولايات المتحدة الأمريكية إلى (225000 دولار) فرفضت الولايات المتحدة الأمريكية

<sup>1</sup> - المشير أبو غزالة، أمريكا في خطر، جريدة الإتحاد، أبو ظبي، العدد 1098، 23 نوفمبر 2001، ص 23.

<sup>2</sup> - لمحة تاريخية عن الأسطول السادس الأمريكي، على الرابط:

<http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t105-topi>، يوم 2016/02/26.

الطلب، وعليه قام الكونغرس بإصدار قانون حماية التجارة من خطر البحرية الطرابلسية في 06 فيفري 1802م.

وفي 4 ماي 1802 قام جنود "يوسف باشا" بتحطيم العالم الأمريكي بالقنصلية الأمريكية في طرابلس، كإشارة لإعلان الحرب وطرده قنصل الولايات المتحدة الأمريكية من طرابلس، فنتيجة لتلك التداعيات أصدر الرئيس الأمريكي "توماس جيفرسون" أوامره بقصف مدينة طرابلس، وأرسلت شرعية بها 12 مدفع بقيادة "الأميرال ريتشاد بيل".

وفي تلك الحملة اتخذت المشاة البحرية نشيدًا لا تزال ليومنا هذا تحتفظ به ويقول في مطلعها من (قاعات مونتيزوما إلى شواطئ طرابلس نحن نحارب في الجو والبر والبحر) في المقابل كان أسطول البحرية الطرابلسية يملك عشرين سفينة وألف بحار وبعد مناوشات طويلة ومعارك تمكنت البحرية الطرابلسية في 31 أكتوبر 1803م حجز فرقة فيلادلفيا وعلى متنها 308 بحار، وعندما عجزت البحرية الأمريكية على استردادها تسللوا إليها وقاموا بنسفها في ميناء طرابلس، وكان الأثر لهذا للحدث كبيرًا وحافز قوي لتأسيس بحرية أمريكية قوية.

وفي نفس الوقت تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع "أحمد باشا" المتواجد في مصر والذي كان في خلاف مع أخيه "يوسف باشا" على الحكم، وأنزلت مشاة بحرية في مدينة درجة والتي كانت أول أرض تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية في التاريخ<sup>1</sup>.

في سنة 1946م أرسل، "ترومان" تشكيل مؤقت بقيادة البارجه ميسوري إلى شرق المتوسط لمواجهة تهديدات الاتحاد السوفياتي وحماية تركيا في الخطي الشيوعي. وبقي هذا التشكيل في إيطاليا في سنة 1949م، ومنط ذلك الوقت أطلق عليه الأسطول السادس الأمريكي.

<sup>1</sup> - "لمحة تاريخية عن الأسطول السادس الأمريكي"، المرجع نفسه.

يقع مركز القيادة الرئيسي للأسطول السادس في مدينة فاتيبا (إيطاليا) بالقرب من نابولي.

تتمثل المهام الأمنية التي أسندت للأسطول السادس في فترة الحرب الباردة في الدفاع عن الأمن الأوروبي، وحمايته من التوسع الشيوعي. ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على الغواصات السوفياتية التي تعبر مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ورعاية المصالح الأمريكية الحيوية، والتي نجد في مقدمتها استمرارية تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط إلى الأسواق الأمريكية بشكل مستمر وبأسعار معقولة<sup>1</sup>.

بعد الحرب الباردة أسندت مهام جديدة للأسطول السادس الأمريكية وحسب وزارة الدفاع الأمريكية فهي أكبر بكثير من المهام التي أوكلت إليه في فترة الحرب الباردة. بعد أن أصبحت المصالح الحيوية الأمريكية مهددة من طرف الدول الأوروبية سارعت بإتخاذ مهام جديدة للأسطول السادس الأمريكي وجعلته يتواجد في أهم المواقع الإستراتيجية في المتوسط التي تسمع له بمراقبة كل التحركات الأوروبية بالمنطقة، وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أي العامل العسكري يبقى ذو أهمية كبيرة في عقيدتها العسكرية الجديدة، فمن خلالها يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على مكانتها الولية، وبالتالي تحافظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية وهذا ما تسعى إليه من خلال الأسطول السادس الأمريكية الذي أصبحت له أهمية كبيرة باعتبار أن مهامه الجديدة في ظل التطورات الدولية التي تلت فترة الحرب الباردة لا تنحصر في مراقبة روسيا، بل أصبحت تهدف بمواجهة التحديات الأمنية الجديدة في الفضاء المتوسطي.

<sup>1</sup> - Paul Marie De la gorce, « Washington et la maitrise de monde », **Monde diplomatique**, Paris Avril, 1992, P 14.

## 1- ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط:

جاء ذلك في بيان للرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر" "Jimmy Carter" بإقراره أن منطقة الخليج التابعة جيو- استراتيجيا لمنطقة الشرق الأوسط والمتوسط تدخل ضمن نطاق الأمن القومي لدول التحالف الأطلسي، وفي الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة الحق في استخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج والمصالح الأمريكية هناك<sup>1</sup>. كما أبدى "إدوارد ديجرجين" السكرتير المساعد لشؤون الشرق الأدنى بأن: الأهمية الإستراتيجية للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج ليست بحاجة للتوضيح، باعتبارها تشكل أغلبية من الإحتياجات المعروفة من النفط هو ما يعادل 65%.

لقد جعلت الحساسية الزائدة التي تعطيها الولايات المتحدة الأمريكية للعنصر الحيوي لاقتصادها والذي يتمثل في النفط، إذ تتخوف من إمكانية إستيلاء بعض القوى القريبة من المنطقة مثل أوروبا وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التي كانت فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتبسط سيطرتها المباشرة على مراكز النفط بالشرق الأوسط بحجة احتمال عودة العراق كخطر على دول الخليج، أو أن يكون التهديد من إيران التي تسعى جاهدة لإدماجها في نظام الأمن الجديد الذي أنشأته دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا والذي سمي باتفاق دمشق 1992.

فمنه يتضح لنا من هذه الفكرة أن مهمة الأسطول السادس مهمة أمنية الأساس، إذ يمثل العامي الرئيسي لناقلات النفطية الأمريكية التي تعبر مضائق البحر الأبيض المتوسط خاصة قناة السويس، أو البحر الأسود، حيث يتواجد الأسطول الروسي الأوكراني، إذن فالأسطول بشكل مستمر، باعتبار واشنطن لا تزال تتخوف من إمكانية لجوء الدول العربية

<sup>1</sup> - خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وإنعكاساته على الأمن الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص 05.

المصدرة للنفط لإيقاف هذا التصدير في حال تدهور الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط كما حدث في أكتوبر 1973، ضمن ما يسمى بالحظر النفطي العربي<sup>1</sup>.

## 2- دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة للمراقبة:

بعد نهاية حرب الخليج الثانية أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة دعم قواعد العسكرية بأجهزة للمراقبة المستمرة بأجهزة الإنذار المبكرة، باعتبار أن هذه القواعد العسكرية مثل قاعدة (سراجوزا) بإسبانيا، قد فشلت في مراقبة الدول المتوسطية التي كانت حسب وجهة نظرهم تشكل مصدر تهديد لهم (نشك أنها بصدد بناء مفاعلات نووية سرية) وعليه تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أنها إذا ما لم تقم بمراقبة تلك الدول التي تتاجر بأسلحة بطرق غير شرعية، فإن مصالحها بالمنطقة تكون معرضة لتهديد مباشر. فمثلا تركيا واليونان إغتتمت فرصة إشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية وقامت بشراء عدة أنواع من الأسلحة.

وانكشف أمرها عندما أعلن معهد أمريكي بريطاني متخصص في شؤون الدفاع عن بيع الدول الغربية كميات كبيرة من للأسلحة لليونان وتركيا. وهذا ما زاد من قلق وتوتر الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار أن تسليح هاتين الدولتين يؤثر على أمن المتوسط، وبالتالي فأمن المتوسط مهم من الناحية الإستراتيجية الأمريكية.

وعليه يتولى الأسطول السادس مهمة أكد من انتشار الأسلحة لتفادي استعمالها في النزاعات الإقليمية بالفضاء المتوسطي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أمين شلبي، "هل حققت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في الشرق الأوسط"، مجلة الشؤون العربية، مصر: مطبعة جامعة الدول العربية، العدد 109، 2002، ص 27.

<sup>2</sup> خير الدين العايب، البعد الأمني للسياسة الأمريكية المتوسطية، مرجع سابق ص 07.

## 3- مراقبة تحركات القوى النووية فرنسا، روسيا وأوكرانيا:

حيث يواجه الأسطول السادس الأمريكي الكثير من التحديات الأمنية الجديدة من حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وحتى من دول خارج الحوض تسعى إلى أن يكون لها دور للمشاركة في بناء أمنه ومع بداية ظهور ملامح أوروبا الموحدة في إطار سياسي كونفيدرالي، بموجب معاهدة ماستريخت 07 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر عام 1993م، وأن بعض الدول المتوسطة أن الواقع الدولي يساعدها على استعادة أدوارها العسكرية داخل منطقة حوض المتوسط، مثل: فرنسا التي تبقى الدولة النووية الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط، التي شعرت باستعادة ألمانيا لقوتها العسكرية والاقتصادية داخل أوروبا، وذلك بعد إكتسابها لترسانة عسكرية تقليدية ونووية من ألمانيا الشرقية، وهذا ما فسرتة فرنسا على أنه تهديد محتمل لمصالحها داخل أوروبا وحوض المتوسط، مما جعل وزارة الدفاع الفرنسية تطلب من أسطولها المتوسطي بمدينة طولون أن يبقى في حالة استعداد وتراقب لأي تهديد محتمل<sup>1</sup>، وفي المقابل نجد الولايات المتحدة الأمريكية تفسر هذا السلوك العسكري لباريس وبرلين على أنه يتنافى مع مصالح واشنطن المرتبط بالمصالح الأوروبية وبالتالي فمن وجهة نظرها هي قادرة على ضمان الأمن الإستراتيجي لأوروبا والذي لا يزال مهددا من طرف الروس.

كما عرضت الولايات المتحدة الأمريكية تأسيس الدولة الأوروبية نظام أمني متوسطي تشكل من قوات للتدخل السريع، باعتبارها تعترض مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة والسيطرة عسكرياً على الحوض المتوسط.

ومن هذا المنطلق، نجد أن وزارة الدفاع الأمريكية سارعت خوفاً على مصالحها العسكرية في المنطقة إلى تطوير قدرات الأسطول السادس وذلك بإدخال أجهزة جد متطورة

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 08.

عليه، وأجهزة للرصد العسكري والتشويش على الرادارات المثبتة على حاملات الطائرات للدول الأوروبية المتوسطية وإيطاليا وإسبانيا<sup>1</sup>.

يقول قائد الأسطول الأسبق (وبليام أوجنس) أن: الإستراتيجية الدفاعية العديدة تهدف لتطبيق ما يعرف بالمارنوسترون، أي التحكم الفعلي في مدخل البحر ومخارجه بإتباع سياسة الإحتواء.

ومن هنا يتبين أنّ المنافسة العسكرية وإن كانت غير ظاهرة علنا فإنها حقيقة بذاتها. ومع أن الدول الأوروبية المتوسطية والولايات المتحدة الأمريكية تزعم أنّ وجودها العسكري الدائم في حوض البحر الأبيض المتوسط إنما هو من أجل تحقيق أمن المنطقة فإن هذه مسألة فيها الكثير من المغالطة، باعتبار أن كل من الأسطول الأمريكي والأساطيل الفرنسية والإسبانية والإيطالية والروسية تتسابق على إجراء منظورات بحرية دون أخذ الأمن المتوسطي بعين الإعتبار.

#### 4- مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياته العسكرية لمنع إمتدادها إلى دول مجارة.

ازدادت حدّة النزاعات الإقليمية بحوض الأبيض المتوسط خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وترجع أسبابها لتعدد القوميات التي تأثرت بحركة الإنفصال التي عرفتتها الجمهوريات السوفياتية، حيث وجدت هذه الأخيرة سابقاً نفسها أمام وضع استثنائي صعب فإما أن تبقى في إتحاد سياسي وإمّا أن تنفصل عن الإتحاد، وهذا ما حدث أيضا بيوغسلافيا، التي تحتوي بدورها على قوميات وديانات عدّة، إمتد على إثرها النزاع العرقي الذي ساعد على عودة الصّراع القديم الذي كان بين: صربيا البوسنة وكرواتيا، إذ كانت تسعى كلّ واحدة منها لتأسيس كتاب سياسي خاص بها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الأسطول السادس الأمريكي، على الرابط: <http://www.nato.int/nato-welcome/index-ar.html>، بتاريخ 2016/07/27.

<sup>2</sup> - خير الدين العايب، البعد الأمني للسياسة الأمريكية المتوسطية، مرجع سابق ص 07.

رفض الصرب كلّ المحاولات السلمية التي أتى بها كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما دفع بهذه الأخيرة بالرجوع لإستعمال ضغوطات سياسية ودبلوماسية بهدف إيقاف عملياتهم العسكرية على مسلمي البوسنة والهرسك، وفي هذا الإطار كان الأسطول السادس يلعب دورًا أمنيًا كبيرًا، إذ كان يقوم بمراقبة تطورات هذا النزاع العرقي وبالتالي قام بوضع خطط عسكرية للتدخل السريع في حالة إذا ما تطور الوضع الأمني في البوسنة والهرسك، أو امتد للجمهوريات اليوغسلافية الأخرى، كما أسندت للأسطول السادس أيضا مهام مراقبة النزاع التركي واليوناني وقبرص، وذلك باستخدام الردع والضغط العسكري على طرف النزاع لتمرير الحلول الدبلوماسية<sup>1</sup>، وبالتالي لعب الأسطول السادس دورًا كبيرًا بمساعدته للحلف الأطلسي عندما وجه ضربات عسكرية ضدّ صربيا، وذلك بتوليه عملية التنسيق الأمني والاستخباراتي طيلة فترة العمليات العسكرية الأطلسية في إقليم كوسوفو<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شفيق المصري، "الأطلسي والمعدلات الجديدة"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 82، أبريل 1999، ص 17.

<sup>2</sup> - خير الدين العايب، البعد الأمني للسياسة الأمريكية المتوسطية، مرجع سابق ص 08.

## خلاصة الفصل:

أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة تطورات وتغييرات على مستوى النظام الدولي والتي أدت لظهور تهديدات أمنية جديدة بحوض المتوسط والمتمثلة أساساً في الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، والتي ساهمت بدورها للإنخراط في ترتيبات أمنية جديدة وعليه نجد القوى الكبرى وتخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا سارعت التبنى مقاربات أمنية تستند نظرياً على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن وترتكز أساساً على التعاون والشراكة والحوار مع الدول المتوسطة ولكن دون إلغاء العامل العسكري في حالة ما استدعى الأمر ذلك.

وفي إطار تراحم هذه القوى بالمنطقة المتوسطة يبقى من غير الممكن التحدث عن مقارنة أمنية عربية مشتركة ويصعب كذلك التوصل لمقاربة أمنية عربية باعتبار المنطقة المتوسطة تتميز باختلافات عديدة على مختلف المستويات، أمّا المقاربات الأمنية التي تتبناها القوى الكبرى الفاعلة في العلاقات الدولية في حوض المتوسط فتندرج ضمن تحقيق مصالحها، وذلك نظراً بالدرجة الأولى لإحتواء المنطقة وفقاً لما يخدم مصالحها.

تساهم كذلك التوسع الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة في إتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة بحوض المتوسط وذلك باعتمادها آليات جديدة للتدخل بالمنطقة عبر إيجادها مهام جديدة للحلف الأطلسي، والأسطول السادس الأمريكي.

## الفصل الثالث

التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المتوسط

والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

يعتبر "التعاون" و"التنافس" ثنائيةً أساسيةً في العلاقات الدولية وهي قديمة قدم التجمعات الإنسانية والحضارات، وفي حيز العلاقات الأوروبية الأمريكية نجد تداخل مجموعة من القضايا والمحاور المشتركة والتي تدور وتتفاعل بالفضاء المتوسطي وذلك وفق جدليته "التعاون والتنافس".

سنتطرق في هذا الفصل أولاً لمظاهر التعاون والتنافس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي ومنه سنقوم بصياغة سيناريوهات العلاقات المستقبلية المتوقعة.

## المبحث الأول: التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المتوسط.

تتسم العلاقات الأوروبية الأمريكية لمزيج من مظاهر "التعاون" و"التنافس" وهذا ما نتطرق إليه في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مظاهر التعاون الأوروبي - الأمريكي.

تميّزت العلاقات الأوروبية- الأمريكية منذ القرن التاسع عشر للميلاد وإلى نهاية الحرب الباردة "بالتعاون" و"التحالف"، حيث كان هناك توافق على تقاسم مناطق النفوذ في العالم وقد كانت مصالح الطرفين محفوظة في إطار سياسة الإحتواء للمد الشيوعي في العالم وفي إفريقيا على الخصوص، حيث يمكن إستخلاص واستنتاج المصالح المشتركة فيما يلي:<sup>1</sup>

- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار بمنطقة حوضي المتوسط باعتبارها مهمة لضمان أمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بأكمله لتوسطها القارات الثلاث (إفريقيا، آسيا، أوروبا).

- الحفاظ على تدفقات البترول إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية عبر البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا كانت المسائل الأمنية والدفاعية تتخذ من قبل أمريكا باعتبارها القوة القادرة على حماية المنطقة من أي تدخل خارجي وذلك عبر الحلف الأطلسي والأسطول السادس والقيادات البحرية الأمريكية المختلفة.

- تتبع هذه المضلة الأمنية الأمريكية لأوروبا من بعد تاريخي قديم، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أنقذت أوروبا خلال الحربين العالميين الأولى والثانية.

كما عملت دائما الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين طريق البترول العابرة للقارة الأوروبية من منطقة الخليج ومنطقة المغرب وذلك عبر التواجد العسكري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط، كما نجد الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإعادة إعمار القارة الأوروبية وذلك عبر ما يسعى بـ "مشروع مارشال".

<sup>1</sup>-خير الدين العايب، البعد الأمني للسياسة الأمريكية المتوسطية ، مرجع سابق.

إذن فالولايات المتحدة الأمريكية لعبت دورًا أساسيا في الوحدة والأمن الأوروبي خاصة من خلال حلف الناتو، وبعد الحرب الباردة أضحت الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة والمسيطرة على المستوى الدولي، ولكن مع ذلك، لا تزال علاقاتها مع أوروبا تتخللها مظاهر التعاون خاصة على مستوى البعد الأمني باعتبار التهديدات في أغلبها مشتركة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل....)، وعليه ليس بمقدور بلد لوحده أن يتعامل مع كل هذه المخاطر والتهديدات.

اعتبر الإتحاد الأوروبي العالم يحمل مستقبلا أكثر إشرافا ولكنه يحمل بالمقابل تهديدات أكبر مما هي عليه في الماضي والحاضر فاعتبروا المستقبل بشكل جزئي معتمد على أعمالهم، لذا يجب عليهم إعتقاد إستراتيجية فعّالة لضمان مصالحهم وتحقيق أمن قارتهم وتشجيع قيمه وكان ذلك عبر نشطه في التعامل مع التهديدات الرئيسية والتي نجد على رأسها الإرهاب، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2011 تضمنت تبني مذكرة توقيف أوروبية، وخطوات لمهاجمة تمويل الإرهاب وأتفاقيه التعاون القانوني الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فاستمر الإتحاد الأوروبي بتطوير التعاون في هذا المجال وبتحسين دفاعاته<sup>1</sup>.

يعتبر حل النزاع العربي- الإسرائيلي أولوية إستراتيجية لأوروبا غير ذلك فإنه لن يكون هناك مجال كبير للتعامل مع المخاطر الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، فيجب على الإتحاد الأوروبي أن يبقى على علاقاته التعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكذا روسيا وبلدان المنطقة بحدّ ذاتها<sup>2</sup>.

وبشكل عام وباعتبار حوض البحر الأبيض المتوسط يعاني من مشاكل حادة مثل: الكساد الاقتصادي، عدم الاستقرار الاجتماعي والنزاعات غير المحلولة، تتطلب مصالح الإتحاد الأوروبي التعامل الدائم والمستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية بكونها غير قادرة

<sup>1</sup> - أسامة فاروق مخيمر، التعاون المتوسطي: المبادرات، القضايا، المستقبل، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريس والنشرة، 1998، ص 184.

<sup>2</sup> - أوروبا أمنة في عالم أفضل، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية على الرابط:

www.nato-static/.../pdf20120116-secopmed-arb، يوم 20 /10 /2016.

لوحدها على الحدّ من كل هذه المخاطر، وفي هذا السياق نجد المنظور الأوروبي يذهب للإقرار أنّ: «الإتحاد الأوروبي أحرز تقدماً تجاه تحقيق سياسة خارجية منسجمة وإدارة أزمات فعّالة، وبالتالي لديه أدوات يمكن استعمالها بشكل فعّال، ويظهر ذلك في البلقان»، ولكن إذا أرادوا أن يقدموا مساهمة تماثل بقدراتهم، فيجب عليهم أن يكونوا نشيطين أكثر وقادرين أكثر، ولا يتحقق ذلك إلاّ بتعاملهم مع القوى الأخرى ويخصون بالذكر، الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

وتعتبر التقديرات المشتركة للتهديدات أفضل أساس للأعمال المشتركة، ويتطلب هذا التشارك بشكل أفضل في المعلومات الاستخبارية بين الطرفين، ما يعكس التصميم المشترك على التعامل مع تحديات العصر، في العمل معاً يمكن للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية أن يكون قوة عظيمة من أجل بلوغ الأفضل في العالم<sup>2</sup>.

يبقى التعاون بين الطرف الأوروبي والأمريكي تحكّمه المصالح لكلا الطرفين فالإتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذا التعاون للرفع من قدراته وزيادة قوته، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فتسعى من خلاله لإحتواء أوروبا وفرض الهيمنة عليها وذلك من خلال بيعها الدائم لتقديم لها أكثر بغية جعلها تابعة لها، وبالتالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فاحتواء أوروبا يمثل بالمقابل زيادة حظوظها بالفضاء المتوسطي. وبالتالي فكلا الطرفين مستفيدين كن صفقة التعاون لكونها تخدم مصالحهما<sup>3</sup>.

ختاماً، يؤكد تقرير "الولايات المتحدة الأمريكية لمستقبل أمن البحر الأبيض المتوسط"، أنّ: «معطيات البيئة الأمنية الحالية بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يستلزم تعميق التعاون بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الإنذار المبكر والتواجد

<sup>1</sup> - البحر الأبيض المتوسط، بؤرة الصراع العالميّة على الرابط:

<sup>2</sup> - المرجع نفسه.

<sup>3</sup> - أحمد وهبان، العلاقة الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 298.

والإستجابة السريعة للمخاطر الأمنية التي قد تواجه حوض المتوسط والتي ستؤثر على أمنهما».

### المطلب الثاني: مظاهر التنافس الأوروبي - الأمريكي على منطقة المتوسط.

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي بانهيار الاتحاد السوفياتي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيم ومسيطر على الساحة الدولية، ومن ثمة بدأت تتغير العلاقات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي من علاقات تعاون وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي إلى علاقات تنافس والتي تمثل أساسًا في:<sup>1</sup>

- السباق نحو مناطق النفوذ والهيمنة، فمثلا كانت مبادرة "إيزنستات" الأمريكية الخاصة بالشراكة مع دول المغرب العربي وكذلك "مشروع الشرق الأوسط الكبير" بمثابة تحد وتنافس للطرف الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط، ولكن نجد في المقابل الطرف الأوروبي الذي يسارع بدوره لإحتواء بلدان المغرب العربي وذلك غير مسار برشلونة.

- فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتموقع في منطقة الغرب العربي لضمان أمن المنطقة كمبر استراتيجي للخليج العربي. وتتجلى مظاهر التنافس في كون كل طرف سواءً الأوروبي أو الأمريكي يحاول قطع الطريق أمام الطرف الآخر لتعزيز نفوذه بالمنطقة فالولايات المتحدة الأمريكية في سعي دائم لتقويم الدور الأوروبي في المحافل الدولية عن طريق إلغاء دورها على الساحة الدولية والإقليمية وإبقاء تصورهما على أنها لازالت بحاجة للمضلة الأمريكية وخاصة في المجال الأمني حيث أن هناك خطر جديد يهدد أمن أوروبا والعالم بأسره والذي يتمثل في الإرهاب، وبالتالي لابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم في محاربة هذا الخطر باعتبار أوروبا غير قادرة لوحدها على صد هذا الخطر، نجد ذلك طرف يعتبر نفسه ولأسباب تاريخية وجغرافية أنه أولى من الآخر بمنطقة حوض المتوسط، وعلى أساس ذلك يتحول التنافس لحرب مواقع اقتصادية وأسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 299 .

مناطق النفوذ ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرة "إيزنستات" الرامية إلى إتحاد شراكة أمريكية مغربية لكل من الدول الثلاث: تونس، المغرب، الجزائر<sup>1</sup>، بالإضافة إلى مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يضم إليه دول شمال إفريقيا كما نجد التحرك الأوروبي من خلال الشراكة الأورو-متوسطية عبر مسار برشلونة، منه يتضح أنّ كلا الطرفين يسعيان للسيطرة على مقاليد الأمور بالمنطقة باعتبارها سوق للسلع الأوروبية والأمريكية ومصدر للطاقة والموارد الأولية وموردًا للإستثمار.

عامة تتلخص مظاهر التنافس بين الطرفين في:

- المصالح الاقتصادية خاصة النفطية منها.
- محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ خاصة المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا.
- إرساء الثقافة واللغة (الفرنسية والإنجليزية وأنماط الإستهلاك الغربي وهذا ما يسمى بالغزو الثقافي)<sup>2</sup>.

أدت حالة اللااستقرار في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، وتدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتصاعد مخاطر وتهديدات لأمنية جديدة منها: الإرهاب الجريمة المنظمة، التجارة بالمخدرات، الهجرة غير الشرعية، وهذه المخاطر تؤثر بصفة مباشرة على الضفة الشمالية على الحوض المتوسط وعلى سواحل المحيط الأطلسي وظهور الحركات الأصولية المتشددة التي ترفض الغرب بشدة وتسعى بمواجهته. كلّ هذه القضايا جعلت من منطقة الفضاء المتوسط ساحة تفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأوروبية سواء كان ذلك في البعد السياسي-الاقتصادي أو في البعد الأمني-العسكري وهذا ما عقد العلاقات الأوروبية الأمريكية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد النور عنتر، "الجوار الأمني-المتوسطي: الشراكة الأمريكية الجزائرية"، في مجلة شؤون الأوسط، لندن: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 83، ماي 1999، ص 52.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> علي الحاج، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 84.

تميل بلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط للطرف الأمريكي أكثر مما تميل للطرف الأوروبي، باعتبار أمريكا تمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية في منطقة المغرب العربي في إطار سياسات تدعيم النفوذ في الشرق الأوسط الجديد، وكذلك أثناء طرحها لمبادرة إيزينستات فصلت بين البعد الاقتصادي والسياسي فلم تعتبر الديمقراطية والإصلاح السياسي شرط من شروط المشاركة مما زاد من إغراء الطرف الجنوبي حول هذا المشروع، وبالتالي اعترضت الولايات المتحدة الأمريكية أن المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من خلال البنك الأوروبي للاستثمار، إنّما تهدف بقاء دول المغرب العربي تحت الهيمنة الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر بمثابة منعطفات غيرت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في المتوسط تغييرًا جذريًا على جميع الأصعدة سواء كانت اقتصادية، سياسية أو اجتماعية... إذ عملت على بسط نفوذها وفرض هيمنتها في شتى مناطق العالم حفاظًا منها على مصالحها الحيوية التي جعلت من المجال الأمريكي لا حدود له من الناحية الجغرافية وإنما يتحدد بأماكن تواجد المصالح الأمريكية وهذا ما زاد من حدة التنافس الأوروبي- الأمريكي إذ بلغ ذروته بعد الأحداث ولكن تجدر الإشارة أنّ مظاهر التنافس الأوروبي- الأمريكي موجودة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م<sup>2</sup>، فيمكن إرجاعها لإعلان فرنسا خروجها من منظمة الحلف الأطلسي عام 1966م، ورغبتها في إنشاء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن الحلف. ونجدها (فرنسا) تسعى من خلال الاعتماد على المحور الإسباني والإيطالي لتحزز دور أمني ومكانة في المنطقة الأوروبية - المتوسطية على حساب الدول الأوروبية عند مواجهة الإنتشار المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. فهدف فرنسا إدارة الأمن الأوروبي المتوسط وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المجال قدر الإمكان، وفي المقابل نجد الولايات

<sup>1</sup> - أحمد وهبان، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، مرجع سابق، ص 300.

<sup>2</sup> - محمد عبد السلام، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، في دورية دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 127، 2003م، ص 29.

المتحدة الأمريكية تسعى لإحتواء التواجد الأوروبي بالمنطقة باعتبارها الهاجس الأساسي أمام تحقيق مصالحها بالمنطقة، وهذا ما سيزيد من حدة التنافس بين الطرفين مستقبلاً<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الربيع العربي.

عرفت المنطقة العربية أو آخر عام 2011م، وبداية 2016م منعطف سياسي حاد غير كلياً من البيئة الداخلية والخارجية بالمنطقة، عرّف هذا المنعطف "بالربيع العربي" والذي استخدم لوصف الأحداث والتطورات الجارية في العالم العربي وهو كغيره من المفاهيم الأخرى التي استخدمت لوصف ما حدث كالثورة، الحراك، التمرد الإحتجاجات...<sup>2</sup>، غير أنّ هذه التسميات لا تنطبق بنفس الدقة والدرجة على جميع الانتفاضات العربية بالنظر لتباينها بالرغم من أنها تشترك في أسباب عميقة أدت لإندلاعها.

يعتبر الربيع العربي حركة إحتجاجية سلمية<sup>3</sup>، إنطلقت من تونس أواخر عام 2010م إثر حرق محمد البوعزيزي نفسه، وتواصلت الإحتجاجات على الأوضاع المعيشية المزرية، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 جانفي بمغادرة "زين العابدين بن علي" البلاد وتوجهه إلى السعودية، وبعد أيام معدودة اندلعت الثورة المصرية وبالضبط في 25 جانفي 2001م، ثمّ تليها الثورة الليبية التي إندلعت في 17 فبراير من نفس السنة، التي سرعان ما سلكت منحى غير الذي سلكته الثورات التي سبقتها، فقد تحولت لنزاع مسلح إستمر لوقت طويل ليتمكن الثوار بعد ذلك من السيطرة على العاصمة في السنة نفسها (2011م)، أسفرت الثورة مقتل العقيد "معمر القذافي" في 20 أكتوبر خلال معركة سرت.

<sup>1</sup> خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، في مجلة شؤون الشرق الأوسط، القاهرة: مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين الشمس، عدد 15 أبريل 2004م، ص 19.

<sup>2</sup> بلقاسم قاسم، ملتقى: الأوضاع العربية الزاهنة، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015. غير منشورة

<sup>3</sup> الربيع العربي: ويكيبيديا الموسوعة الحرة على الرابط: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>، بتاريخ: 2013/09/24.

تعتبر موجة "الربيع العربي" محصلة مجموعة من عوامل داخلية (السياسية الاجتماعية، الاقتصادية)، وأخرى خارجية.

### 1- العوامل الداخلية: والتي نجد من أبرزها:<sup>1</sup>

\* **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية:** فبالرغم من تمتع دول المنطقة بثروات هائلة إلا أنها أخفقت في تحقيق الرفاه لمجتمعاتها، إذ نجدها تفتقر لأبسط الأشياء فلم يكن بمقدورها تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وبالتالي فهي تفتقر لتواجد المرافق والخدمات، فالعامل الاقتصادي تصدر قائمة المطالبات والإصلاحات، ويعتبر العامل الحساس والمحرك الأكبر لأحداث "الربيع العربي"، وتعتبر البطالة والفقر وضعف الأجور أدنى معدلاتها، مقابل غلاء لم يقدر عليه الأفراد بالمنطقة. وهذا ما أفرزته حالة إحباط ويأس وتدهور لدى الشعوب والمجتمعات.<sup>2</sup>

\* **الاستبداد السياسي:** والذي يتمثل أساسًا في فساد الأنظمة، ففي إطاره نجد غياب الحريات السياسية، إذ تشترك معظم الدول العربية بالجهود السياسي وعدم تكريس الديمقراطية الحقيقية، مثلما هو الحال في ليبيا. فالسلطة للرئيس فقط، ويتضمن هذا الإطار (الجانب السياسي) عدّة مزايا والتي تتمثل في:<sup>3</sup>

- هيمنة رجال السلطة على المناصب السياسية والإدارية العليا في الدولة.
- الإستبداد بالحكم وإدارة شؤون البلاد بمعزل عن إرادة الشعب.
- إنتهاج سياسة التمييز بمختلف أشكاله.
- الإضطهاد والاستعباد وعدم إحترام حقوق الإنسان.
- إضعاف النسيج الاجتماعي وحرمانه، وتغييب الوحدة الوطنية.

<sup>1</sup> حنان لبدي، التحولات الدولية الزاهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 86.

<sup>2</sup> محمد الشيوخ، أسباب إندلاع ثورات الربيع العربي، مرجع سابق.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

– غياب الديمقراطية، ومنع المشاركة السياسية: يدخل في إطارها عدم السماح بإنشاء أحزاب سياسية ونقابات، تزوير الانتخابات إذا ما وجدت وبجميع مستوياتها وأشكالها عدم الفصل بين السلطات، غياب الدور الرقابي للمؤسسات المعنية وإخضاعها للسلطة التنفيذية.

\* **الطفرة الشبابية:** من بين ما يميز المجتمعات العربية نجد: الطفرة الشبابية الواعية التي كانت في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير، باعتبار أنها أكثر تضرراً لمعاناتها في مظاهر الإقصاء الإقتصادي والاجتماعي والسياسي<sup>1</sup>.

تعتبر كل هذه الأسباب كافية لشعور الشعوب بالظلم والإخلال والتهميش، ما أوصل بهم لحالة الإحباط والتذمر والمطالبة بإصلاح الأوضاع، في ظل الأنظمة القائمة، وساعد في ذلك توفر وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة الاتصال والتنسيق بين مختلف القوى والفعاليات، وعليه لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في توحيد الرؤى وتنسيق الجهود لدى الثوار.

**2- العوامل الخارجية:** وتتمثل أساساً في: التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول وإشعال نار الفتنة بين القوى المكونة لهذه الدول.

هناك من يقول أنّ "الرّبيع العربي" صنع أمريكي مدّبر ونوع من الهيمنة مارستها على المنطقة بهدف إحتوائها والسيطرة عليها، وذلك وفق ما يسمى "بالفوضى الخلاقة" وهذا ما أدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندا ليزا رايس" في حديث صحفي لها مع جريدة واشنطن بوست الأمريكية في 09 أبريل 2005م، أذاعت رسمياً في هذا اللقاء نية الولايات المتحدة الأمريكية في نشر الديمقراطية في العالم العربي والتدخل لحماية حقوق الإنسان بما

<sup>1</sup> - دينا شحاتة ومريم وحيد، "محرّكات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، مجلد 46، العدد 184، أبريل 2011م، ص 11.

فيها حقوق المرأة وغيرها، لتشكيل ما يعرف بالشرق الأوسط الكبير، أعلنت أنّ أمريكا ستلجأ لنشر "الفوضى لخلقة" في منطقة الشرق الأوسط لنشر الديمقراطية والحرية في هذه الدول<sup>1</sup>. أما الدكتور "شفيق علقم" فيذهب للقول أنّ «الفوضى الخلقة هي أداة فكر أمريكي وبالتالي فهي أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الإستراتيجي الأمريكي للتعامل مع قضايا العالم العربي والتي تهدف من ورائها لزعة الأنظمة العربية»<sup>2</sup>.

ويضيف قائلاً «إنّهم خائفون من قيام أمة عربية موحدة متناسقة لأنها ستشكل بذلك ثقلا إستراتيجيا، إقتصاديا وعسكريا عليهم، ويشكل عائقا أمام أطماعهم، وتخريبا أمام مخططاتهم للإستيلاء على المنطقة والهيمنة عليها».

مما سبق يتّضح لنا أنّه وبالرغم من كون الأحداث درامية في تكوينها وانتشارها بسرعة، تفوق طاقات مجتمعات في حالة إنهيار، إلاّ أنّه ليس من الحكمة إطلاق أحكام نهائية عن أسباب قيامها.

<sup>1</sup> - الفوضى الخلقة والربيع العربي على الرابط: <http://arabspringchaos.blogot.com/>، بتاريخ 05 ديسمبر 2011.

<sup>2</sup> - د. شفيق علقم، الفوضى الخلقة... إستراتيجية هيمنة واستحواذ على الرابط: <http://www.maralyoum.com/?p=164617>، بتاريخ: 12 أكتوبر 2014م.

## المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية الأمريكية بحوض المتوسط.

إنّ شكل العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لا يتوقف على ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب بل تتداخل عدّة عوامل في ذلك وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

### المطلب الأوّل: السيناريو التعاوني.

نظراً لعدم قابلية المستقبل للملاحظة، وصعوبة تقديره بشكل مطلق مسبقاً يكون التركيز عادة على ما يعرف بالبدائل المستقبلية المتوقعة، على أن يتمّ ترجيح المرغوب فيه واجتناب غير المرغوب فيه، وذلك من خلال التدخل العقلاني والمنظم لصانعي القرار وباستخدام الوسائل المتاحة وغير المتاحة خلال فترة زمنية معينة لإبتداع المستقبل "المخطط" يدل المستقبل "التلقائي"<sup>1</sup>.

يعمل هذا السيناريو مجموعة من التوقعات الإيجابية وهو أكثر تفاؤلاً، ويتوقف نجاحه على بذل مجهودات متناسقة والتعاون بين الطرفين الأوروبي والأمريكي وتقسيم الأدوار بينهما، فعلى صعيد كل طرف يتمّ طرح تصور جديد، تستدرك فيه أخطاء الماضي ويأخذ الحقائق السياسية والاقتصادية الراهنة بعين الاعتبار، لرسم مستقبل تعاون وتناسق بين الطرفين.

يفترض أنصار هذا الاتجاه تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تنامي قوة ومكانة قوى أخرى كإتحاد الأوروبي، وعليه ستتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى ولن يكون بمقدور أية قوة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الإنفراد بالقيادة العالميّة ولن يكون

<sup>1</sup> - محمد بلخيرة، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائبة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر (3)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص 386.

بمقدورها، تحديد قواعد العينة لوحدها، وفي هذا الإطار يقول الباحث العربي برهان غليون «لا ينبغي أن نخدعنا تكتيكات الإدارة الأمريكية (...) فهي تخفى (...) عوامل الضعف الهيكلي (...) المتزايد وتطمس حقيقة الإستراتيجية الدفاعية التي تضطر واشنطن إلى اللجوء إليها في إطار التغطية على الإنخداش الخطير في صندقيتها الإستراتيجية»<sup>1</sup>.

وورد في كتاب الكاتبة الأمريكية "أريانا هفغتون" بعنوان «أمريكا العالم الثالث: كيف خذل السياسيون الأمريكيون الطبقات الوسطى والحمل الأمريكي، الصادر 2010م» بأن أمريكا في طريقها لأن تصبح دولة عالم ثالث، أي أنها تتوقع تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً وبه فتوقع تراجع مكانتها عالمياً، سيقضي بطبيعة الحال لتوقع تراجع مكانتها بمنطقة حوض المتوسط، وهذا ما سيعرض التعاون والتناسق بين الطرفين مستقبلاً، وبالتالي تقسيم الأدوار، أي توزيع المهام العالمية، فيكون الاتحاد الأوروبي مختص بإدارة الأزمات في أوروبا ودول الضفة الجنوبية من حوض المتوسط، أما الولايات المتحدة الأمريكية فستختص بإدارة باقي الأزمات والتي ستكون أكبر من التي ستديرها دول الاتحاد الأوروبي (مثلاً: أزمات الخليج العربي)<sup>2</sup>. ومن خلال هذا السيناريو يجب على الاتحاد الأوروبي الإلتزام بدور الفاعل الناعم مقابل الإلتزام الأمريكي بدور الفاعل الصلب، فمثلاً: الدور الأوروبي إتجاه الملف النووي الإيراني لوحظ تقاسم المهام بين الطرفين: الأوروبي والأمريكي، ففي الوقت الذي أصر الاتحاد الأوروبي على الحوار مع "إيران" أبدت الولايات المتحدة رغبتها على إحتواء إيران وحتى صدّها ومواجهتها.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 387.

<sup>2</sup> - حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص 30.

- وتتوقف إمكانية قيام تعاون أوروبي - أمريكي مستقبلا على:
- يبقى الاتحاد الأوروبي المنظمة الأهم في العالم التي لا تنتمي إليها أمريكا وستشكل شريكا مهما لها في المحاولات الإستراتيجية<sup>1</sup>، فالإتحاد الأوروبي محاور أكثر فعالية من حلف الناتو: في أغلب الأحيان.
  - ليس باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية أو أي إدارة مستقبلية تجاهل الدور الطرفين يعني إخفاق الإدارة الأمريكية، وهذا ما سيدفع بهذه الأخيرة للسعي للتعاون والتنسيق والدخول في مفاوضات ثنائية مع الطرف الأوروبي حول العديد من القضايا مثل: الدور المستقبلي لحلف الناتو، وقضية إيران، فالتعاون بين الطرفين سابقا كان أقوى حينما عملا بشكل مشترك، وبالتالي هذا ما سيدفع بهما للسعي مستقبلا لتقوية علاقات التعاون بينهما.
  - إنّ الموقع الاقتصادي المميز للاتحاد الأوروبي جعله عنصر أساسي في مجال السياسة الخارجية، خاصة في المجالات التي تتطلب استخدام العقوبات الاقتصادية والدعم والمساعدة، وغيرها من الإجراءات، فهو قادر على أداء دور القوة الناعمة ببراعة، وعليه يبدو جليا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى مستقبلا للحفاظ على علاقتها التعاونية مع الطرف الأوروبي لكونه سيكون الدرع الرئيسي لتحقيق مصالحها.
  - بالنسبة لصناع القرار في أمريكا والاتجاهات الإعلامية السائدة يبقى الطرف الأوروبي هو الجهاز العام لقياس مدى مصداقية (سياسة التعاون الدولي) للسياسة الأمريكية. فإذا تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع أوروبا فهذا يعني تبني السياسة الخارجية الأمريكية خيار التعددية، ودعم الرأي العام الأمريكي لها<sup>2</sup>.
  - أهمية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الإتحاد الأوروبي لمؤسسة توحيد أوروبا وتقادي العمل على تجزئة الإتحاد، وفي هذا السياق يقول مستشار الأمن القومي

<sup>1</sup> - حسين طلال مقلد، المرجع نفسه، ص 32.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 33.

الأمريكي "زينغو بريجينسكي": «علينا أن نسعى للتعاون مع أوروبا، لا أن نقسمها لجزأين أوروبا القديمة وأوروبا الحديثة»، فلأوروبيين في بعض المجالات خبرات ومعارف أكبر وحق أفضل من تلك التي تمتلكها»، وعليه فيقترح عقد معاهدة بين الطرف الأمريكي والأوروبي أين ستتعهد الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار إلتزاماتها الأمنية عبر جانبي الأطلسي، مقابل تعهد الإتحاد بتسيير عملية توسعه نحو الشرق بشكل متواز مع عملية توسيع الناتو.

مما سبق نستخلص أنه وحس أنصار هذا التيار أن الشراكة والتوافق بين الجانبين ستتشكل قنوات المرحلة القادمة لتسوية المشكلات العالمية جميعها أي أنها ستتحصر في إطار التعاون والتنسيق فيما بينهما.

### المطلب الثاني: السيناريو التنافسي.

يقوم هذا السيناريو على أساس تصور مستقبلي يرتكز على دخول متغيرات جديدة تؤدي لتحول معتبر في تركيبة الظاهرة محلّ الدراسة بشكل يجعل مسارها يتّجه نحو منعطف جديد وغير مألوف وحسن أنصار هذا التيار سيكون متّجه نحو الأسوأ بإعتماد متغيرات تشاؤمية سألقة الحدوث، وكذلك من خلال إدخال متغيرات متوقعة<sup>1</sup>، ومتابعة تداعياتها التي توصلنا لحالة حدوثها حقيقة<sup>1</sup>.

وفي إطار مستقبل العلاقات الأوروبية الأمريكية يفترض أنصار هذا التيار إستمرارية الهيمنة الأمريكية<sup>2</sup> على العالم ككل وليس فقط في منطقة المتوسط، وبالتالي إلغاء الدور الأوروبي بتجاهله على الساحة الدولية وسياسة فرق تسود<sup>3</sup>، مثلما قامت به إدارة "جورج بوش

<sup>1</sup> - محمد بلخيرة، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائبة، مرجع سابق، ص 376.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 377.

<sup>3</sup> - حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق ص 31.

الإبن" أثناء محاولتنا لتفكيك الاتحاد الأوروبي من خلال السياسات الأمريكية المدروسة بدقة وعبر استغلال الخلافات بين الدول الأعضاء فيه خلال الغزو السابق "دونالد رامسفيلد" أوروبا لـ "أوروبا قديمة" و"أوروبا حديثة". ومن خلال تطبيقات العلاقات بين الطرفين فمن المتوقع أنه سيتم إستثناء الطرف الأوروبي مستقبلا من المشاركة في بعض القضايا مثل: العلاقة مع الصين، فالولايات المتحدة الأمريكية تتجاهل الطرف الأوروبي في علاقاتها مع الصين، فهي تدير العلاقة بنفيها وبطريقة مباشرة وبدون إستشارة الطرف الأوروبي في ذلك. وبالتالي فمن المتوقع أن تقتضي الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط باستيلاءها كليًا على مناطق نفوذها ومحاولتها للتحكم فيها على جميع المستويات، وهذا ما يزيد من حدة التنافس بينهما بالمنطقة.

وبالنظر للدور المهم الذي تلعبه القوتين على الساحة الدولية وبطبيعة الحال في المنطقة المتوسطة كذلك. فإنّ التعاون والتنسيق بينهما في المجالات الاقتصادية، السياسية الأمنية، سيقضي لمحاولة كل طرف أن يلعب دور المحرك الأساسي والمتحكم في الأمور. وبالتالي سيدفع ذلك لنشوب نزاع خطير بين هذين العملاقين الاقتصاديين<sup>1</sup>.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر الأمبراطوريات نجاحًا وشعبية على مرّ التاريخ لإعتماده على التقنين<sup>2</sup>، وبالتالي فهو قوة إقتصادية عالمية بدون منازع، فبعد معاهدة ماستريخت 1992م، تمكنت دول الاتحاد من تحقيق ما أفضت إليه المعاهدة، إذ قامت عام 1999م بإطلاق عملتها الموحدة "اليورو" وهذا ما شكل نقطة تحوّل على مستوى الأسواق الدولية، وما أدّى بدوره إلى إمتلاك أوروبا مقومات إقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، وبالتالي ومن هذا المنطلق فبروز الاتحاد الأوروبي كعملاق إقتصادي يمكن أن يرشحه مستقبلا لأن يكون قطب دولي منافسا للولايات المتحدة الأمريكية... وهذا ما ذهب إليه "جوزيف ناي الإبن" 2002م، عندما قال أن:

<sup>1</sup> - نصّار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، مرجع سابق ص 409.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 412.

«الاتحاد الأوروبي هو أكبر تحد ستواجهه الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين».

وفي إطار تخوف الأمريكيين من قيام الوحدة الأوروبية كقطب إستراتيجي ينافسها على مناطق نفوذها ونخص بالذكر الفضاء المتوسطي، ويشار لها في إدارة العالم ذهب الرئيس الأمريكي السابق نيكسون في كتابه "الفرصة السائحة" للقول وبكل وضوح «إنّ أوروبا بالموحدة لها سلبياتها. كما لها إيجابياتها، ولكن ومع استمرار تراجع التهديد للأمن الأوروبي وزيادة الاهتمام بالعامل الاقتصادي، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية ليس بمقدورها تحمل أعباء التكامل الأوروبي ونتائجها مهما كانت الظروف ومهما كان الثمن»<sup>1</sup>.

مما سبق نستخلص أنّ كلّ توقعات أنصار هذا الاتحاد مهما كانت أسبابها فإنّ نتائجها واحدة. فحسب وجهة نظرهم فإنّ مستقبل العلاقات الأوروبية- الأمريكية عامّة أو بالفضاء المتوسطي خاصّة منحصرة في إطار التنافس والصراع.

### المطلب الثالث: السيناريو الخطي.

السيناريو الخطي مبني على أساس أنّ المستقبل هو عبارة عن إمتداد للماضي والحاضر، أي أنّ المستقبل هو من إقرار التطورات التي انطلقت من الماضي مروراً بالحاضر وانتهاءً بالمستقبل، إذا فالمستقبل حسب وجهة نظر هذا الاتجاه إستمرار للوضع القائم، لكن تبقى الفرضية الخطية (الاتجاهية) معرضة للانقطاع بدل الاستمرار (نسبية) خاصّة عندما يتعلّق الأمر بأزمات مفاجئة وغير متوقعة، وعليه فالمستقبل أيضا يكون غير متوقع<sup>2</sup>. ويفترض السيناريو أنّ «مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة وأنّ إمكانية تغيير ذلك محدودة ومستبعدة»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 413.

<sup>2</sup> - محمد بلخيرة، السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي، مرجع سابق، ص 365.

<sup>3</sup> - المرجع نفسه، ص 365.

أي أنه لا يقوم بتغييرات جذرية، وبالتالي فإن الصورة المستقبلية للعلاقات الأوروبية-الأمريكية حتى وإن طرأت عليها بعض التغييرات وهذا استنادًا إلى جملة من المسلمات القائمة على أساس إستمرار الوضع القائم.

يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ العلاقات الأمريكية الأوروبية حتى وإن طرأت عليها تغييرات فإنها لن تكون جذرية، وستبقى دائمًا مصنفة وفق جدلية التنافس والتعاون وبالتالي فإنّ العلاقات بين الطرفين ستبقى مرتبكة، وحتى لو كانت في المجال التعاوني فستبقى متوترة وغير مستقرة، وبالمقابل حتى وإن كانت العلاقات بين الطرفين غير مستقرة، إلا أنّ الجانبان سيستمران بالتظاهر بأنّ الشراكة الأمريكية الأوروبية لا بديل عنها<sup>1</sup>، كما أنّ التصويت بالإجماع لإتخاذ القرارات في حلف الشمال الأطلسي سيستمر بالصيغة المعمول بها في الوقت الراهن، وتتوقع أنصار هذا السيناريو إستمرار الخلافات بين الجانبين وعدم التوافق في العديد من القضايا، وبغض النظر عن هذه الخلافات المتوقعة إلا أنهم يتوقعون إستمرار العلاقات التعاونية بين الطرفين باعتبار وجهات نظرهم للجنوب المتوسط نظرهم موحدة فكلاهما يعتبران الجنوب مصدر تهديد لمصالحهما، وبالتالي يجب عليهما التعاون لمواجهة هذا التهديد.

وحسب هذا الاتجاه و باعتبار الاتحاد الأوروبي الحليف المناسب للدعم السياسي والاقتصادي والمادي الذي تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية، فمستقبلا سنجد الإدارة الأمريكية نفسها مضطرة للعمل عن قرب مع الإتحاد الأوروبي أكثر من العمل مع الناتو ولكن وبالرغم من هذا فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر بفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم<sup>2</sup>، والتفرد بإدارة شؤونه، وبالتالي فإنّ الطرف الأوروبي لن يستطيع التفاهم والتعايش معها في حالة إذا ما استثمر الوضع على حاله، ومن الواضح أنّ الأوروبي

<sup>1</sup> حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سابق،

سيضطر مستقبلاً لمواجهة الطرف الأمريكي، وعليه فالعلاقة بين الطرفين مستقبلاً تكون استمرار لتوتر العلاقات الراهنة.

ويتوقع أيضاً أنصار هذا الاتجاه ظهور التحالف حسب الرغبة وذلك باعتبار العلاقات الأوروبية- الأمريكية إنتقلت من تحالف من أجل البقاء خلال الحرب الباردة إلى التحالف الإختياري<sup>1</sup>، بعد نهاية الحرب الباردة، فمثلاً: الصراعات الحالية داخل القارة الأوروبية هي قضايا إقليمية، وبالتالي لا تؤثر على أمريكا، كما يؤكد هذا الرأي التوقف عند رغبة كل طرف في الدخول بالتحالف، وهي الحالة التي سادت منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، فالتدخل الذي حصل في البلقان لم يكن تحت البند الخامس الذي ينص على الدفاع المشترك للدول الأعضاء في الناتو، ومنه فتوقع مستقبل كل حالة يعود لطبيعة الحالة إنطلاقاً من الماضي مروراً بالحاضر بإتجاه المستقبل، وعليه سيكون المجال مفتوح أمام الأمريكيين لتشكيل التحالف الذي يريدونه، بجذب من يرغب من حلفائها والتهرب من صيغة الاجماع في عملية إتخاذ القرار.

يعتبر هذا التوقع كصورة لمستقبل العلاقات الأوروبية- الأمريكية التي تظهر لنا جلياً وباعتماد الجذور التاريخية للعلاقات بين الطرفين، والوقت الزّاهن أنها ستكون إستمرار خطي لما إنطلقت منه من علاقات بمعنى أنها ستكون إستمرار للوقت الزّاهن.

<sup>1</sup>- المرجع نفسه، ص 30.

## خلاصة الفصل الثالث:

نستخلص مما سبق أنّ:

- العلاقات الأوروبية الأمريكية معقدة وهي مزيج من التنافس والتعاون حسب الأزمات والمصالح تظهر جلياً مظاهر التنافس بين الطرفين من خلال إصطدام المبادرات الأمريكية مثل: مبادرة إيزيستان المقترحة لبرامج استثمارية لدول المغرب العربي الثلاث: الجزائر تونس، المغرب، كانت منافسة لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ونجد كذلك مبادرة الشرق الأوسط الكبير الأمريكية (الرئيس جورج بوش الأكبر) والتي تهدف لإقامة منطقة تجارة حرّة مع دول الشرق الأوسط، والتي يبدو من خلالها إستمرارية التنافس بين الطرفين الأوروبي والأمريكي لإحتواء المنطقة.

- أثر التواجد الأمريكي بالقضاء التوسطي على الطرق الأوروبي لحدّ كبير، خاصة مع الإستراتيجية الجديدة التي إنتهجها بعد أحداث 11 سبتمبر 2011م.

وأما مظاهر التعاون فتظهر جلياً في تقسيم الأدوار فيما تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة في حلّ النزاعات الدوليّة يذهب الاتّحاد الأوروبي لتبني القوة اللينة.

وبالرغم من توافق الطرفين فيما يتعلق بالقضايا السياسية الأمنية، الثقافية، إلّا أنها تختلف حول المسائل الاقتصادية وعليه فالعلاقات الأوروبية- الأمريكية يغلب عليها الطابع التنافسي.

- يبدو المشهد السياسي العربي متطابقاً و"الفوضى الهوبزية"، وبالتالي فهو سائر حسب السياسة الأمريكية في إطار الفوضى الخلاقة، وهناك من يقول أنّه من إفرازات العولمة السياسية وصنع أمريكي بحت.

- في إطار تضارب المصالح بالمنطقة المتوسطية لكل من الطرفين: "الأوروبي الأمريكي" وتتداخل بعضها يبقى المشهد المستقبلي المتوقع لعلاقات الطرفين بالمنطقة غير واضح فالسيناريو الخطي: يقرّ باستمرار الوضع القائم أي أنّ العلاقات بين الطرفين ستسير مستقبلاً وفق جدلية التعاون والتنافس، والسيناريو التعاوني: يقرّ باختفاء مظاهر التنافس وإستمرار التعاون بتقسيم الأدوار بين الطرفين. أمّا السيناريو التنافسي فيقرّ بإزدياد حدّة التنافس بين

الطرفين، نتيجة إستياء كل طرف من تواجد الآخر وبالتالي فكل منهما يسعى لحفظ البقاء بإلغاء الطرف الآخر.

خاتمة

## الخاتمة:

أفرزت معطيات ما بعد الحرب الباردة تطورات جذرية على مستوى النظام العالمي الذي قام على أنقاض النظام القديم، إذ كان نظام الثنائية القطبية متّسم بالصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشرقي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أفسح انهيار الإتحاد السوفياتي المجال أمام قيام نظام عالمي جديد. أدّت هذه التحولات بمجموعة من المحللين والدّارسين المهتمين بحقل الدّراسات الأمنية لمحاولة التكيف مع وتيرة هذا الوضع، ما أوجد ضرورة قصوى لصياغة مفاهيم جديدة إستجابة للبيئة الدّولية الجديدة، فقاموا بمراجعة مفهوم الأمن وإخراجه من المفهوم التقليدي الضيق الذي حصّره الواقعية في البعد العسكري إلى المفهوم الحديث الواسع الذي يشمل الأبعاد السياسية الإجتماعية، الاقتصادي والبيئية. وقد كان الإسهام الأكبر لمدرسة كوبنهاغن للدّراسات الأمنية والتي كان على رأسها المفكر البريطاني "باري بوزان" وساهمت هذه المراجعة في حقل الدّراسات الأمنية على المستوى النظري ببروز مقاربات ومفاهيم، كالأمن الشامل، الأمن التعاوني، الأمن المتبادل، كما طوّرت العديد من المفاهيم مثل مفهوم الأمن الإنساني.

ومن إسهامات مدرسة كوبنهاغن إضفاء الطّابع الأمني على القضية التي تمّ تسييسها، وتمّ جلبها إلى حيز القضايا الأمنية، بحيث تعتبر تهديدًا وجوديًا، ويهدف إضفاء الطّابع الأمني لتجاوز الصعوبات التي تواجه صياغة تعريف جامع للأمن باعتبار أنّ التعريف المقدّمة له معرّضة لصعوبات أثناء تطبيقها، وعليه اعتبروا اللجوء للأمننة كأفضل كيفية لتجاوز هذا النقص، باعتبار أنّها تسمح بتكييف رهانات وقضاياها على أنّها تهديدات أمنية تتطلب معالجة إستثنائية، دخل هذا المفهوم حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدّول خاصة إتجاه التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، وفي الوقت الراهن تتوفر ترتيبات واسعة لأمننة الهجرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م.

ارتبط تحول مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة أساسًا بتحول طبيعة التهديدات الأمنية والتي أصبحت عابرة للحدود، وتعرف هذه التهديدات بتسميات مختلفة مثل: التهديدات اللاتماثلية، التهديدات الأمنية الجديدة وتتمثل أساسًا في الهجرة غير الشرعية الإرهاب، الجريمة المنظّمة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل... تبين من خلال هذه التهديدات عدم قدرة الدّول على تحقيق أمنها بمفردها، ما أوجب عليها وضع ترتيبات أمنية تعاونية تمكنها إيجاد حلول مناسبة تسمح لها بالتكيف مع البيئة الأمنية الجديدة.

حسب المنظور الغربي (الأوروبي والأمريكي) فإنّ دول الضفة الجنوبية بحوض المتوسط هي مصدر هذه التهديدات، إذ ربطها مباشرة بالظروف الإجتماعية السيئة لدول الضفة.

تعتقد أوروبا أنّها تمتلك الشرعية في مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة وكبح الهجرة الغير الشرعية باعتبار أمنها مرتبط من الضفة الجنوبية، وبالتالي فهي في سعي دائم على توطيد علاقتها بالدول الضفة ولكن من المقابل نجد دول الضفة الجنوبية تعتبر علاقاتها الاقتصادية والأمنية مع الدول الأوروبية لن تحلّ مشاكلها، وعليه أصبحت تفضل التعامل مع الولايات المتّحدة الأمريكية ولو على حساب مصالحها باعتبار الولايات المتّحدة الأمريكية قوّة عظمى وتتفرد بالإدارة الدّولية وعليه فالضرورة تفضي التكيف معها.

ترتكز المقاربات الأمنية بحوض المتوسط للقوى الكبرى على الحوار والتعاون والشراكة بالإضافة للعامل العسكري الذي تمّ التأكيد عليه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتستند هذه المقاربات نظريًا على التوسع الذي عرفه مفهوم الأمن.

تتحرك الولايات المتّحدة الأمريكية بمنطقة المتوسط وفق مقارنة أمنية متعددة المضامين والأبعاد وتسعى من خلال هذه المقاربة لإقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول هذه المنطقة لتسهل لها مهمة التواجد الدائم بالمنطقة ومن ثمّ إحتواءها وفق إستراتيجيتها التوسعية مع ضمان أمن مصالحها.

وعامة تتلخص المقاربة الأمريكية للأمن بمنطقة حوض المتوسط في بعدها العسكري في إيجاد مهام أمنية جديدة لحلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس، باعتبار العامل العسكري ركيزة أساسية في السياسة الأمريكية يمكن أن تحافظ من خلالها على مكانتها الدولية ويظهر هذا جليا من خلال:

- التمسك الأمريكي الصارم بالسيطرة على إطار المراقبة الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره بوابة حيوية لمسرح عملياته الرئيسي في الشرق الأوسط والخليج وعدم إستعدادها للتخلي عن هذا الهامش والتنازل به لأوروبا في ظلّ المعطيات الإستراتيجية الراهنة، وهو ما يعكس عن إستراتيجيتها بالمنطقة.

- بروز معطى إستراتيجية مكافحة الإرهاب في المنظور الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 زاد من تكريس القبضة الأمريكية على هذا الإطار بحكم حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تولي هذه العملية بصفة مباشرة دون إستشارة أوروبا.

- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء دول حوض المتوسط خاصة الشرق الأوسط من خلال ما يسمى بـ "الفوضى الخلاقة" ويظهر هذا جليا من خلال الحراك العربي إذ أن هناك من يقول أنه صنع أمريكي، ونوع من الهيمنة تمارسها بالمنطقة لإحتوائها بهدف ضمان مصالحها وأمن إسرائيل.

- طبيعة تطور الشراكة الإستراتيجية لدول حوض المتوسط (المغرب العربي) مع كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (فرنسا) من شأنها أن تساهم نسبيا في تحديد موازين القوى الإستراتيجية بين القوتين في البحر المتوسط وحوضه الغربي أساسا ومن ثمّ توجيه العلاقة الإستراتيجية بينهما بالمنطقة وفق جدلية التعاون والتنافس.

- رهان دول جنوب البحر المتوسط على الشراكة الإستراتيجية مع منظمة الحلف الأطلسي سيعزز أكثر السيطرة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، خاصة في ظلّ الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب التي أصبحت تشكل أحد ركائز الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي منذ 2002م.

- تبدو أن السيطرة الإستراتيجية الأمريكية على البحر الأبيض المتوسط بكل جبهاته تبدو مطلقة ولا يمكن لأوروبا الجنوبية المتوسطة مجابهته لإختلال موازين قوى التواجد العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في الحوض من جهة وغياب إطار أمني مّوحد فعال في المنطقة وعليه فإنّ أوروبا تبدو مجبرة على الإنضواء تحت الإستراتيجية المتوسطة الأمريكية التي تعززت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م في إطار الإستراتيجية الدوليّة لمكافحة الإرهاب (تأكد في وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2006م).
- في ختام الدراسة يمكن الاستنتاج أن إمكانية تقاسم الأدوار بين الطرفين الأمريكي والأوروبي محدودة بسبب سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1- القرآن الكريم، سورة قريش، الآيات من 3 إلى 5.

2- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 82.

### الكتب:

1- الدسوقي إبراهيم، "القضايا الإستراتيجية والأمنية في البحر الأبيض المتوسط"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1994م.

2- شريف إبراهيم، أوروباء، دراسة إقليمية لدول الجزر الجنوبية، مصر: مؤسسة الثقافة الجماعية، 1960م.

3- إدمون غريب وآخرون، "الوطن العربي في السياسة الأمريكية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، مارس 2004 م.

4- الحيايى نزار إسماعيل، دور حلف شمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، ط1، أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003م.

5- مقلد صبري إسماعيل، "الإستراتيجية والساسة الدولية"، ط1، بيروت : المؤسسة العربية للأبحاث، 1973 م.

6- مدحت أيوب، الأمن القومي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003 م.

7- الأزهر محمد خالد، المصالح الأمريكية في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1996.

8- وهبان أحمد، العلاقة الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001 م.

- 9- فاروق مخمير أسامة، **التعاون المتوسطي: المبادرات، القضايا، المستقبل**، القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريس والنشرة، 1998 م.
- 10- خشير بشار، في ميشال كابروت، "أوروبا في مواجهة الجنوب، ترجمة أديب نعمة بيروت : دار الفارابي، 1992م.
- 11- كامل تامر ، **دراسة في الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه**، العراق : وزارة الثقافة والإعلام، 1985 م.
- 12- حمدان جمال، "إستراتيجية الإستعمار والتحرر"، القاهرة: دار الهلال أبريل 1967.
- 13- جميل مطر علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1980.
- 14- جون بابليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2000.
- 15- جون بليس ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة: دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 16- عبيد الله زايد (مصباح)، "السياسة الدولية بين النظرية والممارسة"، ليبيا : دار الرّواء، 2002.
- 17- عبد المجيد صادق، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة : جامعة القاهرة، 1976.
- 18- صادق عبد المجيد، **أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القاهرة : جامعة القاهرة، 1976.
- 19- بن عنتر عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي بالجزائر: المكتبة العصرية، 2005.
- 20- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**: القاهرة : جامعة القاهرة، 1976.

- 21- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 م.
- 22- عبد القادر رزيق المخادمي، "الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 م.
- 23- الحاج علي، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 م.
- 24- سعد الله عمر، المعجم في القانون الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 م.
- 25- عبد الخالق لهيب، "بين انهيارين (الإستراتيجية الأمريكية الجديدة)"، ط2، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003 م.
- 26- السيد سليم محمد، العلاقات بين الدوّل الإسلامية، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، 1991 م.
- 27- البشري محمد لمين، الأمن العربي: المقومات والمعوقات، ط1، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000 م.
- 28- مرسي محمد، "دراسات الجغرافيا السياسية، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1988.
- 29- كمال محمد مصطفى و نهرا فؤاد ، "صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م.
- 30- كمال محمد مصطفى وفوائد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، ط1، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 م.
- 31- الصيفي عبد الفتّاح مصطفى، الجريمة المنظّمة: التعريف والأنماط والإتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: المملكة العربية السعودية، 1999 م.
- 32- الصيفي عبد الفتّاح مصطفى، "المطابقة في مجال التجريم"، ط2، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991 م.

33-الربيعي نصار، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 م.

34-قبسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، مصر : الدار العربية للعلوم ناشرون، مكتبة مدبولي، 2008.

35-روبيرتو أليوني، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص" ترجمة (سلوى حبيب)، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (1994).  
المجالات (الدورية):

1-البكرش الطيب، "الترايط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان، العدد 10، جوان 2003.

2-بن عنتر عبد النور، "الحوار الأمني - المتوسطي"، الشراكة الأمريكية الجزائرية، في مجلة شؤون الأوسط، لندن : مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 83، ماي 1999.

3-بن عنتر عبد النور، "محاولة المقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي: مجلة شؤون عربية، العدد 159، ربيع 2000.

4-حامد عبد الله ربيع، "البحر المتوسط والإستراتيجيات الكبرى، حول سياسة عربية للبحر المتوسط"، قضايا عربية، العدد 4 أبريل 1980.

5-شحاتا ديانا ووحيد مريم، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، مجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.

6-شلبي أمين، "هل حققت الولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في الشرق الأوسط"، مجلة الشؤون العربية، مصر: مطبعة جامعة الدول، العدد 109، 2002.

7-طه المجذوب، الأمن الأوروبي - المتوسطي من وجهة نظر مصرية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ع124 (أفريل 1996).

- 8- العايب خير الدين، البعد الأمني للسياسة الأمريكية المتوسطة، في مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، القاهرة : جامعة عين الشمس، العدد 15 أبريل 2004.
- 9- عبد السلام محمد، ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، في دورية دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 1270، 2003.
- 10- عبد العظيم خالد، "حدود التحالف وأبعاد الإنقسام في العلاقات الأوروبية - الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، العدد 147، جانفي 2002.
- 11- عبد الله الحربي سليمان، مفهوم الأمن مستوياتها وصيغه وتهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، اليابان : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.
- 12- عبد الله صالح ، مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997م.
- 13- كردون عزوت ، "الرهانات البيئية والتحديات الأمنية في المتوسط: الجيش، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، 471، (أكتوبر 2002).
- 14- عفيفي فتحي، الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي، المستقبل العربي، العدد 289، مارس 2003.
- 15- علوي مصطفى، الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، مجلة النهضة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جانفي 2004.
- 16- فوزي نور الدين، "العنف السياسي وأزمة الدولة الحديث في الوطن العربي"، العالم الإستراتيجي، العدد الأول، مارس 2008.
- 17- المجذوب طه حمد، "الأمن الأوروبي المتوسطي من وجهة نظر مصرية، السياسات الدولية، العدد 124، أبريل 1996 م.
- 18- المجلة العربية للدفاع الإجتماعي، العدد السادس، 1977.

- 19- محمد صبر عنتر، "الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط: إضافة الأمن العربي"، قضايا عربية، بغداد، ع4 (1980).
- 20- محمد علي طالب، قبرص 22 عاما من المبادرات والجولات الدبلوماسية العقيمة؟ معلومات دولية، العدد 43، دمشق مركز المعلومات القومي (1996).
- 21- المصري شفيق، "الأطلسي والمعدلات الجديدة"، مجلة شؤون الأوسط، لبنان: بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 82، أبريل 1999.
- 22- مطر عبد الرحمان، "أسئلة برشالونة: قراءة أولى في مؤتمر برشالونة للشراكة والتعاون الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي، العدد 2010، 1997م.
- 23- مظلوم جمال، "أزمة المياه في الوطن العربي... بين الواقع والطموح"، الجيش الجزائري: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع447، (أكتوبر 2000).
- 24- ميشال فوشية، الأمن في حوض المتوسط: التصور الفرنسي، أشغال محاضرات 18 و 29 سبتمبر 1999م، مجلة إنتقالية وإستشفاف، الجزء الأول، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001.
- 25- مقلد حسين طلال، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
- 26- هاني بشيرة "الميليشيات الجهادية في ليبيا على خطى إرهاب داعش فكراً وتنظيماً، جريدة العرب، 10 أكتوبر 2014.
- 27- الهواري أنور، الناتو ومستقبل الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997.
- الملتقيات والمحاضرات:**
- 1- بلقاسم قاسم، ملتقى الأوضاع العربية الزاهنة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014 - 2015، غير منشورة

2- خلاصي خليفة، ملتقى منهجية العلوم السياسية، جامعة مولود معمري: تيزي وزو قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، 2014-2015.

3- برد رتيبة، ملتقى مبادرات التعاون الأوروبي في المتوسط، جامعة مولود معمري: تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015. غير منشورة.

4- مهدي فتاك، ملتقى الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

5- يمينة عطيش، محاضرة العلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

#### الأطروحات والمذكرات:

1- حمزوي جويده ، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والدراسات المغربية في التعاون والأمن، جامعة لحاج لخضر، باتنة 2010-2011.

2- لبدي حنان، التحولات الدولية الرأهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: 2014-2015.

3- معمري جندلي خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2007-2008.

4- زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط بين الإستراتيجية الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الحاج لخضر: باتنة.

5- شاكري قويدر ، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغربية، 2001-  
2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
2014- 2015.

6- وهيبة تباي، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة، ظاهرة  
الإرهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي  
وزو، 2011.

7- بلخيرة محمد، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي  
والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية إغائية"، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية  
والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقة الدولية 2014-  
2015.

8- عزة مصطفى أحمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن إتجاه القضايا في المنطقة  
العربية بعد الحرب الباردة (1990 - 2003)، (ليبيا، العراق، فلسطين)، مذكرة مقدمة  
لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، 2004.

9- نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط، دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي  
المتوسط من منظور بنائي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات  
الدولية، جامعة الحاج لخضر، 2011- 2012.

10- زهير حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط، إحتواء أمر إطار بهندسة إقليمية  
ودراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم  
السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاد لخضر، باتنة، 2010- 2011.

المراجع الإلكترونية:

1- شاكر تركي أمين، الإدارة الإستراتيجية على الموقع:

[www.kan.edu.sa/Gelfile.aspx?id=213118&fn.p02](http://www.kan.edu.sa/Gelfile.aspx?id=213118&fn.p02).

2- علوم سياسية وعلاقات دُولية، على الموقع:

<http://web.facebook.com/prmatink.php?Story-fbid=60752&id56612286037d-rdr..>

3- محمد نذير حمدي، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإقتصادية والسياسية الإستراتيجية على الموقع:

<http://démocratic.de/?p=1775>.

4- حلف الشمال الأطلسي على الموقع:

<http://www.nato.int/nato-welcom-ar.html>.

5- الأسطول السادس الأمريكي على الموقع:

<http://www.google.com/search?q=pdf>.

6- أبو كشك (الغازي): "سياسة الأمن القومي" على الموقع:

<http://www.aljazeratalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.html>

7- خليل حسين "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، على الموقع:

<http://arkhlihussen.blogspot.com/2009/01/blog-post1982.html>.

8- خليل حسين، "نظام القانون الإقليمي في القانون الدولي العام" على الموقع:

<http://drkhlihussein.blogspot.com/2009/01/blogpot.com/2009/01/blog-post1982.html>.

9- مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم على الموقع:

<http://www.detracs-org/s6061.htm>.

10- الهيمنة بين القوة الناعمة والصلبة على الموقع: [www.or.wikipedia.org/wiki](http://www.or.wikipedia.org/wiki).

11- بوابة الهيمنة السياسية على الموقع: <http://www.azilal-online.com>.

12- البحر الأبيض المتوسط على الموقع: [www.ar.wikipedia.org/wiki](http://www.ar.wikipedia.org/wiki).

13- الاتحاد من أجل المتوسط على الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/behoth/mouzanat/euromed/Sec1.doc-cvt.htm>.

14- عبد الجيلي زايد المرهون، الولايات المتحدة الأمريكية تعزز قدراتها في المتوسط على

الموقع: [www.aljazeera.net/writes/pages/3e5066aa](http://www.aljazeera.net/writes/pages/3e5066aa).

15- أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية على الموقع:

[www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:220895.aid=41](http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial:220895.aid=41).

16- محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالإغتراب

الإجتماعي، دراسة ميدانية"، ملحة العلوم الإنسانية، العدد 43، خريف 2009، على

الموقع: [www.ulum.nl/E35.html](http://www.ulum.nl/E35.html).

17- تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط على

الموقع: <http://thesis.univ.biskra.dz/940/>

18- أحمد سليم، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والإستراتيجية على الموقع:

[www.digital.ahram.org.eg/articl.aspx?serial:220895.aid=41](http://www.digital.ahram.org.eg/articl.aspx?serial:220895.aid=41).

19- الفوضى الخلاقة والربيع العربي على الموقع:

[Http://arab.springchaos.blogot.com/05/12/2011](http://arab.springchaos.blogot.com/05/12/2011).

20- شفيق علقم، الفوضى الخلافة .... إستراتيجية هيمنة واشنطن على الموقع:

<http://www.maralyoum.cim/?p=164617.12/10/2014>.

21- الربيع العربي: ويكيبيديا الموسوعة الحرّة على الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>.

22- البحر الأبيض المتوسط، بؤرة الصّراع العالمية على:

<http://www.arabic-military.com/t112052-topic29/12/2015>.

23- أوروبا أمنة في عالم أفضل، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية على الموقع:

[www.nato-static/.../pdf2012016-secompmed-arb.20/16/2016](http://www.nato-static/.../pdf2012016-secompmed-arb.20/16/2016).

24- لمحة تاريخية في الأسطول السادس الأمريكي، على الموقع:

<http://marococamilitary-fullsubject.com/t105-topic.26/02/2016>.

25- الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي على الموقع:

<http://arwbetoeter.com/category/25Janvier2015>.

26- جلال خشيب، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، العدد 3818، 2012/08/13، على الموقع:

<http://www.achewar.org/search.asp?u=1&q>.

27- علي محمد علي، أوروبا آمنة في عالم أفضل على الموقع:

<http://haras-nassef.com/Detail.asp>.

28- المنظمة الدولية للهجرة، معجم قانون الهجرة الدولي، سلسلة القانون الدولي للهجرة 2004 على الموقع:

[www.scura.un.org/popin/publication/.../migration/bouchichi.html](http://www.scura.un.org/popin/publication/.../migration/bouchichi.html).

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

- 1- Barry Buzane, People, state and fear, the national security, problem in international relation, London, wheat heaf, 1983.
- 2- F (attina), « The Européen security partnership: nato and the European unico”, Jean mannet marking papers, n° 29, 2001.
- 3- The clash of civilisation, Sammuel Huntinton Book A- Million, 1997.

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية.

- 4- Bechara, Khader, « L’Europe et la méditerranée, (géographique de la proximité), Paris 1997.
- 5- Cahrlés Philipe David, Jean Haques Roche, “Théories de la sécurité, definition, approches et concept de la sécurité international », Paris : Edition Monrchrestien, 2002.
- 6- Lucy Duamas, Les lieux de la méditerranée : présentation géographique, Paris : Fondation pour les études de la défense, 1992.
- 7- Mohamed Boukhebza, « Guerre de golf: enjeux stratégie et coonséquence à long terme », Projective et stratégie (Alger : institut national d’étude de stratégie globale, n°1, 1991).

- 8- Paul Marie de la gorce, « Waxhington et la maitrise de monde », Monde diplomatique, Paris Avril, 1992.
- 9- Romamo Prodi, Discours sur la Méditerranée, Louvain 26 Novembre 2002, Revue document d'actualité internationale, N° 12, Janvier 2003.
- 10- Thierry Balzac, « Qu'est-ce que la sécurité nationale », La revue internationale et stratégique, (hiver, n°52, 2003- 2004).

## الفهرس

مقدمة: 10-1 .....

### الفصل الأول

#### الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

تقديم ..... 12

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة ..... 41-13

المطلب الأول: مفهوم الأمن ..... 23-13

المطلب الثاني: مستويات الأمن ..... 30-22

المطلب الثالث: مفهوم الهيمنة ..... 41-30

المبحث الثاني: مفهوم منطقة المتوسط ..... 56-42

المطلب الأول: مفهوم منطقة المتوسط ..... 44-42

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لحوض المتوسط ..... 46-44

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية لحوض المتوسط ..... 55-46

المطلب الرابع: الأهمية الاقتصادية لحوض المتوسط ..... 56-55

إستنتاجات الفصل ..... 57

### الفصل الثاني

#### المقاربات الأمنية بحوض المتوسط في ظلّ التهديدات الأمنية الجديدة

تقديم ..... 59

المبحث الأول: المقاربات الأمنية بحوض المتوسط ..... 103-74

المطلب الأول: المقاربة العربية للأمن في المتوسط ..... 61-60

المطلب الثاني: المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط ..... 68-61

المطلب الثالث: المقاربة الأمريكية للأمن في المتوسط ..... 74-69

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط.....	74-104
المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة بحوض المتوسط.....	75-88
المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بحوض المتوسط.....	88-93
المطلب الثالث: المهام الأمنية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس الأمريكي.....	93-103
إستنتاجات الفصل.....	104

### الفصل الثالث

#### التنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

تقديم .....	106
المبحث الأول: التنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المتوسط.....	107-116
المطلب الأول: مظاهر التعاون الأوروبي- الأمريكي بحوض المتوسط .....	107-110
المطلب الثاني: مظاهر التنافس الأوروبي- الأمريكي بحوض المتوسط .....	110-113
المطلب الثالث: الربيع العربي .....	113-116
المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأوروبية الأمريكية بحوض المتوسط .....	117-124
المطلب الأول: السيناريو التعاوني .....	117-120
المطلب الثاني: السيناريو التنافسي .....	120-122
المطلب الثالث: السيناريو الخطي .....	122-124
إستنتاجات الفصل.....	125-126
خاتمة .....	128-131
قائمة المراجع .....	133-144

الفهرس.

ملخص الدراسة.

## ملخص الدراسة:

يتأسس مضمون الدراسة على فكرة "الإستراتيجية الأمريكية إزاء حوض المتوسط بين الهيمنة والأمننة لفترة ما بعد الحرب الباردة" عبر محاولة دراسة سعي الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم في إطار ما يسمى بالأحادية القطبية التي تولت في ظلها دور إدارة الأحداث الدولية وفقا لما يخدم مصالحها، إذا كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وفق إستراتيجياتها بإعتبارها منطقة حيوية تخدم مصالحها وتحقق لها مطامحها فحرصت على تواجدها الدائم بها عن طريق حلف الشمال الأطلسي والأسطول السادس اللذان يمثلان غطاءا لخلفيات إستراتيجياتها بالمنطقة، نظريا تسعى من خلالهما لتحقيق الأمن بالمنطقة باعتبار أن الأمن العالمي مرتبط بالأمن المتوسطي إرتباطا وثيقا، وكونها تمثل قلب العالم، ولكن في حقيقة أمرها تسعى من خلالهما للهيمنة والسيطرة عليها باعتبار من يتحكم فيها يتحكم بالضرورة في العالم، وعليه خلصت الدراسة للقول أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال إستراتيجياتها في حوض المتوسط للهيمنة عليه بلباس أمني.



**Université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou**  
**Faculté de Droit et Sciences Politiques**  
**Département des Sciences Politiques**



**La stratégie Américaine en  
méditerranée entre hégémonie et  
sécurisation après la guerre froide**

Mémoire présenté pour l'obtention de Master en Science Politique  
Spécialité : Etudes Méditerranéennes

**Présenter par :**

– Farid Ben Boulaid

**Sous l'encadrement de :**

– M<sup>me</sup> Djouad Thymena.  
– Hamide Djahida.

**Les membres de Jury**

..... Président  
Farid Ben Boulaid ..... Promoteur  
..... Examinatrice

**Année universitaire : 2015– 2016**